البنك التونسي

التقرير السنوي 2011

الفهرس

معلومات عامة

- تقديم البنك التونسي
- توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع
- شروط المشاركة في الجلسات العامة
- مجلس الإدارة
- الأرقام الأساسية للبنك التونسي

المحيط الاقتصادي والمالي لسنة 2011

نشاط البنك التونسي

الموارد المجمعة

القروض الممنوحة للحر فاء

محفظة السندات

النقديات

نتائج البنك التونسي

الفوائد والعائدات المماثلة

تطور العمولات المصرفية

الناتج المصرفي الصافي

النفقات العامة

النتيجة الخام للإستغلال

النتيجة الصافية للسنة

توزيع الأرباح

تدعيم الأموال الذاتية

معايير الحذر والتصرف في المخاطر

النسب القانونية

الديون المصنفة والمدّخرات

المراقبة الداخلية والحوكمة

التنمية والتعصير

التصرف في الموارد البشرية

شبكة البنك التونسي

سهم البنك التونسي بالبورصة

التطور المنتظر للنشاط

تقرير التصرف لمجموعة البنك التونسي

معلومات عامة

تقديم البنك التونسي

التسمية :	البنك التونسي
الشكل القانوني :	شركة خفية الاسم
الجنسية :	تونسية
المقر الاجتماعي :	2 نهج تركيا، 1001 تونس
رقم الهاتف :	71.125.500
الفاكس :	71.125.410
تاريخ التأسيس :	سبتمبر 1884
المدة :	تم التمديد فيها إلى 31 ديسمبر 2027
السجل التجاري :	B1105941996
المعرف الجبائي :	0000 120 H
رأس المال :	112.500.000 دينار
السنة المالية :	من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر من كل سنة
الغرض الإجتماعي :	بنك شمولي على معنى القانون عدد 65-2001 بتاريخ 10 جويلية 2001 المتعلق بمؤسسات القرض
النظام الجبائي :	التشريع العام

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع

في 31 ديسمبر 2011 يتوزع رأسمال البنك كالتالي بالنسبة للأسهم وحقوق الإقتراع :

	عدد الأسهم	المبلغ بالألف دينار	%
مساهمين تونسيّين	**86 852 110**	**86 852**	**% 77.20**
أشخاص طبيعيّين	59 540 366	59 540	% 52.92
أشخاص معنويين	27 311 744	27 312	% 24.28
مساهمين أجانب	**25 594 261**	**25 594**	**% 22.75**
Banque Fédérative du Crédit Mutuel	22 500 000	22 500	% 20.00
مساهمين أجانب آخرين	3 094 261	3 094	% 2.75
مساهمات مختلفة	**53 629**	**54**	**% 0.048**
المجموع	112 500 000	112 500	% 100.000

شروط المشاركة في الجلسات العامة

يتعين على كل مساهم يرغب في المشاركة في جلسة عامة للبنك التونسي أن يتحصل على استدعاء لدى وسيطه أو ماسك حسابه المودع لديه الذي يجب أن يثبت ملكيته للأسهم ويجمدها لهذا الغرض.
ويمكن للمساهمين الراغبين في ذلك أن يفوضوا شخصا آخر متحصل على تفويض خاص لهذا الغرض لتمثيلهم في الجلسة.

تركيبة مجلس الإدارة

عند انعقاد الجلسة العامة لسنة 2011، يتركب مجلس الإدارة كما يلي :

الرئيس المديرالعام

السيد محمد حبيب بن سعد

الأعضـــاء

السيد ميشال لوكا Michel LUCAS

السيد عبد اللطيف الفقيه

السيد حبيب كمّون

السيد إلياس جويني

-Banque Fédérative du Crédit Mutuel-BFCM

يمثلها السيد Thierry DELARUE

اللجان المتصلة بمجلس الإدارة

تدعم هذه اللجان عمل المجلس في القيام بمهامه وخاصة تلك المتعلقة بالتحضير لقراراته الإستراتيجية والقيام بدوره في المراقبة.

اللجنة القارة للتدقيق الداخلي :

ومن أهم مهامّها:

- السهر على أن يتم تركيز الآليات الملائمة للمراقبة الداخلية وصحة المعلومة المالية .
- ضمان متابعة ومراقبة أنشطة المراقبة الداخلية.
- تقوم باقتراح تسمية مراقبي الحسابات والمدققين الخارجيين وتعطي رأيها حول برنامج ونتائج مراقبتهم.

اللجنة التنفيذية للقرض :

وهي مكلفة خاصة بدراسة نشاط تمويل البنك وبذلك فهي تبدي رأيها حول بعض أنواع القروض خاصة تلك المتعلقة بإعادة الهيكلة والذي يتعدى مبلغها ومدتها الحدود الموضوعة من طرف المجلس وكذلك القروض التي يمكن أن تؤدي إلى تجاوز التعهدات مقارنة بالسقف المحدد وكذلك القروض الممنوحة للأشخاص الذين لهم ارتباطا بمؤسسة القرض على معنى الفصل 23 من القانون عدد 65-2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 والقروض الممنوحة للحرفاء المصنفين لدى البنك.

مراقبي الحسابات

- شركة FMBZ-KPMG تونس

يمثلها السيد منصف بوسنوقة زمّوري

- شركة FINOR

يمثلها السيد فيصل دربال

الأرقام الأساسية للبنك التونسي

(الأرقام بآلاف الدنانير)

النشاط	2009	2010	2011	التطوّر 2011/2010
مجموع الموازنة	2 616 841	3 142 408	3 388 044	7.8%
ودائع الحرفاء	1 891 338	2 419 440	2 401 451	-0.7%
جاري القروض للحرفاء بالموازنة	2 116 089	2 610 177	2 860 431	9.6%
مجموع القروض لتمويل الإقتصاد	2 267 838	2 762 669	3 018 771	9.3%
النتائج				
هامش الفائدة	85 457	95 180	93 938	-1.3%
حجم العمولات	28 867	33 052	34 342	3.9%
الناتج المصرفي الصافي	132 904	147 773	153 144	3.6%
النفقات العامة	33 701	36 315	39 645	9.2%
النتيجة الخام للإستغلال	94 183	105 981	107 697	1.6%
النتيجة الصافية	66 081	55 701	57 666	3.5%
الأموال الذاتية				
الأموال الذاتية قبل توزيع السنة المالية	378 592	412 048	440 748	7.0%
الأموال الذاتية بعد توزيع السنة المالية	412 048	440 748	471 414	7.0%
النسب المالية				
مردودية الأموال الذاتية (ROE)	16.7%	13.1%	12.6%	
مردودية الأصول (ROAA)	2.6%	1.9%	1.8%	
ضارب الإستغلال (النفقات العامة للإستغلال / الناتج المصرفي الصافي)	29.5%	28.6%	30.1%	
العمولات / كتلة الأجور	120.6%	129.9%	118.7%	
الرسملة بالبورصة في12/31	1 091 250	1 307 250	1 206 000	
النسب القانونية				
نسبة تغطية المخاطر	18.49%	17.38%	17.55%	
نسبة القدرة على الإيفاء بالدين	21.79%	18.22%	19.63%	
نسبة السيولة	137.29%	149.97%	116.56%	
الأعوان وعدد الفروع				
الأعوان القارّين	844	874	909	4.0%
عدد الفروع	90	100	100	0.0%

المحيط الاقتصادي والمالي

الصّعيد العالمي

لقد كانت أحداث الربيع العربي والزلزال باليابان وتعثّر النمو في أوروبا وأزمة الديون السيادية في دول جنوب أوروبا أهم الأحداث التي أثرت على الأسواق المالية سنة 2011 زيادة على تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي بنسبة 3.8 بالمائة مقابل 5.8 بالمائة السنة الماضية.

وفي هذا الإطار، تطور حجم المبادلات العالمية للمواد والخدمات بنسبة 6.9 % في 2011 مقابل 12.7 % السنة الماضية وقد مسّ هذا التراجع خاصة المبادلات بين البلدان المصنعة.

وقد أثر هذا التباطؤ في النشاط الإقتصادي على وضعية التشغيل في البلدان المصنعة وقد بقيت نسب البطالة في مستوى مرتفع سنة 2011 حيث بلغت 9 % بالولايات المتحدة و 10 % بمنطقة اليورو.

وقد أدى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأساسية الأخرى خلال الأشهر الأولى من سنة 2011 إلى تسارع التضخم في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد السوى.

وقد تميزت أسواق الصرف العالمية بتقلب أسعار العملات الرئيسية ومنها خاصة انخفاض قيمة اليورو بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

وقد تميزت سنة 2011 كذلك بانخفاض مؤشرات البورصة مع تقلب مهم وتقلص رسملة البورصة العالمية بـ 12.2 %. وقد تأثرت البورصات العالمية وخاصة الأوروبية بتفاقم أزمة الديون العمومية في بعض بلدان منطقة اليورو وبعدم اليقين حول التوقعات الإقتصادية العالمية.

وفي المقابل، فقد سمحت عودة النشاط الإقتصادي في الولايات المتحدة للأسواق المالية الأمريكية بتجاوز خسائرها. وفي هذا الإطار، تقلصت قيمة اليورو بصفة هامة مقارنة بالدولار.

الصّعيد الوطني

أظهرالإقتصاد الوطني سنة 2011، نسبة نمو أقل من الصفر (1.8- %) مقابل 3+ % سنة 2010 وذلك على إثر وضعية استثنائية صعبة على المستوى الداخلي اتسمت بالإضرابات والمطالبات الإجتماعية وكذلك على المستوى الخارجي بسبب الحرب في ليبيا وانخفاض الطلب الخارجي (أزمة منطقة اليورو).

وقد شمل انخفاض الإنتاج خاصة قطاع المناجم (59- %) والصناعات الكيميائية (27- %) والسياحة (31- %). إلا أن القطاع الفلاحي عرف تطورا بنسبة 9.5%.

كما صاحب انخفاض النشاط الإقتصادي تراجع في المداخيل السياحية (38.5- %) وفي دخول رؤوس الأموال والإستثمارات المباشرة الأجنبية. وقد أدى ذلك الى توسع العجز الجاري لميزان الدفوعات الخارجية (6 % من الناتج الداخلي الخام) وتقلص مستوى الموجودات بالعملة.

وقد تزامن تباطؤ نسق صادرات المواد والانخفاض الملموس للمداخيل السياحية بالعملة مع الإرتفاع الهام لواردات

الطاقة والمواد الغذائية وارتفاع أسعارها العالمية مما أدى إلى تفاقم العجز الجاري لميزان الدفوعات الذي بلغ 7.4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2011 مقابل 4.8 % سنة 2010.
وقد ساهم ارتفاع الأسعار العالمية في ظهور ضغوطات على أسعار بعض المواد خاصة الغذائية وكذلك استفحال الضغوطات على المالية العمومية على إثر ارتفاع دعم الأسعار من طرف الدولة مع عجز في الميزانية بلغ 3.8 % من الناتج الداخلي الخام مقابل 1.3 % سنة 2010.

وعلى الصعيد النقدي، فقد انخفض نسق تطوّر الكتلة المالية M3 وكذلك القروض لتمويل الإقتصاد ليبلغا على التوالي 7.9% و13.2% نهاية سنة 2011.

وقد اتسمت سنة 2011 كذلك بتقلص السيولة البنكية مما دفع البنك المركزي التونسي إلى التخفيض في نسب الإحتياطيات الإلزامية والقيام بعمليات ضخ السيولة في السوق النقدية. كما انخفضت النسبة الرئيسية خلال سنة 2011 لتبلغ 3.5 % نهاية السنة. وقد مرت النسب المتوسطة في السوق النقدية من 4.87 في جانفي 2011 إلى 3.16 نهاية السنة.

وقد بلغت نسبة التضخم 5.7 % بالنسبة لمجمل سنة 2011 مقابل 4.4 % السنة الماضية.

وبخصوص السوق المالية، فقد بلغ الحجم الجملي للمبادلات المنجزة في السوق الثانوية للبورصة 3.138 مليون دينار خلال سنة 2011 مقابل 3.831 مليون دينار سنة 2010 أي بانخفاض بلغ 18.10 %. وقد انخفضت الرسملة السوقية بنسبة 5.4 %.

أما فيما يخص السوق الأولية، فقد تمت 11 عملية ترفيع في رأس المال وإصدار 10 قروض رقاعية من طرف شركات مدرجة. كما اتسمت سنة 2011 كذلك بارتفاع إصدارات رقاع الخزينة التي بلغت 1.335 مليون دينار مقابل 635 مليون دينار سنة 2010.

نشاط
البنك التونسي

الموارد المجمعة

إيداعات الحرفاء

بلغ جاري ودائع حرفاء البنك التونسي نهاية سنة 2011 ما قدره 2.401.451 ألف دينار مقابل 2.419.440 ألف دينار في 31 ديسمبر 2010 مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا بلغ 0.74 بالمائة. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن هذا الإنخفاض نتج أساسا من التخفيض المهم والطوعي من حجم الودائع لأجل.

الموارد المجمّعة

الأرقام بآلاف الدنانير

البنود	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2010/2011	معدل التطور (على 5 سنوات)
ودائع تحت الطلب	**523 820**	**584 266**	**665 098**	**718 105**	**793 816**	**10.54%**	**10.95%**
ودائع الإدخار	**388 419**	**415 809**	**484 249**	**551 586**	**592 776**	**7.47%**	**11.15%**
ودائع لأجل	**334 675**	**530 914**	**503 434**	**927 101**	**774 506**	**-16.46%**	**23.34%**
حسابات لأجل	**316 739**	**512 012**	**485 877**	**905 726**	**750 202**	**-17.17%**	**24.06%**
رقاع الصندوق	17 936	18 902	17 557	21 375	24 304	13.70%	7.89%
شهادات الإيداع	**160 000**	**172 000**	**223 000**	**202 500**	**221 500**	**9.38%**	**8.47%**
الديون المتصلة	**12 869**	**18 938**	**15 558**	**20 148**	**18 853**	**-6.43%**	**10.02%**
مجموع الودائع	1 419 783	1 721 927	1 891 338	2 419 440	2 401 451	-0.74%	14.04%

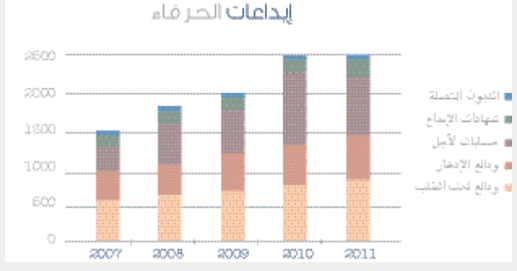

في 31 ديسمبر 2011، بلغت الإيداعات تحت الطلب 793.816 ألف دينار مقابل 718.105 ألف دينار في 31 ديسمبر 2010. وقد واصلت الإيدعات تحت الطلب احتلال مكانة هامة في مجموع موارد البنك. وقد مكّن هذا الصنف البنك من الإبقاء على كلفة جدّ تنافسية للموارد. وخلال الخمس السنوات الأخيرة، ارتفعت الإيداعات تحت الطلب بمعدل نسبة سنوية بلغت 10.95 %.

ومرت الإيداعات لأجل وشهادات الإيداع، المعدّة أساسا للحرفاء من المؤسسات، من 1.129.601 ألف دينار نهاية سنة 2010 إلى 996.006 ألف دينار في 31 ديسمبر 2011 أي بانخفاض نسبته 11.83 %. وخلال الخمس سنوات الأخيرة، ارتفعت الودائع لأجل بمعدل نسبة سنوية قدرها 23.34 % .

وشهدت إيداعات الإدخار، نموا بـ 7.47 بالمائة إذ مرت من 551.586 ألف دينار في 31 ديسمبر 2010 إلى 592.776 ألف دينار في 31 ديسمبر 2011. وقد ارتفع هذا النوع من الودائع بمعدل سنوي قدره 11.15% وذلك خلال السنوات الخمس الأخيرة .

هيكلة الودائع

هيكلة ودائع الحرفاء

الأرقام بآلاف الدنانير

البنود	2007		2008		2009		2010		2011	
ودائع تحت الطلب	**523 820**	**36.89%**	**584 266**	**33.93%**	**665 098**	**35.17%**	**718 105**	**29.68%**	**793 816**	**33.06%**
ودائع الإدخار	**388 419**	**27.36%**	**415 809**	**24.15%**	**484 249**	**25.60%**	**551 586**	**22.80%**	**592 776**	**24.68%**
ودائع لأجل	**334 675**	**23.57%**	**530 914**	**30.83%**	**503 434**	**26.62%**	**927 101**	**38.32%**	**774 506**	**32.25%**
حسابات لأجل	316 739	22.31%	512 012	29.73%	485 877	25.69%	905 726	37.44%	750 202	31.24%
رقاع الصندوق	17 936	1.26%	18 902	1.10%	17 557	0.93%	21 375	0.88%	24 304	1.01%
شهادات الإيداع	**160 000**	**11.27%**	**172 000**	**9.99%**	**223 000**	**11.79%**	**202 500**	**8.37%**	**221 500**	**9.22%**
الديون المتصلة	**12 869**	**0.91%**	**18 938**	**1.10%**	**15 558**	**0.82%**	**20 148**	**0.83%**	**18 853**	**0.79%**
مجموع الودائع	1 419 783		1 721 927		1 891 338		2 419 440		2 401 451	

في نهاية سنة 2011، مثلت الودائع تحت الطلب 33.06 % من مجموع الودائع المجمعة لدى الحرفاء. واحتلت ودائع الإدخار نسبة 24.68 % إلا أن نسبة الودائع لأجل قد انخفضت بصفة هامة لتبلغ 32.25 %. وتمثل شهادات الإيداع 9.22 % من جملة الودائع.

وقد تم تحسين هيكلة الودائع مقارنة بالسنة الماضية وقد تم تعويض انخفاض الودائع لأجل بالإرتفاع المناسب للودائع تحت الطلب وودائع الإدخار الذي تعتبر تكلفتها أقل بكثير من تكلفة الودائع لأجل.

الموارد الخاصة

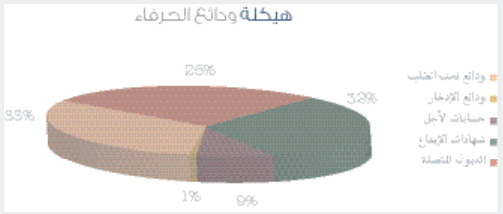

GRAPH 2

بلغ جاري هذه الموارد 78.244 ألف دينار في 31 ديسمبر 2011 مقابل 103.945 ألف دينار موفى سنة 2010 مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 24.73 %. ويفسر هذا الإنخفاض بعدم لجوء البنك إلى هذه الموارد نظرا لغلاء تكلفتها.

الإستعمالات

الموارد الخاصة

الأرقام بآلاف الدنانير

البنود	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2010/2011	معدل التطور (على 5 سنوات)
موارد من الميزانية	2 925	2 617	2 468	2 953	3 410	15.49%	3.91%
الموارد الخارجية	172 297	148 962	124 642	99 458	73 679	-25.92%	-19.13%
موارد أخرى	2 659	2 296	1 926	1 535	1 156	-24.69%	-18.80%
مجموع الموارد الخاصة	177 882	153 875	129 036	103 945	78 244	-24.73%	-18.56%

القروض الممنوحة للحرفاء

في سياق اتسم بأزمة إقتصادية ومالية عالمية وشح الموارد، واصل البنك التونسي معاضدة حرفائه وشارك في تمويل الإقتصاد التونسي مع المحافظة على نظام صارم لرصد المخاطر.

وبذلك سجل الحجم الجملي للقروض الممنوحة للحرفاء ارتفاعا بـ 9.6 % إذ مرّ من 2.610.177 ألف دينار سنة 2010 إلى 2.860.431 ألف دينار موفى سنة 2011.

وقد سجل الحجم الجملي للقروض الخام نموا مهما بنسبة 10.4 % إذ مر من 2.752.492 ألف دينار سنة 2010 إلى

القروض والتعهدات للحرفاء

الأرقام بآلاف الدنانير

طبيعة التعهدات	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
قروض قصيرة الأمد	**923 351**	**894 973**	**1 110 745**	**1 474 389**	**1 535 311**	**4.1%**	**13.6%**
قروض قصيرة الأمد للشركات	205 429	167 925	220 712	326 229	290 907	-10.8%	9.1%
قروض قصيرة الأمد للخواص	248 148	264 651	403 888	500 406	561 318	12.2%	22.6%
إسقاط تجاري	171 971	143 306	184 196	253 778	266 099	4.9%	11.5%
حسابات الحرفاء المدينة	258 227	277 291	236 839	295 507	272 800	-7.7%	1.4%
قيم غير مستخلصة	4 327	6 091	3 971	4 919	8 633	75.5%	18.8%
قروض للحرفاء بالعملة الأجنبية	21 639	21 361	39 335	69 246	96 925	40.0%	45.5%
قروض للأعوان	13 610	14 348	21 803	24 304	38 629	58.9%	29.8%
قروض متوسطة وطويلة الأمد	**565 346**	**685 860**	**890 377**	**1 079 489**	**1 319 348**	**22.2%**	**23.6%**
قروض متوسطة الأمد عادية	501 498	569 249	674 568	704 593	864 253	22.7%	14.6%
قروض طويلة الأمد عادية	26 452	69 413	161 849	300 538	367 017	22.1%	93.0%
قروض طويلة الأمد للسكن	37 396	47 198	53 961	74 358	88 078	18.5%	23.9%
عمليات الإيجار المالي	**13 992**	**12 862**	**11 128**	**10 601**	**9 479**	**-10.6%**	**-9.3%**
قروض على موارد خاصة	**176 896**	**157 952**	**133 754**	**106 168**	**81 377**	**-23.4%**	**-17.6%**
الديون المتصلة	**19 244**	**20 698**	**21 663**	**21 210**	**22 126**	**4.3%**	**3.5%**
ديون في طور النزاع	**63 731**	**60 965**	**57 604**	**60 636**	**70 657**	**16.5%**	**2.6%**
مجموع الديون الخام	**1 762 560**	**1 833 309**	**2 225 271**	**2 752 492**	**3 038 298**	**10.4%**	**14.6%**
المدخرات والفوائد المحتفظ بها	-99 969	-101 481	-109 182	-142 315	-177 867	25.0%	15.5%
مجموع الديون الصافية	1 662 590	1 731 828	2 116 089	2 610 177	2 860 431	9.6%	14.5%

GRAPH 3

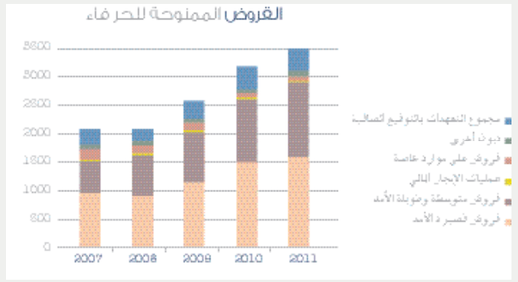

3.038.298 الف دينار نهاية سنة 2011.

وبلغ جاري القروض متوسطة وطويلة الأمد نهاية سنة 2011 ما قدره 1.319.348 ألف دينار مقابل 1.079.489 ألف دينار السنة الماضية ليحقق ارتفاعا نسبته 22.2 %. وبلغت نسبة النمو السنوي لجاري قروض الاستثمار بين 2007 و2011 مستوى 23.6 %.

وسجلت القروض على الموارد الخاصة انخفاضا بنسبة 23.4 % لتبلغ 81.377 ألف دينار في نهاية سنة 2011 مقابل 106.168 الف دينار نهاية سنة 2010

وسجلت القروض قصيرة المدى ارتفاعا بـ 4.1 % لتبلغ 1.535.311 ألف دينار موفى سنة 2011 مقابل 1.474.389 ألف دينار نهاية سنة 2010. كما تطورت القروض للإستهلاك بنسبة 12.2 % لتبلغ 561.318 الف دينار كما شهدت القروض بالعملة الأجنبية كذلك ارتفاعا بـ 39.9 %. وقد شهدت القروض قصيرة الأمد زيادة سنوية بنسبة مائوية متوسطة قدرها 13.6 % خلال الخمس سنوات الأخيرة.

وفي نهاية سنة 2011، بلغ جاري عمليات الإيجار المالي 9.479 ألف دينار مقابل 10.601 ألف دينار سنة قبلها مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 10.6 %. و خلال الخمس سنوات الأخيرة، انخفض جاري عمليات الإيجارالمالي بوتيرة سنوية بلغت 9.3 %.

التعهدات بالتوقيع

بلغ حجم التعهدات بالتوقيع في 31 ديسمبر 2011 ما قدره 381.027 ألف دينار مقابل 335.131 ألف دينار سنة قبلها، مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 13.7 %. وبلغت النسبة السنوية المتوسطة لهذه التعهدات ارتفاع بنسبة 9.2 % خلال الخمس سنوات الأخيرة.

طبيعة التعهدات	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
تعهدات بالتوقيع لفائدة الحرفاء	**278 268**	**220 211**	**284 087**	**345 443**	**387 294**	**12.1%**	**8.6%**
الديون المصنفة الخام (خارج الموازنة)	10 569	14 461	8 826	10 312	6 267	-39.2%	-12.2%
مجموع التعهدات بالتوقيع الصافية	267 699	205 749	275 261	335 131	381 027	13.7%	9.2%

وفي نهاية سنة 2011، كانت تعهدات البنك التونسي موزعة على القطاعات كما يلي :

توزيع القروض حسب القطاعات

الأرقام بآلاف الدنانير

التسمية	%	المجموع
قروض للشركات	**72.9%**	**2 502 533**
الفلاحة	0.9%	31 967
الصناعة	30.9%	1 059 022
الخدمات	41.1%	1 411 543
قروض للباعثين الصناعيين	**1.8%**	**63 421**
قروض للخواص	**25.2%**	**865 844**
المجموع العام	100.0%	3 431 798

وفي مجال التصرف في المخاطر على القروض، فمن المهم الإشارة إلى أن البنك التونسي يتقيّد تماما بكل قواعد الحذر المنصوص عليها من طرف البنك المركزي التونسي والمتعلقة بتقسيم وتغطية المخاطر المتولّدة عن القروض. كما اعتمد البنك التونسي سياسة توزيع قطاعي موسّع لتعهداته لضمان التحكم في مخاطر التركّز.

محفظة السندات

تركيبة محفظة السندات

سجل مجموع محفظة السندات للبنك التونسي ارتفاعا بنسبة 58.24 % إذ مرّ من 219.663 ألف دينار في 31 ديسمبر 2010 إلى 347.587 ألف دينار في 31 ديسمبر 2011. وتتكون هذه المحفظة من سندات مساهمة وأموال متصرف فيها ورقاع خزينة القابلة للتنظير وقروض رقاعية. وتتمثل سياسة البنك التونسي في البحث على أحسن التوظيفات المضمونة وذات المردودية.

سجّلت محفظة المساهمات زيادة بنسبة 3.8 % خلال الفترة المتراوحة بين 2010 و2011 إذ بلغت 158.340 ألف

تركيبة محفظة السندات

الأرقام بآلاف الدنانير

	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
سندات المساهمة	97 859	106 208	151 749	152 493	158 340	3.8%	12.8%
الصناديق المتصرف فيها	0	0	7 500	31 637	48 100	52.0%	
الرقاع	11 211	5 055	3 876	4 502	4 998	11.0%	-18.3%
سندات التداول والتوظيف	19 540	23 680	19 883	31 031	136 149	338.7%	62.5%
مجموع محفظة السندات	128 610	134 943	183 007	219 663	347 588	58.2%	28.2%

دينار في 31 ديسمبر 2011 مقابل 152.493 ألف دينار في 31 ديسمبر 2010. كما تمت أهم الإكتتابات في سندات مصدرة من طرف شركات صلبة وذات مردودية وذلك في إطار إعادة الإستثمار المعفى. وسجلت المحفظة الرقاعية ارتفاعا بـ 11 % نتيجة اكتتابات جديدة في خطوط رقاعية تمّ إصدارها في 2011.

هذا ويمكن تقسيم المهمّ من محفظة مساهمات البنك التونسي إلى قسمين: الشركات التي تدخل في مجال التجميع (شركات تابعة) ومساهمات أخرى إستراتيجية.

سياسة الإستثمار

على غرار السنوات الماضية، فإن سياسة البنك للإستثمار في مجال المساهمات الجديدة ترمي عادة، زيادة على تحسين نسبة المردودية المباشرة، إلى أهداف أخرى منها :

- الإعفاء الجبائي الممنوح للمكتتبين عند أخذ مساهمات في رأسمال شركات تنجز مشاريع استثمار
- مصاحبة بعض أحسن حرفائنا في عمليات نموهم
- إعادة رسكلة هذه المساهمات من خلال التفويت فيها في مرحلة لاحقة إلى الباعثين.

وفي مجال المدّخرات، فإن مجموع المبالغ المرصودة لها أي 3.8 مليون دينار في 31 ديسمبر 2011، تغطي بصفة واسعة التقلص الكامن لبعض مساهماتنا.

مردودية محفظة السندات

أفرزت محفظة سندات البنك التونسي في موفى الخمس سنوات الأخيرة العائدات التالية (بآلاف الدنانير) :

	2007	2008	2009	2010	2011
حصص ربح ومكافآت حضور	5 108	6 636	7 703	8 739	9 641
قيمة زائدة على التفويت في أسهم	2 672	3 588	1 418	602	10
عائدات رقاع الخزينة القابلة للتنظير ورقاع الخزينة					
قصيرة المدى	1 716	1 289	4 139	1 509	4 595
فوائض على الرقاع	1 076	686	285	1 378	2 532
المجموع	10 572	12 199	13 546	12 229	16 778

النقديـات

مرّ عدد الموزعات الآلية للبنك التونسي من 165 وحدة سنة 2010 إلى 156 موزعا في 2011 أي بانخفاض بـ 9 وحدات. خلال سنة 2011، قمنا بإلغاء 12 موزعا خارج الفروع وذلك لضعف مردوديتهم . وعلى الرغم من هذا الإنخفاض في عدد الموزعات، فإنّ حصتنا في السوق تبلغ 9 % مع العلم أن أحسن حصة هي 10.8 %.

كما ارتفع عدد آلات الدفع الإلكتروني المركزة لدى حرفائنا بنسبة 8 % إذ مر من 847 سنة 2010 إلى 930 سنة 2011.

أمّا في ما يخص رقم المعاملات لدى الحرفاء، فقد مرّ من 128.605 ألف دينار سنة 2010 إلى 129.829 ألف دينار سنة 2011 مما مكننا من احتلال المرتبة الأولى في السوق بحصة تبلغ 19.5 %.

كما سجل نشاط الموقع الإلكتروني «البنك التونسي نت» تطورا في عدد التردد عليه بنسبة 19.36 % بين سنتي 2010 و2011 مما أدى إلى تطور المبالغ المحولة عبره بنسبة 24 %.

(الأرقام بالألف دينار)

	2010	2011	التطور
رقم معاملات الموزعات	372.501	367 999	-1.26 %
رقم معاملات آلات الدفع الإلكتروني	128.065	129 829	1.35 %

كما سجلت عملية الإنخراط في الموقع الإلكتروني «البنك التونسي نت خواصّ» تطورا بنسبة 25.43 % إذ مرت من 8.860 سنة 2010 إلى 11.883 سنة 2011.

	2010	2011	التطور
المعدل الشهري للولوج إلى الموقع الإلكتروني للبنك التونسي -شركات	618	769	19.36%
رقم المعاملات لتحويلات الشركات بالألف دينار	502 122	661 166	24%
مجموع خطوط التحويلات للشركات	842 669	1 753 454	52%

نتائج
البنك التونسي

كما يبينه الجدول التالي فإن عناصر النتيجة شهدت تطورا إيجابيا مما يدل على حسن المردوديّة لنشاط البنك.

تطوّر النتائج

الأرقام بآلاف الدنانير

النتائج	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
الفوائد والعائدات المماثلة	135 078	152 136	147 283	164 450	175 694	6.8%	6.8%
الفوائد والأعباء المثيلة	56 321	67 331	61 826	69 270	81 756	18.0%	9.8%
هامش الفائدة	78 757	84 805	85 457	95 180	93 938	-1.3%	4.5%
العمولات المقبوضة	23 878	26 803	28 867	33 052	34 342	3.9%	9.5%
العمولات المدفوعة	409	1 048	868	1 035	1 050	1.5%	26.6%
العمولات الصافية	23 469	25 755	27 999	32 017	33 292	4.0%	9.1%
ربح على محفظة السندات التجارية	7 484	7 954	11 459	10 458	13 741	31.4%	16.4%
ربح على محفظة سندات الإستثمار	6 184	7 322	7 989	10 118	12 173	20.3%	18.4%
الناتج المصرفي الصافي	115 894	125 837	132 904	147 773	153 144	3.6%	7.2%
المصاريف العامة	30 298	31 999	33 701	36 315	39 645	9.2%	7.0%
حجم الأجور	21 821	22 730	23 933	25 445	28 934	13.7%	7.3%
مصاريف الإستغلال	8 477	9 269	9 768	10 871	10 712	-1.5%	6.0%
استهلاكات الأصول الثابتة	5 964	5 807	5 554	5 993	6 397	6.7%	1.8%
محاصيل الإستغلال الأخرى	396	401	535	515	596	15.6%	10.7%
النتيجة الخام للإستغلال	80 028	88 430	94 183	105 981	107 697	1.6%	7.7%
رصود للمدخرات وتصحيح القيمة	2 275	14 347	12 110	39 519	38 936	-1.5%	103.4%
مدخرات للديون والخصوم	4 215	17 935	13 523	38 760	39 604	2.2%	75.1%
مدخرات على محفظة سندات الإستثمار	-1 940	-3 588	-1 413	759	-669	-188.1%	-23.4%
نتيجة الإستغلال	77 753	74 083	82 073	66 462	68 761	3.5%	-3.0%
ربح على عناصر عادية	-39	429	1 153	318	714	124.6%	
الضريبة على الشركات	17 561	11 725	17 145	11 079	11 810	6.6%	-9.4%
الربح الصافي	60 153	62 788	66 081	55 701	57 666	3.5%	-1.1%

الفوائد والعائدات المماثلة

بلغت الفوائد والعائدات المماثلة 175.694 ألف دينار في 31 ديسمبر 2011 مقابل 164.450 ألف دينار في 31 ديسمبر 2010 أي بارتفاع قدره 6.8 %.

كما سجلت محاصيل القروض ارتفاعا بنسبة 6.1 % متأتية من حسن تطور حجم القروض وذلك على الرغم من الانخفاض الكبير لنسب السوق النقدية.

وسجلت عائدات الحسابات المدينة تطورا طيبا بلغ 17.9 % ليبلغ 23.076 ألف دينار نهاية سنة 2011.

الجدول رقم 1: تطور الفوائد

الأرقام بآلاف الدنانير

النتائج	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
الفوائد والعائدات المثيلة	**135 078**	**152 136**	**147 283**	**164 450**	**175 694**	**6.8%**	**6.8%**
عمليات مع المؤسسات البنكية	4 803	15 490	9 802	2 335	1 444	-38.2%	-26.0%
عمليات مع الحرفاء	130 274	136 646	137 481	162 116	174 250	7.5%	7.5%
عائدات القروض للحرفاء	103 037	109 054	115 374	139 111	147 590	6.1%	9.4%
عائدات حسابات الحرفاء المدينة	23 449	23 720	18 392	19 574	23 076	17.9%	-0.4%
عائدات عمليات الإيجار المالي	1 014	1 199	1 050	967	875	-9.5%	-3.6%
عائدات التعهدات بالتوقيع	2 774	2 673	2 665	2 464	2 710	10.0%	-0.6%

كما سجلت عمليات الإيجار المالي انخفاضا طفيفا بـ 9.5 % إلا أن عائدات التعهدات بالتوقيع قد ارتفعت بنسبة 10 % في 2011.

وبلغ هامش الفائدة 93.938 ألف دينار في 31 ديسمبر 2011 مقابل 95.180 ألف دينار سنة 2010 أي بانخفاض قدره 1.3 %. وخلال الخمس سنوات الأخيرة، كان معدل التطور بـ 4.5 %.

تطوّر العمولات المصرفية

بلغت العمولات المصرفية نهاية سنة 2011 ما قدره 34.342 ألف دينار مقابل 33.052 ألف دينار سنة قبل ذلك، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 3.9 %.

كما أن هذا التطور في محاصيل الخدمات البنكية لم يتأتى من مراجعة رسومنا في سنة 2011 بل من تطور حجم العمليات المصرفية المسجلة من ناحية العدد والمبلغ. ويبين هذا التطور حسن إعادة انتشار نشاط البنك التونسي خلال هاته السنة.

ومن المهم الإشارة إلى :

- أن تطور العمولات تأتى من حسن تطور نشاط

وكما يبنه الجدول التالي، فقد سجلت أهم العمولات المصرفية تطورا إيجابيا خلال هاته السنة.

الجدول رقم 2 : تطور العمولات المصرفية

الأرقام بآلاف الدنانير

النتائج	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
مجموع العمولات المصرفية	**23 453**	**25 800**	**28 867**	**33 052**	**34 342**	**3.9%**	**10.0%**
عمليات مع الخارج	2 844	2 839	2 940	3 690	3 443	-6.7%	4.9%
عمليات على السندات	2 774	4 965	4 338	4 863	4 219	-13.2%	11.0%
عمولات على الحسابات	7 615	7 566	7 134	7 118	7 945	11.6%	1.1%
عمولات على وسائل الدفع	4 106	4 744	5 282	6 306	7 059	11.9%	14.5%
عمولات التصرف	4 986	4 584	7 936	9 738	10 154	4.3%	19.5%
عمليات الشباك وعمليات مختلفة	1 128	1 104	1 236	1 338	1 522	13.8%	7.8%
العمولات / كتلة الأجور	107.5%	113.5%	120.6%	129.9%	118.7%		

• أن العمولات على الحسابات تطورت بنسبة 11.6 % بفضل فتح حسابات جديدة سنة 2011.

الناتج المصرفي الصافي

مكّن نموّ عائدات محفظة السندات مع الزيادة في العمولات المقبوضة الناتج المصرفي الصافي للبنك التونسي من تسجيل تطور جيّد بنسبة 3.6%. وبالتالي، بلغ الناتج

التعهدات

• أن العمولات على وسائل الدفع ارتفعت بنسبة 11.9% بفضل تطور حركية النقديات والعمليات على الكمبيالات

• أن العمولات على السندات تأتت أساسا من نشاط «المودع لديه» لشركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير والعمليات المنجزة لفائدة الحرفاء

المصرفي الصافي في سنة 2011 ما قيمته 153.144 ألف دينار مقابل 147.773 ألف دينارسنة 2010. وخلال الخمس سنوات الأخيرة، سجل الناتج المصرفي الصافي زيادة بنسبة سنوية متوسطة قدرها 7.2 %.

وضلّت تركيبة الناتج المصرفي الصافي مستقرة نسبيا بالبنك

الجدول رقم 3 : الناتج المصرفي الصافي

الأرقام بآلاف الدنانير

النتائج	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
هامش الفائدة	78 757	84 805	85 457	95 180	93 938	-1.30%	4.51%
العمولات الصافية	23 469	25 755	27 999	32 017	33 292	3.98%	9.13%
ربح على محفظة السندات التجارية	7 484	7 954	11 459	10 458	13 741	31.39%	16.40%
عائدات محفظة سندات الإستثمار	6 184	7 322	7 989	10 118	12 173	20.31%	18.45%
الناتج المصرفي الصافي	**115 894**	**125 837**	**132 904**	**147 773**	**153 144**	**3.63%**	**7.22%**
هامش الفائدة /الناتج المصرفي الصافي	68.0%	67.4%	64.3%	64.4%	61.3%		
العمولات//الناتج المصرفي الصافي	20.3%	20.5%	21.1%	21.7%	21.7%		

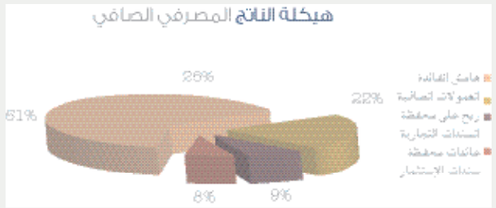

2010. وقد واصل البنك التونسي سياسته الرامية إلى التحكم في نفقاته العامة وذلك على الرغم من ارتفاع الأعباء الإجتماعية وتحضير فروع جديدة سيتم فتحها في بداية سنة 2012.

وتتكون النفقات العامة من كتلة الأجور البالغة 28.934 ألف دينار في 2011 مقابل 25.445 ألف دينار سنة 2010 ومن مصاريف الإستغلال المختلفة التي تمّ التحكم فيها في مستوى 10.712 ألف دينار سنة 2011 مقابل 10.871 ألف دينار في 31 ديسمبر 2010.

التونسي. ويمثل هامش الفائدة 61.34 % من الناتج المصرفي الصافي بينما تمثل العمولات المقبوضة 21.7 % منه.

النفقات العامة

سجلت النفقات العامة ارتفاعا متحكم فيه بـ 9.2 % في 31 ديسمبر 2011 . فقد بلغت 39.645 ألف دينار في 31 ديسمبر 2011 مقابل 36.315 ألف دينار في موفى سنة

وقد بلغ ضارب الاستغلال الذي يتم احتسابه بقسمة النفقات الجملية للتصرف (النفقات العامة والإستهلاكات) على الناتج المصرفي الصافي نسبة 30.1 % في 31 ديسمبر 2011 مقابل 28.6 % في 31 ديسمبر 2010. كما أن نسبة الإنتاجية الجملية وهي نتيجة قسمة النفقات العامة على

جدول رقم 4 : التحكم في نفقات التصرف : إنتاجية وتطوّر

الأرقام بآلاف الدنانير

النتائج	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
حجم الأجور	21 821	22 730	23 933	25 445	28 934	13.7%	7.3%
مصاريف الاستغلال	8 477	9 269	9 768	10 871	10 712	-1.5%	6.0%
النفقات العامة	**30 298**	31 999	33 701	36 315	39 645	9.2%	7.0%
استهلاكات الأصول الثابتة	5 964	5 807	5 554	5 993	6 397	6.7%	1.8%
النفقات الجملية للتصرف	**36 262**	**37 807**	**39 255**	**42 308**	**46 043**	**8.8%**	**6.2%**
ضارب الإستغلال (النفقات العامة للتصرف/الناتج المصرفي الصافي)	31.3%	30.0%	29.5%	28.6%	30.1%		
الإنتاجية الجملية (النفقات العامة/ النتيجة الخام للإستغلال)	37.9%	36.2%	35.8%	34.3%	36.8%		

النتيجة الخام للإستغلال بلغت 36.8 % في 31 ديسمبر 2011 مقابل 34.3 % في 31 ديسمبر 2010.

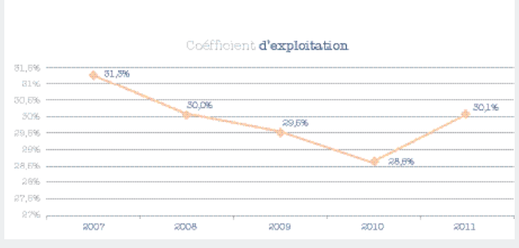

النتيجة الصافية للسنة

في نهاية سنة 2011، سجلت النتيجة الصافية ارتفاعا بـ 3.53 % إذ مرت من 55.701 ألف دينار سنة 2010 إلى 57.666 ألف دينار سنة 2011 وذلك باعتبار الرصود المهمة للمدّخرات للديون المشكوك فيها المكونة سنة 2011 لتغطية المخاطر

النتيجة الخام للإستغلال

لقد سمح النمو الجيّد للناتج المصرفي الصافي إضافة إلى التحكم في النفقات العامة للنتيجة الخام للاستغلال بتسجيل نموّ بنسبة 1.62 %. وبالفعل، فقد بلغت النتيجة الخام للاستغلال سنة 2011 حجما قدره 107.697 ألف دينار مقابل 105.981 ألف دينار في 2010.

في نهاية سنة 2011، بلغت المخصصات للإستهلاكات ما قدره 6.397 ألف دينار في ارتفاع بـ 6.7 % مقارنة برصود سنة 2010. وخلال الخمس سنوات الأخيرة، تطورت المخصصات للإستهلاكات بمعدل سنوي قدره 1.77%.

جدول رقم 5 : النتيجة الخام للإستغلال

الأرقام بآلاف الدنانير

النتائج	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
الناتج المصرفي الصافي	115 894	125 837	132 904	147 773	153 144	3.63%	7.22%
نفقات عامة	30 298	31 999	33 701	36 315	39 645	9.17%	6.95%
مخصصات للإستهلاكات	5 964	5 807	5 554	5 993	6 397	6.74%	1.77%
محاصيل الإستغلال الأخرى	396	401	535	515	596	15.61%	10.73%
النتيجة الخام للإستغلال	**80 028**	**88 430**	**94 183**	**105 981**	**107 697**	**1.62%**	**7.71%**
النفقات العامة/النتيجة الخام للإستغلال	37.9%	36.2%	35.8%	34.3%	36.8%		
العمولات/النتيجة الخام للإستغلال	29.8%	30.3%	30.6%	31.2%	31.9%		

على التعهدات .

توزيع الأرباح

بناء على مقترح لتوزيع الأرباح بنسبة 24 % من القيمة الإسمية، فإن المبلغ الجملي للمرابيح المزمع توزيعها بالنسبة لسنة 2011، يكون 27.000 ألف دينار.

جدول رقم 6: النتيجة الصافية

الأرقام بآلاف الدنانير

النتائج	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
النتيجة الخام للإستغلال	**80 028**	**88 430**	**94 183**	**105 981**	**107 697**	**1.62%**	**7.71%**
رصود للمدخرات وتصحيح القيمة	2 275	14 347	12 110	39 519	38 936	-1.48%	103.40%
مدخرات للديون والخصوم المدخرات على محفظة الإستثمار	4 215	17 935	13 523	38 760	39 604	2.18%	75.08%
	-1 940	-3 588	-1 413	759	-669	-188.08%	-23.38%
ربح على عناصر عادية	-39	429	1 153	318	714	124.62%	
الضريبة على الشركات	17 561	11 725	17 145	11 079	11 810	6.60%	-9.44%
الربح الصافي	**60 153**	**62 788**	**66 081**	**55 701**	**57 666**	**3.53%**	**-1.05%**

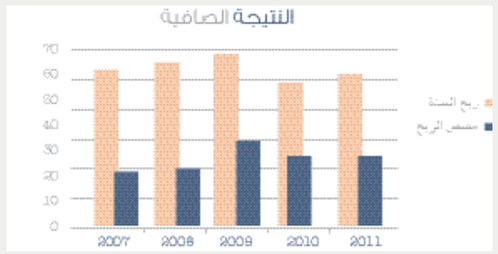

GRAPH 9

بلغت المخصّصات الصافية للمدخرات سنة 2011 ما قدره 39.604 ألف دينار مقابل 38.760 ألف دينار سنة 2010 مفصلة كما يلي :

	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010	ديسمبر 2009
مخصّصات مدّخرات لديون وخصوم			
+ مدخرات لديون مشكوك فيها	33 022	33 110	4 159
+ ديون تم تمريرها بالخسائر	220	162	13
- استرداد مدخرات على ديون مشطوبة	-642	-1 007	-721
- استرداد مدخرات على مخاطر وأعباء	-1372	-151	-122
+ مدخرات لإيجازات خالصة الأجر	195	141	670
خسائر الإستغلال المختلفة	369	310	0
+ مدخرات للخطر العملياتي وقضايا	2 046	624	2 266
+ مدخرات لتطهير الحسابات	0	0	1 221
+ مدخرات لمنحة التحفيز	5 767	5 570	6 036
	39 604	**38 760**	**13 523**

وتظهر سياسة توزيع النتائج خلال الخمس سنوات الأخيرة حسن مجازاة الأسهم بواسطة حصص الأرباح الموزّعة. وبالفعل، فإن نسبة التوزيع مقارنة بالقيمة الإسمية، بقيت مرتفعة. ومن المهم الإشارة إلى أنه خلال سنة 2010، قام البنك بقسمة القيمة الإسمية للسهم. ومرّ مبلغ حصص

جدول رقم 7 : توزيع النتيجة

الأرقام بآلاف الدنانير

النتائج	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
ربح السنة	60 153	62 788	66 081	55 701	57 666	3.5%	-1.1%
مبالغ مؤجلة	774	1 046	1 146	1 044	918	-12.1%	4.4%
المجموع للتوزيع	**60 927**	**63 833**	**67 228**	**56 745**	**58 584**	**3.2%**	**-1.0%**
التوزيع							
الإحتياطيات	**38 131**	**40 187**	**33 558**	**28 827**	**30 669**	**6.4%**	**-5.3%**
الإحتياطيات القانونية	467	0	3 361	389	0	-100.0%	
الإحتياطيات الأخرى	37 664	40 187	30 197	28 438	30 669	7.8%	-5.0%
حصص الربح	**21 750**	**22 500**	**32 625**	**27 000**	**27 000**	**0.0%**	**5.6%**
مبالغ مؤجلة	1 046	1 146	1 044	918	915	-0.3%	-3.3%
حصص الربح الموزعة لكل سهم	2.900	3.000	0.290	0.240	0.240		
نسبة التوزيع / القيمة الإسمية	29.0%	30.0%	29.0%	24.0%	24.0%		
نسبة التوزيع/النتيجة الصافية	36.2%	35.8%	49.4%	48.5%	46.8%		
القيمة الإسمية للسهم بالدينار	10	10	1	1	1		

الأرباح الموزعة من 21.750 ألف دينار سنة 2007 إلى 27.000 ألف دينار سنة 2011.

وعلى الرغم من هذه الزيادة، فإن مردودية الأموال الذاتية للبنك التونسي ما انفكت تبرز أداء يعتبر أعلى من المعدل العام للقطاع البنكي بتونس. وقد بلغت هذه المردودية التي يتم احتسابها بقسمة الأرباح الصافية على معدل الأموال الذاتية نسبة 12.6 % بالنسبة لسنة 2011.

تدعيم الأموال الذاتية

تواصل تنامي الأموال الذاتية للبنك التونسي بعد التوزيع لتمرّ من 440.748 ألف دينار سنة 2010 إلى 471.414 ألف دينار سنة 2011 أي بزيادة نسبتها 7 %.

جدول رقم 8 : الأموال الذاتية في تدعّم واضح

الأرقام بآلاف الدنانير

النتائج	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
رأس المال	75 000	75 000	112 500	112 500	112 500	0.0%	10.7%
احتياطيات في بداية السنة المالية	175 624	214 027	216 815	250 270	278 971	11.5%	12.3%
مدخرات حرّة	49 277	49 277	49 277	49 277	49 277	0.0%	0.0%
الأموال الذاتية قبل التوزيع	299 900	338 304	378 592	412 048	440 748	7.0%	10.1%
إسناد إلى الإحتياطيات	38 404	40 288	33 456	28 701	30 666	6.8%	-5.5%
الأموال الذاتية بعد التوزيع	338 304	378 592	412 048	440 748	471 414	7.0%	8.6%
رأس مال	75 000	75 000	112 500	112 500	112 500	0.0%	10.7%
احتياطيات عند ختم السنة المالية	214 027	254 315	250 271	278 971	309 638	11.0%	9.7%
مدّخرات حرّة عند ختم السنة المالية	49 277	49 277	49 277	49 277	49 277	0.0%	0.0%
معدل الأموال الذاتية	319 102	358 448	395 320	426 398	456 081	7.0%	9.3%
الناتج المصرفي الصافي/معدل الأموال الذاتية	36.3%	35.1%	33.6%	34.7%	33.6%		
النتيجة الخام الجملية للإستغلال / معدل الأموال الذاتية	25.1%	24.7%	23.8%	24.9%	23.6%		
الأرباح الصافية/معدل الأموال الذاتية	18.9%	17.5%	16.7%	13.1%	12.6%		
الأرباح الصافية/ معدل مجموع الأصول	3.1%	2.8%	2.6%	1.9%	1.8%		

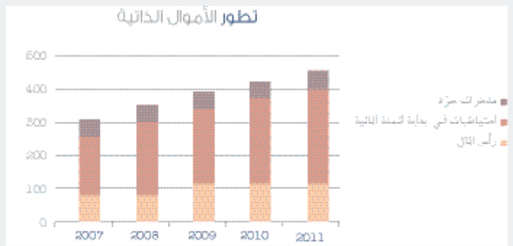

GRAPH 10

معايير
الحذر والتصرّف في المخاطر

النسب القانونيّة

نظرا لتدعّم القدرة على الربح والمستوى المرضي للمدخرات المكونة ونجاعة سياسة التحكم في المخاطر، فإن نسبة
تغطية المخاطر بلغت في 31 ديسمبر 2011 مستوى 17.55 % مقابل 17.38 % في 31 ديسمبر 2010 ويبلغ الحدّ الأدنى القانوني المطلوب 8 %.

وبلغت نسبة السيولة 116.56 % في 2011 مقابل حدّ أدنى مطلوب يبلغ 100 %.

وبقيت نسبة تغطية الودائع في مستوى 19.63 % في 2011 مقابل 18.22 % في 2010 مع حدّ أدنى قانوني يبلغ 10 %.

وبلغت نسبة الأصول الثابتة في 31 ديسمبر 2011 نسبة 42.65 % مقابل 43.03 % في 31 ديسمبر 2010. ويبقى هذا المستوى أقل من النسبة القانونية التي حددت بـ 75 % (على أقصى تقدير).

النسب القانونية	النسبة المطلوبة	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة تغطية المخاطر						
(الأموال الذاتية/المخاطر)	8% حد أدنى	19.87%	22.10%	18.49%	17.38%	17.55%
نسبة السيولة						
نسبة القدرة على الإيفاء بالدين	100% حد أدنى	134.46%	164.70%	137.29%	149.97%	116.56%
الأموال الذاتية/ الودائع						
نسبة الأصول الثابتة	10% حد أدنى	23.83%	21.99%	21.79%	18.22%	19.63%
الأصول الثابتة الصافية/الأموال الذاتية	75% حد أقصى	39.32%	38.19%	45.71%	43.25%	41.69%

الدّيون المصنّفة والمدّخرات

دأب البنك التونسي طيلة السنوات الأخيرة على الإمتثال للمعايير التي حدّدها البنك المركزي التونسي في مجال تصنيف الديون والمدخرات وعلى مواصلة مجهوداته لاسترجاع الديون المصنفة. وقد أدت هذه الجهود زيادة على شطب الديون التي تعتبر غير قابلة للإستخلاص وذلك تطبيقا لمقتضيات قانون المالية لسنة 1999، إلى تطهير محفظة القروض والحفاظ على مستوى ضعيف للديون المصنفة.

وبلغ الحجم الجملي للديون (موازنة وخارج الموازنة) المصنفة طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24-1991 مقدار 174.296 ألف دينار في 31 ديسمبر 2011 مقابل 166.217 ألف دينار في 31 ديسمبر 2010. وبالتالي فقد مرّ قاسم هذه الديون على مجموع تعهدات البنك من 5.35 % سنة 2010 إلى 5.08 % سنة 2011.

وتتمثل هذه الديون المصنفة المسجلة بالموازنة وخارج الموازنة فيما يلي :

الدّيون المصنّفة والمدّخرات المكوّنة

الأرقام بآلاف الدنانير

	2007	2008	2009	2010	2011	تطور 2011/2010	معدل التطور (على 5 سنوات)
مجموع الديون المصنفة	115 087	140 447	139 995	166 217	174 296	4.9%	10.9%
صنف 5	67 260	63 664	61 341	63 047	73 679	16.9%	2.3%
صنف 4	34 368	37 663	38 668	78 841	65 163	-17.3%	17.3%
صنف 3	12 021	19 227	27 267	10 579	23 191	119.2%	17.9%
صنف 2	1 437	19 892	12 719	13 750	12 264	-10.8%	70.9%
الديون الجارية	1 944 407	1 928 548	2 381 542	2 940 313	3 257 487	10.8%	13.8%
مجموع الديون (الموازنة وخارج الموازنة)	2 059 494	2 068 995	2 521 537	3 106 530	3 431 783	10.5%	13.6%
الديون المصنفة / مجموع الديون	5.59%	6.79%	5.55%	5.35%	5.08%	-5.08%	-2.36%
مدخرات لديون مصنفة	105 376	113 394	114 460	147 571	148 912	0.9%	9.0%
فوائد محتفظ بها محتسبة	2 680	1 772	1 897	2 436	6 119	151.2%	22.9%
مدخرات مشتركة / الأخطار الكامنة	0	0	0	0	28 545		
نسبة تغطية الديون المصنفة	93.9%	82.0%	83.1%	90.1%	87.6%	-2.8%	-1.7%
المدخرات المكونة / مجموع الديون	5.12%	5.48%	4.54%	4.75%	5.17%	8.86%	-18.27%

بلغت المدّخرات المخصّصة لهذه الديون والمحتسبة حسب معايير البنك المركزي التونسي في نهاية سنة 2011 ما قدره 148.912 ألف دينار. ويؤمّن مستوى المدّخرات هذا للبنك تغطية 87.6 % من الديون المصنفة. وتمثل المدخرات المكونة في نهاية سنة 2011 نسبة 5.17 % من مجموع الديون.

تقسيم وتغطية المخاطر

تطبيقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24-1991 بتاريخ 1991/12/17، فإن البنوك مطالبة باحترام عدد من النسب المتعلقة بتقسيم المخاطر وذلك لضمان التحكم في خطر تركزا لتعهدات.

وبذلك، فإن مجموع المبلغ الجاري على نفس المنتفع لا

ينبغي أن يتعدى 25 % من الأموال الذاتية الصافية للبنك.

كما أن مجموع المخاطر لا ينبغي أن يتجاوز :

- 5 مرات الأموال الذاتية الصافية للبنك بالنسبة للمنتفعين الذين تصل مخاطرهم بالنسبة لكل واحد إلى 5 % أو أكثر من الأموال الذاتية الصافية
- 2 مرات الأموال الذاتية الصافية للبنك بالنسبة للمنتفعين الذين تصل مخاطرهم بالنسبة لكل واحد إلى 15 % أو أكثر من الأموال الذاتية الصافية.

ويقصد بالمنتفع حريفا أو مجموعة الذي يطلق على اثنين أو عدة أشخاص معنويين لهم فيما بينهم تداخلا مثل :

- تصرف موحد
- تداخلا تجاريا أو ماليا مباشرا
- مساهمات مباشرة أو غير مباشرة في رأس المال تؤدي إلى سلطة تحكم.

وقد قام البنك التونسي بوضع جهاز مراقبة خطر التركّز مبني على التعريف القانوني لما يسمى «نفس المنتفع». وبذلك فإن قاعدة المجمّعات الموجودة لدى البنك المركزي التونسي هي المستعملة كمرجع في ذلك.
كما قام البنك التونسي بوضع طرق وأجهزة لمتابعة بعض المخاطر المرتبطة بنشاطه (خطر السوق، خطر نسبة الفائدة الجملية، خطر القروض وخطر السيولة).

المراقبة الداخلية والحوكمة

قامت هياكل القرار والمراقبة بدورها خلال سنة 2011 في أحسن الظروف وطبقا للمقتضيات القانونية.

ويعرّف جهاز المراقبة الداخلية بالبنك التونسي على أنه مجموعة الأجهزة والطرق التي تهدف إلى التحكم في الأنشطة وبعض عوامل المخاطر. ويتركز هذا النظام حول قاعدة مبادئ تمكن من التحكم في المخاطر وضمان تواصل العمليات بصفة آمنة وفعالة.

وبالتالي فقد تم إحداث لجنة قارة للتدقيق الداخلي متصلة مباشرة بمجلس الإدارة ومن أهم مهامّها:

- السهر على أن يتم تركيز الآليات الملائمة للمراقبة الداخلية .
- مراجعة مضمون التقرير السنوي بما في ذلك القوائم المالية وإبداء الرأي حولها قبل إحالتها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- مراجعة كل الكشوفات قبل إرسالها إلى سلطات الإشراف
- فحص كل التوظيفات أو العمليات التي من شأنها الإضرار بالوضعية المالية للمؤسسة والّتي بلّغت إليها من طرف مراقبي الحسابات أو من قبل المدققين الخارجيين.

ومن ناحية أخرى وتدعيما لهذه الهياكل، قام البنك التونسي بإحداث لجنة للإستغلال مكلفة بالنظر في كل المخاطر على القروض وتسيير سياسة البنك في هذا المجال وذلك بالنظر إلى الأموال الذاتية المتوفرة والوضعية الإقتصادية والمالية. كما بعثت لجنة للخزينة مكلفة بتحليل وضعية خزينة البنك.

الوقاية من تبييض الأموال

في إطار تطبيق القانون عدد75-2003 بتاريخ 10 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم المجهودات الدولية لمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال، فإن البنك التونسي قام على الدوام بعمليات تحسيس للأعوان تحثهم على الإجتهاد واحترام قواعد المهنة طبقا للسياسة العامة التي يتبعها البنك. وطبقا لمعايير مجموعة العمل المالي GAFI فقد قام البنك التونسي بوضع برنامج معلوماتي للتصفية يمكّن من إدخال كل المعلومات المتعلقة بالحرفاء. كما تم وضع دليل للإجراءات متعلق بالوقاية من عمليات تبييض الأموال موضوع على ذمة فروع البنك.

التنمية والتعصير

التصرف في الموارد البشرية

تطور الأعوان

في 31 ديسمبر 2011، بلغ عدد أعوان البنك القارّين 909 منهم 5 في إطار تربصات الإنخراط في الحياة المهنية SIVP و115 متعاقدا مقابل 874 عونا في 31 ديسمبر 2010.

وقد تمّ انتداب 71 شخصا في 2011 منهم 8 إطارات و63 عونا. كما سجل كذلك خلال سنة 2011 تقاعد 36 شخصا منهم 19 إطارا و17 عونا.

كما تجدر الإشارة إلى أن معدل أعمار الأعوان مرّ من 43 سنة موفى سنة 2010 إلى 45 سنة في 31 ديسمبر 2011.

التكوين

تواصلت سنة 2011 عمليات التكوين من أجل تنمية القدرات المهنية لأعوان البنك وتمكينهم من الحصول على المهارات الضرورية والتحكم فيها قصد مجابهة المتغيرات الهيكلية والتنظيمية التي تمس القطاع.

فقد خصّت عمليات التكوين هذه، بالأساس، الميادين التكنولوجية والتجارية والتصرف في المخاطر. وقد تم تنظيمها أساسا في إطار حلقات دراسية داخل المؤسسة ولدى مؤسسات تكوين مختصة. وقد خصت عمليات التكوين هذه 717 إطارا وعونا يمثلون 79 % من مجموع الموظفين مقابل 962 السنة الماضية. هذا وقد بلغت الميزانية المتعلقة بالتكوين 279 ألف دينار، منها 76 % وظّفت للتكوين المستمر.

كما قام البنك التونسي خلال سنة 2011 باستقبال 320 متربصا يزاولون دراساتهم في اختصاصات مختلفة من التعليم العالي مقابل 279 السنة الفارطة.

شبكة البنك التونسي

واصل البنك التونسي مجهوداته خلال سنة 2011 من أجل توسيع شبكة فروعه وذلك باقتناء العديد من الأراضي والمحلات وذلك بهدف تغطية مناطق البلاد الجديدة والتي هي في طور النمو وكذلك الأحياء الجديدة بتونس الكبرى.

كما قام البنك التونسي خلال هذه السنة بأشغال كبيرة لتهيئة العديد من نقاط البيع وذلك من أجل جذب الحرفاء وحسن التموقع في مواجهة المنافسة.

سهم البنك التونسي بالبورصة

لقد انخفض مؤشر بورصة تونس تونينداكس بقرابة 21 % في نهاية الشهرين الأولين من سنة 2011. وقد عرفت السوق اضطرابات قوية واهتزت ثقة المستثمرين في السوق على إثر مناخ عدم اليقين إثر الأحداث التي أعقبت قيام الثورة. وقد تمكن مؤشر تونينداكس من الإسترجاع التدريجي لما يقارب 16 % على باقي السنة ليحدّ من خسائره في مستوى 7.63 % مقابل ربح بـ 19.13% سنة 2010.

ومن ناحيته فقد تراوح سعر سهم البنك التونسي خلال سنة 2011 بين سعر أدنى بلغ 9.120 دينارا وسعر أقصى بلغ 12.330 دينار تمّ تسجيلهما خلال شهري جانفي وفيفري 2011. وبلغت المبادلات الجملية في سنة 2011 ما قدره 5.337.022 سهما وبحجم جملي بلغ 57.817 ألف دينار.

	2007	2008	2009	2010	2011
سعر سهم البنك التونسي (بالدينار)	97.500	111.030	97.000	11.620	10.720
الأموال الذاتية (بعد التوزيع) / عدد الأسهم	45.107	50.479	36.626	3.9378	4.1903
مضاعف السعر إلى العائد (PER)	12.2	13.3	16.5	23.5	20.91
الرسملة السوقية (بآلاف الدنانير)	731 250	832 725	1 091 250	1 307 250	1 206 000
الرسملة السوقية / الأموال الذاتية	2.16	2.20	2.65	2.97	2.56

التطور
المنتظر للنشاط

حسب بيان البنك المركزي التونسي كما الميزانية الإقتصادية الوطنية لسنة 2012، يمكننا أن نحتفظ بالفرضيات الإقتصادية العامة التالية :

- ظهور بوادر تحسن الإقتصاد الوطنية في بداية سنة 2012 عن طريق تطور نسق المبادلات التجارية مع الخارج
- ارتفاع بعض مؤشرات النشاط السياحي في بداية سنة 2012
- نسبة نموّ للناتج المحلي الخام بـ 4.5 % منتظرة لسنة 2012 مع نسبة استثمار بـ 24 % منه
- الإرتفاع المنتظر لحجم صادرات المواد والخدمات بنسبة 7 %
- الإرتفاع المنتظر للإستثمارات بنسبة 18.4 %
- خلق 75.000 موطن شغل على الأقل خلال سنة 2012
- مثابرة البنوك على تمويل الإقتصاد والتشجيع على تعبئة الموارد الضرورية
- المحافظة على النسب الحالية للسوق المالية في مستوى قريب من نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التونسي (3.5 %)

وفي هذا، سيضع البنك التونسي ما في وسعه سنة 2012 لتحقيق أهدافه المرسومة وخاصة :

- الزيادة في حصته في السوق سواء على مستوى الودائع أو القروض للحرفاء
- تدعيم سياسته التجارية
- انتداب إطارات شابة لتغطية احتياجات توسع شبكة فروع البنك التونسي
- تركيز فروع جديدة ومرافقة حرفائنا ومساعدتهم
- تحسين الأداء المالي للبنك بغية تدعيم موقعه في القطاع البنكي مع مواصلة مجهود تكوين المدخرات وتدعيم الأموال الذاتية
- المحافظة على سياسته للتحكم في المخاطر
- مواصلة عملية تعصير النظام المعلوماتي من أجل معاضدة نشاط البنك

كما يتوقع البنك التونسي خلال سنة 2012 ارتفاع محاصيل الإستغلال المصرفي بنسبة 9 %، مما يؤدي إلى الزيادة في الناتج المصرفي الصافي بنسبة تناهز 8 %. ومع مواصلة سياسته في حسن التحكم في النفقات العامة، فإن البنك التونسي من شأنه أن يفرز نتيجة خاما للإستغلال في ارتفاع بـ 8.7 %.

وحسب التوقعات، فإن ودائع الحرفاء لدى البنك التونسي ستتطور بنسق 12 % خلال سنة 2012 لتبلغ 2.707 مليون دينار في نهاية السنة.

ومن المنتظر أن تتطور القروض الصافية للحرفاء بنسبة 10.3 % لتبلغ 3.157 مليون دينار في نهاية سنة 2012.

ونظرا لجودة المحفظة، فإن المخصّصات للمدخرات اللازمة لتغطية المخاطر الإضافية ستبقى في مستوى يضمن لها تغطية تبلغ 85% على الأقل بعد المستوى الإستثنائي للمدّخرات المكوّنة سنة 2010 و2011.

ويعتزم البنك التونسي، خلال سنة 2012، مواصلة برنامجه للتنظيم الداخلي ليتمكن من تركيز الدعامات الأساسية لمنظومة رقابة داخلية ملائمة ومجدية. وتماشيا مع تقدم أشغال تطبيق «بازل 2» بتونس، سيواصل البنك جهوده الرامية إلى تدعيم أنظمة التقييم ومتابعة المخاطر.

القوائم المالية للبنك التونسي
في 31 ديسمبر 2011

الموازنة
خارج الموازنة
قائمة النتيجة
جدول التدفقات النقدية
الإيضاحات حول القوائم المالية
تقارير مراقبي الحسابات

البنك التونسي
الموازنة
الوضعية المختومة في 31 ديسمبر 2011

الوحدة = 1000 دينار تونسي

الأصول	البنود	الإيضاح	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
أصول 1	الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والحسابات الجارية للبريد والخزينة العامة التونسية	1.3	22 159	38 968
أصول 2	ديون على المؤسسات المصرفية والمالية	2.3	98 490	208 211
أصول 3	ديون على الحرفاء	3.3	2 860 432	2 610 177
أصول 4	محفظة السندات التجارية	4.3	140 231	31 708
أصول 5	محفظة الإستثمار	5.3	210 656	188 288
أصول 6	الأصول الثابتة	6.3	42 643	44 464
أصول 7	أصول أخرى	7.3	13 433	20 592
مجموع الأصول			**3 388 044**	**3 142 408**

الخصوم	البنود	الإيضاح	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
خصوم 1	البنك المركزي التونسي		0	0
خصوم 2	إيداعات وأرصدة المؤسسات المصرفية والمالية	1.4	342 388	59 791
خصوم 3	ودائع الحرفاء	2.4	2 401 451	2 419 440
خصوم 4	اقتراضات وموارد خاصة	3.4	78 244	103 944
خصوم 5	خصوم أخرى	4.4	67 546	91 484
مجموع الخصوم			**2 889 629**	**2 674 659**

الأموال الذاتية	البنود	الإيضاح	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
أموال ذاتية 1	رأس المال	1.5	112 500	112 500
أموال ذاتية 2	الإحتياطات	2.5	278 054	249 227
أموال ذاتية 3	أموال ذاتية أخرى		49 277	49 277
أموال ذاتية 5	مبالغ محولة من جديد		918	1 044
أموال ذاتية 6	ربح السنة المالية		57 666	55 701
مجموع الأموال الذاتية			**498 415**	**467 749**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية			3 388 044	3 142 408

البنك التونسي
قائمة التعهدات خارج الموازنة
الوضعية المختومة في 31 ديسمبر 2011

الوحدة = 1000 دينار تونسي

خارج الموازنة		الإيضاح	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
	الخصوم المحتملة	**1.6**	**753 916**	**345 443**
خارج موازنة 1	ضمانات وكفالات والضمانات الأخرى المقدّمة		324 988	214 617
خارج موازنة 2	اعتمادات مستندية		166 928	130 826
خارج موازنة 3	أصول مقدمة كضمانات		262 000	0
	التعهدات المقدمة		**147 475**	**643 437**
خارج موازنة 4	تعهدات التمويل المقدمة	2.6	145 087	640 466
خارج موازنة 5	تعهدات على السندات		2 388	2 971
	التعهدات المقبولة		**1 476 613**	**1 382 238**
خارج موازنة 6	تعهدات التمويل المقبولة		61	79 000
خارج موازنة 7	ضمانات مقبولة	3.6	1 476 552	1 303 238

البنك التونسي
قائمة النتائج
الوضعية المختومة في 31 ديسمبر2011

الوحدة = 1000 دينار تونسي

البنود	الإيضاح	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
إيرادات الإستغلال البنكي			
فوائد ومداخيل مماثلة	1.7	175 694	164 450
عمولات (في شكل إيرادات)	2.7	34 342	33 052
أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	3.7	13 741	10 458
مداخيل محفظة الإستثمار	4.7	12 173	10 118
مجموع إيرادات الإستغلال البنكي		**235 950**	**218 078**
اعباء الإستغلال البنكي			
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	5.7	81 756	69 270
عمولات مدينة		1 050	1 035
مجموع أعباء الإستغلال البنكي		**82 806**	**70 304**
الناتج المصرفي الصافي		**153 144**	**147 773**
مخصّصات للمدخرات وتصحيح القيمة على ديون وخصوم	6.7	39 604	38 760
مخصّصات للمدخرات وتصحيح القيمة على محفظة الإستثمار	7.7	-669	759
إيرادات الإستغلال الأخرى		596	515
نفقات الأعوان		28 934	25 445
أعباء الإستغلال العامة		10 712	10 871
مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة		6 397	5 993
نتيجة الإستغلال		**68 762**	**66 462**
رصيد ربح / خسارة متأتي من عناصر عادية أخرى		714	318
الضريبة على الأرباح		11 810	11 079
النتيجة الصافية للسنة		57 666	55 701

البنك التونسي
جدول التدفقات النقدية
الفترة من غرة جانفي 2011 إلى 31 ديسمبر 2011

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	الإيضاح	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
أنشطة الإستغلال			
إيرادات الإستغلال البنكي المقبوضة	1.8	219 367	207 980
أعباء الإستغلال البنكي المدفوعة	2.8	-84 480	-66 106
إيداعات / سحوبات إيداعات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى		259 555	-31 018
قروض وتسبقات / خلاص قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء		-265 634	-525 313
إيداعات / سحوبات إيداعات الحرفاء		-16 696	523 512
سندات التوظيف		-136 149	0
مبالغ مدفوعة للأعوان ودائنين مختلفين		-48 822	-34 554
تدفقات خزينة أخرى متأتية من أنشطة الإستغلال		-36 199	-18 247
ضريبة على المرابيح		-6 144	-21 716
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستغلال		**-115 202**	**34 538**
أنشطة الإستثمار			
فوائد وحصص أرباح مقبوضة على محفظة الإستثمار		11 860	10 175
اقتناء / إحالات على محفظة الإستثمار		-21 386	-22 997
اقتناء / إحالة على أصول ثابتة		-3 644	-8 204
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستثمار		**-13 170**	**-21 026**
أنشطة التمويل			
ارتفاع / انخفاض الموارد الخاصة		-25 322	-24 700
حصص أرباح مدفوعة	3.8	-27 000	-32 625
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**-52 322**	**-57 325**
التغير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المالية		-180 694	-43 813
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المالية		185 577	229 390
السيولة وما يعادلها عند ختم السنة المالية		**4 883**	**185 577**

الإيضاحات حول القوائم المالية
المختومة في 31 ديسمبر 2011

الإيضاحات
حول القوائم المالية

1. تقديم البنك

البنك التونسي هو شركة خفية الإسم رأسمالها 112.5 مليون دينار بعثت سنة 1884 وتخضع للقانون عدد 65-2001 بتاريخ 10 جويلية 2001 المتعلق بمؤسسات القرض كما تمّ تنقيحه بالقانون عدد 19-2006 بتاريخ 2 ماي 2006.

والبنك التونسي هو بنك خاص للإيداع، ينقسم رأسماله إلى 11.250.000 سهما القيمة الإسمية للسهم الواحد 1 دينار ويتوزع كالآتي :

المساهمين	المبلغ بالألف دينار	%
مساهمين تونسيّين	86 852	77.20 %
مساهمين أجانب	25 594	22.75 %
منها Banque Fédérative du Crédit Mutuel	22 500	20.00 %
مساهمات مختلفة	54	0.05 %
المجموع	112 500	100.00 %

2. المبادئ والطرق المحاسبية

تمّ إعداد القوائم المالية للبنك التونسي المقفلة في 31 ديسمبر 2011 طبقا :

- للقانون عدد 112-1996 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالنظام المحاسبي للمؤسسات
- للأمر عدد 2459-1996 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على الإطار المرجعي للمحاسبة
- لقرار وزير المالية المؤرخ في 31 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على معايير المحاسبة
- لقرار وزير المالية المؤرخ في 22 جانفي 1999 المتعلق بالمصادقة على معايير المحاسبة التقنية
- لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999 المتعلق بالمصادقة على معايير المحاسبة القطاعية الخاصة بالمؤسسات البنكية

2-1. تدوين الديون المشكوك فيها وتقييم المدخرات

يتم تصنيف التعهدات وتحديد المدخرات طبقا لمقتضيات منشور البنك المركزي عدد 24-1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 والمنشور عدد 04-2011 بتاريخ 2011/4/12 والمنشور عدد 02-2012 بتاريخ 2012/01/11 وكذلك المذكرة عدد 08-2012 بتاريخ 2012/3/2.

2-1-1. تصنيف الديون

(i) الأصول الجارية (صنف 0)

تعتبر أصولا جارية، الأصول التي يتبين أن آجال تحقيقها أو استخلاصها مضمونة.

الأصول التي تتطلب متابعة خاصّة (صنف 1)
هي الأصول التي لا يزال تحقيقها أو استخلاصها كليا في الآجال مضمونا والتي هي ممسوكة من طرف شركات تنشط في قطاع يمر بصعوبات أو أن الوضعية المالية في تدهور. ولا يتعدى التأخير في دفع الفوائد أو الأصل 90 يوما.

الأصول غير المتحقق منها (صنف 2)
هي الأصول التي يعتبر تحقيقها أو استخلاصها كليا في الآجال غير متحقق منه والتي هي ممسوكة من طرف شركات تمر بصعوبات مالية أو شركات أخرى يمكن أن تؤثر على وجودها والتي تتطلب اتخاذ إجراءات تقويم. ويتجاوز عادة تأخير دفع الفوائض أو الأصل الـ 90 يوما دون أن يتعدى 180 يوما.
الأصول التي تبعث على الإنشغال (صنف 3)
هي كل الأصول التي يعتبر تحقيقها أو استخلاصها مهددا والتي هي ممسوكة من طرف شركات تمثل بأكثر خطورة خاصيات الصنف 2.
ويتجاوز عادة تأخير دفع الفوائض أو الأصل الـ 180 يوما دون أن يتعدى 360 يوما.

الأصول التي لا أمل في استرجاعها (صنف 4)
ينضوي تحتها الديون التي يتعدى تأخير الدفع فيها 360 يوما والأصول المتبقية في حالة انتظار لمدة تتجاوز الـ 360 يوما وكذلك الديون في طور النزاع.

(vi) الديون المعاد جدولتها (منشور 04-2011)

إن الديون الجارية والتي تتطلب متابعة خاصة في 31 ديسمبر 2010 والتي كانت موضوع إعادة جدولة في إطار المنشور عدد 04-2011 ليست مصنفة في الصنف 2 أو 3 أو 4 وذلك طبقا للفصل 2 من المنشور المذكور. وقد حافظت هذه الديون على الدرجة المصنفة فيها في ديسمبر 2010.

2-1-2. المدّخرات

يتم تحديد المدخرات حسب النسب المحددة من طرف البنك المركزي التونسي في منشوره عدد 91-24 ومذكرته عدد 93-23.

1.2.1.2 المدخرات الفردية

يؤدي تطبيق قانون الحذر إلى الإبقاء على نسب مدخرات دنيا لكل صنف من الأصول.

الصنف	نسبة المدخرات
2	% 20
3	% 50
4	% 100

ويتم تكوين هذه المدخرات بصفة فردية على الديون لدى الحرفاء.

2.2.1.2 المدخرات الجماعية

إلى غاية ختم السنة المالية 2010، كانت قواعد تصنيف الأصول وتغطية المخاطر التي سنها المنشور عدد 24-1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 هي الوحيدة المطبقة.

في 2011 وعلى إثر أحداث ما بعد الثورة التي عرفتها البلاد، تم تكييف هذه القواعد وذلك عن طريق المنشورة 04-2011 بتاريخ 12 أفريل 2011 المتعلق بالتدابير الدورية لمعاضدة الشركات الإقتصادية التي تأثرت بتبعات الأحداث التي وقعت.

وبذلك، فإن جاري مجموع التعهدات (موازنة وخارج الموازنة) للحرفاء الذين تمتعوا باتفاقات في إطار المنشور المذكور والذين تم الإبقاء عليهم ضمن الأصول الجارية والذين يتطلبون متابعة خاصة، بلغ في 31 ديسمبر 2011 ما قدره 323.878 ألف دينار منها 59.182 ألف دينار جارية تم إعادة جدولتها أو هيكلتها.

وبالتوازي، وتطبيقا للمنشور الموجه لمؤسسات القرض عدد 02-2012 بتاريخ 11 جانفي 2012 والمذكرة عدد 08-2012 بتاريخ 2 مارس 2012 المتعلقان بتكوين المدخرات الجماعية، قام البنك التونسي بتكوين مدخرات جماعية لتغطية المخاطر الكامنة على الديون المصنفة 0 و1 بمبلغ 28.545 ألف دينار. وقد تم تكوين هذه المدخرات باقتطاع من نتيجة السنة.

2-1-3. تدوين الفوائد والعمولات

تدون الفوائد ضمن حساب النتيجة مقسمة باعتبار النسبة الزمنية ويقع تسجيل العمولات حسب معيار الإستخلاص.

ويتوقف تسجيل الفوائد حين يوجد شك في الديون المتعلقة بها. ويبين الفصل 9 من منشورالبنك المركزي التونسي عدد 24-1991 أنه يجب عدم احتساب الفوائد والفوائض الدائنة المتعلقة بالديون المصنفة في الصنف 2 و3 و4 المذكورة في الفقرة السابقة، في رقم المعاملات إلا وقت استخلاصها. وبذلك فإن أي فائدة قد تم احتسابها سابقا والتي لم يتم خلاصها تطرح من النتيجة ويتم احتسابها في الفوائض المحتفظ بها.

في المقابل، وتطبيقا لمتقضيات المنشور عدد02-2012 بتاريخ 11 جانفي 2012، فإن مؤسسات القرض لا يمكنهم احتساب الفوائد غير الخالصة في تاريخ إعادة الجدولة والمتعلقة بالتعهدات التي انتفعت باتفاقات في إطار المنشور 2011-04 ضمن العائدات. وتبلغ الفوائد المحتفظ بها المحتسبة 4.025 ألف دينار.

2-2. محفظة التحصيل / الحسابات المطالب بها بعد التحصيل

لا تحتوي القوائم المالية على العناصر المسوكة من طرف البنك لحساب عملاء في انتظار التحصيل. وفضّل البنك معالجتها ضمن المحاسبة المالية باستعمال حسابات مادية خاصة بهذه القيم ويتم إلغاء الحسابات المستعملة لغرض تقديم القوائم المالية.

2-3. محفظة السندات

2-3-1. مكونات محفظة السندات

تتكون محفظة السندات من محفظة السندات التجارية ومحفظة سندات الإستثمار

• محفظة السندات التجارية

تتكون محفظة السندات التجارية من :

- سندات التداول : وهي سندات تتميز بقصر مدة مسكها وبسيولتها
- سندات التوظيف : وهي السندات التي لا تستجيب للمعايير المطبقة بالنسبة لسندات التداول أو الإستثمار.

• محفظة الإستثمار

تتمثل في السندات المقتناة مع نية مسكها طويلا. وتسجل بثمن اقتنائها بدون اعتبار نفقات وأعباء الشراء.

2-3-2. الإحتساب والتقييم في تاريخ الختم

يتم احتساب السندات في تاريخ اقتنائها بتكلفة شرائها دون اعتبار نفقات وأعباء الشراء فيما عدى أتعاب الدراسة والنصح المجراة بمناسبة اقتناء سندات الإستثمار. وفي تاريخ ختم الحسابات، يتم تقييم السندات كما يلي :

• سندات التداول : تقيم هذه السندات بقيمة السوق (معدل سعر البورصةالمرجح). ويتم إدراج تغيّر السعر الموالي لتقييمها بالنتيجة.
• سندات التوظيف : يتم تحديد قيمتها كل سند على حده حسب قيمة السوق بالنسبة للسندات المسعرة وبالقيمة الحقيقية بالنسبة للسندات غير المسعرة. ولا يمكن القيام بمقاصة بين القيمة الزائدة غير المحققة على بعض السندات مع الخسارة غير المحققة على سندات أخرى. ويتم تكوين مدخرات على نقص القيمة غير المحقق الناتج عن الفارق بين القيمة المحاسبية وقيمة السوق على عكس القيمة الزائدة غير المحققة التي لا يتم تدوينها.
• سندات الإستثمار

يتم تناول القيمة الزائدة غير المحققة على هذه السندات بنفس الطريقة المعتمدة في سندات التوظيف. ولا تكوّن مدخرات على نقص القيمة غير المحقق إلا في الحالتين التاليتين:

إمكانية كبيرة لأن لا يحتفظ البنك بهذه السندات إلى آجالها.
وجود أخطار عدم إيفاء لدى مصدّر السندات.

2-3-3. احتساب الفوائد على السندات

يتم احتساب الفوائد مع الأخذ بعين الإعتبار مبدأ الفصل بين السنوات وبذلك يتم إدراج الفوائد التي سيتم قبضها على رقاع الخزينة المكتتبة في قيمة السندات وتدوّن في ربح المرحلة.

2-4. قواعد تحويل العمليات بالعملة الأجنبية

طبقا لمقتضيات المعايير المحاسبية القطاعية الخاصة بالمؤسسات البنكية، تم ضبط القوائم المالية آخذين بعين الإعتبار الديون والمستحقات بالعملة الأجنبية ووضعية الصرف بالعملة الأجنبية المحولة على أساس آخر سعر صرف بين البنوك لشهر ديسمبر 2011. وتأخذ الأرباح والخسائر

على الصرف المتأتية من إعادة تقييم وضعية الصرف بعين الإعتبار في النتيجة المختومة في 2011/12/31.

2–5. الأصول الثابتة

يتم احتساب الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها وتستهلك باقساط متساوية حسب النسب التالية :

	2011/12/31	2010/12/31
البنايات	% 5	% 5
معدات وأثاث مكاتب	% 10	% 10
معدات نقل	% 20	% 20
معدات إعلامية	% 14.29	% 14.29
برامج إعلامية	% 33.33	% 33.33

2–6. الضرائب على المرابيح

يتم تحديد النتيجة الجبائية بتطبيق قواعد القانون العام.

2–7. تدوين عمليات الإيجار المالي

يقوم البنك التونسي بتسجيل عملياته للإيجار المالي طبقا للمعيار المحاسبي القطاعي عدد 41 المتعلق بعقود الإيجار.

3 – الإيضاحات حول الموازنة – الأصول

3–1. الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي التونسي والحسابات الجارية لدى البريد والخزينة العامة للبلاد التونسية.

وقد سجل هذا البند انخفاضا بين ديسمبر 2010 وديسمبر 2011 بمبلغ 16.809 ألف دينار. ويتوزع كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
البنك المركزي التونسي	3 462	20 864
الخزينة بالدينار وبالعملة الأجنبية	16 360	16 004
الحساب الجاري بالبريد	1	-8
صكوك سفر	11	36
نقود ومواد	2 325	2 072
	22 159	38 968

3–2. الديون على المؤسسات البنكية والمالية

يحتوي هذا الجانب على الديون المرتبطة بالقروض أو التسبقات الممسوكة على المؤسسات البنكية وكذلك الديون على المؤسسات المالية كما تم تحديدها من طرف القانون الجاري، وخاصة شركات الإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون. ويتوزع كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
قروض يوم ليوم ولأجل للبنوك	0	122 000
قروض لمؤسسات مالية مختصة	5 157	8 445
مراسلين أجانب	4 915	3 446
التوظيفات بالعملة الأجنبية	86 934	73 830
بنوك ومراسلين بالدينار القابل للتحويل	5	4
فوائد إعادة إسقاط قروض في السوق النقدية	428	339
فوائد إعادة إسقاط حسابات بنوك ومراسلين	1 051	147
فوائد إعادة إسقاط قروض لمؤسسات مالية مختصة	98 490	208 211

3-3. ديون على الحرفاء

تحلّل الديون على الحرفاء كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
حسابات عادية مدينة (1)	229 140	213 864
محفظة الإسقاط العادية	2 466 849	2 161 509
القروض للأعوان	38 400	24 304
ديون على قروض إيجار	9 062	10 601
قروض أخرى للحرفاء (2)	26 594	65 529
قروض على موارد خاصة (3)	78 098	99 678
ديون مصنفة على موارد عادية	164 751	149 311
ديون مصنفة على موارد خاصة	3 279	6 489
ديون متصلة بحسابات الحرفاء	22 126	21 210
المجموع الخام	**3 038 299**	**2 752 495**
فوائد محفوظة ومحتسبة (4)	-6 119	-2 436
مدخرات لديون الحرفاء بالموازنة (5)	-171 748	-139 882
المجموع الصافي	**2 860 432**	**2 610 177**

(1) حسابات الحرفاء المدينة

يتمثل رصيد هذا الحساب في حسابات الحرفاء العاديين الدائنة (الحرفاء المصنفين 0 و1).

(2)قروض أخرى للحرفاء :

يفصّل رصيد هذا الحساب كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
تسبقات على حسابات لأجل وسندات الخزينة	25 936	65 273
ديون غير مستخلصة مقدمة للمرة الأولى والثانية أو لدى العدل	658	256
	26 594	65 529

(3) القروض على الموارد الخاصة

يتم تمويل هذه القروض من موارد خاصة أصلها من الميزانية أو خارجية وتوجه إلى عمليات تمويل معينة.

(4) الفوائد المحتفظ بها

تبلغ الفوائد التي تم الإحتفاظ بها في 2011 ما قدره 4.025 ألف دينار.

(5) المدخرات على قروض للحرفاء

يحلل تغيّر المدخرات على الديون المصنفة كما يلي :

	2011/12/31
المدخرات في 31 ديسمبر 2010	139 882
شطب ديون في 2011	-3 135
المخصصات الصافية لسنة 2011 (i)	35 001
رصيد المدخرات على ديون بالموازنة في 31 ديسمبر 2011	171 748

(i) تم تكوين المدخرات على الديون المشكوك فيها والتي في حالة نزاع طبقا للمقتضيات القانونية المذكورة بمنشوري البنك المركزي التونسي عدد 24-1991 المتعلق بمعايير الحذر وعدد 02-2012 المتعلق بتكوين المدخرات الجماعية. وقد بلغت المدخرات الجماعية المكونة من طرف البنك في 2011 ما قدره 28.545 ألف دينار.

3–4. محفظة السندات التجارية

تحلل محفظة السندات التجارية كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
سندات التداول والتوظيف	136 149	31 031
الديون المتّصلة	4 082	677
	140 231	**31 708**

3–5. محفظة الإستثمار

تحلل محفظة الإستثمار كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
سندات المساهمة المحرّرة	158 341	152 493
سندات الإستثمار	2 556	3 967
رقاع	4 998	4 502
أموال متصرف فيها	48 100	31 637
ديون متصلة بمحفظة سندات الإستثمار	462	149
المجموع الخام	**214 457**	**192 748**
مدخرات لتقلص قيمة السندات	-3 801	-4 460
المجموع الصافي	**210 656**	**188 288**

3–6. الأصول الثابتة

تقدم الأصول الثابتة بالموازنة صافية من الإستهلاكات الموجودة وتتكون من الأصول الثابتة المادية الخاصة بالإستغلال وغير الإستغلال

يحلل هذا العنوان كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
القيمة الخام في بداية السنة	113 487	105 658
الإقتناءات	4 816	9 490
الإحالات والتسويات	-546	-1 661
القيمة الخام في نهاية السنة	**117 757**	**113 487**
الإستهلاكات	-75 114	-69 023
القيمة الصافية في نهاية السنة	**42 643**	**44 464**

3–7 الأصول الأخرى

يحلل رصيد هذا العنوان كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
حسابات تسوية	7 358 [1]	7 306
المقر، الوكالات والفروع	157	972
دائنين مختلفين	5 918	12 314
	13 433	**20 592**

(1) تحلّل حسابات التسوية كما يلي:

	2011/12/31	2010/12/31
المقاصة المقبولة	2 591	3 048
فوائض، حسابات مدينة للتسوية ومختلفة	4 465	4 766
حسابات تعديل العملات الأجنبية	302	-508
	7 358	**7 306**

4 – إيضاحات متعلقة بالموازنة – الخصوم

4–1 ودائع وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية :

يحلل هذا البنك كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
اقتراضات يوم ليوم ولأجل	68 595	46 354
بنوك ومراسلين أجانب	6 831	10 191
مؤسسات مالية مختصة	2 139	3 113
ديون متصلة	323	133
بنوك ومراسلين بالدينار	264 500	0
	342 388	**59 791**

4–2 ودائع الحرفاء :

يحلل هذا البند كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
حسابات تحت الطلب	743 619	668 878
حسابات ادخار	592 776 [1]	551 586
حسابات لأجل وسندات خزينة	774 506	927 101
شهادات إيداع	221 500	202 500
مبالغ أخرى راجعة للحرفاء	50 197	49 227
ديون متصلة بحسابات الحرفاء	18 853	20 148
	2 401 451	**2 419 440**

(1) تحلّل حسابات الإدخار كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
حسابات خاصة للإدخار	574 606 (i)	531 928
حسابات ادخار سكن	16 387	18 014
حسابات ادخار أفق	1 214	1 262
حسابات ادخار استثمار	58	58
حسابات ادخار في الأسهم	221	189
حسابات الإدخار مستقبل	290	135
	592 776	**551 586**

(i) إن الحسابات الخاصة للإدخار هي حسابات ادخار عادية مفتوحة من طرف الأشخاص الطبيعيين.

4–3 اقتراضات وموارد خاصة :

	2011/12/31	2010/12/31
موارد خارجية	73 678	99 458
موارد من الميزانية	3 410	2 952
أعباء متصلة بالإقتراضات والموارد الخاصة	1 156	1 534
	78 244	**103 944**

4–4 خصوم أخرى :

يحلل رصيد هذا العنوان كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
حسابات تسوية	36 188 (i)	60 891
دائنين مختلفين	9 330	7 693
مدخرات	22 028 (ii)	22 900
	67 546	**91 484**

(i) حسابات التسوية تحلل كما يلي : تحتوي حسابات التسوية أساسا على تدفقات المقاصة التي سيتم تصفيتها في الآجال المتفق عليها وحسابات تسجيل الأعباء والمحاصيل وحسابات في انتظار التسوية.

	2011/12/31	2010/12/31
مقاصة للدفع	23 447	50 720
فوائض، قروض للتسوية ومختلفة	12 038	10 171
حسابات تسوية بالعملة الأجنبية	703	0
	36 188	**60 891**

(ii) تحلل المدخرات كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
مدخرات للأخطار والأعباء المختلفة	8 883	8 209
مدخرات لإيجازات خالصة الأجر	1 662	1 433
مدخرات لديون خارج الموازنة	5 709	7 688
مدخرات لمنحة التحفيز	5 774	5 570
	22 028	**22 900**

خلال سنة 2011، تعرض البنك التونسي إلى فحص معمق لوضعيته الضريبية حول مختلف الضرائب والآداءات الخاضع لها وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2007.

وقد تم توجيه إعلام بنتائج الفحص إلى البنك في ديسمبر 2011 يحتوي على مراجعة رئيسية بمبلغ 11.321 ألف دينار كأصل و 6.646 ألف دينار كخطايا.

وقد أجاب البنك على هذا الإعلام بنتائج الفحص الجبائي طبقا لمقتضيات الفصل 44 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية. إلا أن الإدارة لم تجب إلى حد الآن على إجابة البنك. وبذلك تم تكوين مدخر بمبلغ 2.000 ألف دينار خلال سنة 2011.

5 – الإيضاحات المتعلقة بالأموال الذاتية

تم توزيع نتيجة سنة 2010 طبقا لقرارات الجلسة العامة العادية المنعقدة في 22 جوان 2011. وعلى إثر هذا التوزيع ، تكون الأموال الذاتية كما يلي :

	2010/12/31	توزيع النتيجة [1]	تغيّرات أخرى	2011/12/31
رأس المال	**112 500**			**112 500**
الإحتياطيات والمبالغ المؤجلة من جديد	**299 548**	**28 701**		**328 249**
احتياطي القانوني	10 861	389		11 250
احتياطي الحيطة	207 409	1 000	2 253	210 662
احتياطي ذو نظام خاص	27 457	1 777	-2 253	26 981
احتياطي لإعادة استثمار معفى	3 500	25 661		29 161
مبالغ مؤجلة من جديد	1 044	-126		918
أموال ذاتية أخرى	49 277	0		49 277
حصص الربح الموزّعة		**27000**		
نتيجة الفترة	**55 701**	**-55 701**		**57 666**
الوضعيّة الصافية	**467 749**			**498 415**

6 – الإيضاحات المتعلقة بالتعهدات خارج الموازنة

6–1. الخصوم المحتملة

أمضى البنك التونسي اتفاقية ضمان مع بروباركو يضمنان بصفة ثنائية وبحصص متساوية حاملي حصص الصندوق المشترك للتوظيف FCP CAPITALISATION &, GARANTIES، لقيمة دنيا للبيع في تاريخ تصفية الصندوق المشترك للتوظيف المحددة في 2017/4/3.

الإعتمادات المستندية

	2011/12/31	2010/12/31
فتح اعتمادات مستندية	152 879	122 377
تعهدات مقبولة سيتم دفعها	14 049	8 449
	166 928	**130 826**

أصول مقدمة كضمان

يتم تحليل هذا البند كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
رقاع خزينة قابلة للتنظير /طلبات عروض البنك المركزي التونسي	102 000	0
ديون معبأة /طلب عروض البنك المركزي التونسي	160 000	0
	262 000	**0**

6–2. تعهدات تمويل مقدمة :

هي موافقات التمويل وفتح خطوط القروض مؤكدة تعهّد البنك بوضعها على ذمة مؤسسات بنكية ومالية أخرى وفاعلين اقتصاديين.

يحلل رصيد هذا العنوان كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
قروض مبلّغة وغير مستعملة	145 087	220 927
تعهّدات لفائدة بنوك مقيمة	0	419 539
	145 087	**640 466**

6–3. ضمانات مقبولة :

تبلغ الضمانات المقبولة من الحرفاء والمقدمة خارج الموازنة في 31 دبسمبر 2011 ما قدره 1.476.552 ألف دينار وهي محددة كالآتي :

- تم أخذ الضمانات الحقيقية دون غيرها (على معنى المنشور عدد 24-1991)
- الضمانات المالية المتعلقة بالديون المصنفة تم تقييمها واحدة بواحدة
- تم أخذ قيمة هذه الضمانات في حدود الدين المتعلق بها

7 – إيضاحات حول قائمة النتيجة

7–1. فوائد ومداخيل مماثلة :

	2011/12/31	2010/12/31
إيرادات على عمليات مع الحرفاء	174 250	162 116
إيرادات على عمليات مع البنوك	1 444	2 334
	175 694	**164 450**

تشتمل محاصيل العمليات مع الحرفاء على الفوائض المقبوضة على القروض الممنوحة لهم يضاف إليها الفوائد على هذه القروض التي سيتم تحصيلها والمتصلة بسنة 2011 وكذلك العمولات الشبيهة بالفوائد وخاصة العمولات المقبوضة على التعهدات بالتوقيع.

ويحلل هذا الرصيد كما يلي حسب طبيعة المحصول.

	2011/12/31	2010/12/31
مداخيل محفظة الإسقاط	147 590	139 113
مداخيل الحسابات الدائنة	23 075	19 573
العمولات على الكفالات والضمانات	2 710	2 463
إيرادات عمليات الإيجار المالي	875	967
	174 250	**162 116**

7–2. العمولات

خلال سنة 2011، بلغت العمولات البنكية المجمعة 34.342 ألف دينار مقابل 33.052 ألف دينار في نهاية سنة 2010.

وتحلل هذه العمولات حسب طبيعتها كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
عمولات على الحسابات	7 945	7 118
عمليات شباك وعمليات مختلفة	1 522	1 338
عمليات على السندات	4 219	4 862
عمليات مع الخارج	3 443	3 690
عمولات على وسائل الدفع	7 059	6 306
عمولات التصرف	10 154	9 738
	34 342	**33 052**

7–3. أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

تتكون المرابيح على محفظة السندات التجارية من عائدات سندات التداول والأرباح الصافية على عمليات الصرف.

يحلل رصيد هذا العنوان كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
المرابيح الصافية على عمليات الصرف	9 146	8 949
المرابيح الصافية على سندات التداول	4 595	1 509
	13 741	**10 458**

7–4. مداخيل محفظة الإستثمار

يضم رصيد هذا العنوان حصص الأرباح والمداخيل الشبيهة المقبوضة على محفظة سندات المساهمة والفوائد على الرقاع. ويحلل كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
مداخيل سندات المساهمة	9 641	8 740
مداخيل الرقاع	2 532	1 378
	12 173	**10 118**

طبقا للمعايير المحاسبية المطبّقة بالبلاد التونسية، فإن القيمة الزائدة المحققة على سندات الإستثمار تقدم في عنوان «المخصصات للمدّخرات وإصلاح القيمة على محفظة الإستثمار».

7–5. الفوائد الجارية والأعباء المماثلة :

يحلل رصيد هذا العنوان كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
فوائد على ودائع الحرفاء	71 376	61 482
أعباء على اقتراضات وموارد خاصة	4 629	6 025
أعباء على عمليات فيما بين البنوك	5 751	1 763
	81 756	**69 270**

7-6. مخصصات للمدخرات ونتيجة إصلاح القيمة على الأصول

يحلل رصيد هذا العنوان كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
ديون غير قابلة للإسترجاع ممررة بالخسارة	220	162
المخصصات الصافية للمدخرات للديون[i]	33 022	33 110
استعادة على ديون مشطوبة	-642	-1 006
مخصص واستعادة على مدخرات للخصوم[ii]	1 238	924
مدخرات لمنحة التحفيز[iii]	5 766	5 570
	39 604	**38 760**

(i) مخصص للمدخرات مكون تطبيقا لمعايير الحذر في تونس طبقا للمنشور عدد 24-1991 المتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر والمنشور عدد 02-2012 المتعلق بتكوين المدخرات الجماعية.

(ii) الرصيد بين المدخرات الجديدة للمخاطر والأعباء (2.610+ ألف دينار) واستعادة مدخرات على الأعباء (1.372- ألف دينار).

(iii) مخصص للمدخرات المكونة لتغطية منحة التحفيز الخاصة بنتيجة سنة 2011 والتي سيتم دفعها في 2012

7-7. مخصصات للمدخرات وإصلاح القيمة على محفظة الإستثمار

يحتوي هذا العنوان على المخصصات للمدخرات لتقلص سندات المساهمة ورصيد القيمة الزائدة والناقصة على سندات الإستثمار. ويحلل كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
المخصّصات الصافية للمدخرات على السندات	-659	-1 361
القيمة الناقصة المحققة على سندات الإستثمار	0	-1 438
القيمة الزائدة المحققة على سندات الإستثمار	-10	2 040
	-669	**-759**

8 – إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية

يتم تطبيق الطريقة المباشرة لتحديد تدفقات الخزينة. وتتم معالجة هذه التدفقات وذلك بالقيام بعملية التمييز بين أنشطة الإستغلال وأنشطة الإستثمار وأنشطة التمويل. وتقدم الأرقام بآلاف الدنانير.

8-1. إيرادات الإستغلال المقبوضة

يحلل رصيد هذا العنوان كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
الفوائد والمداخيل المماثلة	175 694	164 450
العمولات كإيردات	34 342	33 052
ربح على محفظة السندات التجارية والإيرادات المالية الأخرى	13 741	10 458
تعديل حسابات الأصول	-4 410	20
	219 367	**207 980**

8-2 أعباء الإستغلال المدفوعة

يحلل رصيد هذا العنوان كما يلي :

	2011/12/31	2010/12/31
الفوائد المتحمّلة والأعباء المماثلة	-81 756	-70 305
تعديل حسابات الخصوم	-2 724	4 199
	-84 480	**-66 106**

8-3. حصص الأرباح المدفوعة

تم احتساب حصص الأرباح المدفوعة من طرف البنك التونسي خلال سنة 2011 طبقا لقرارات الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 22 جوان 2011. وقد بلغت ما قدره 27.000 ألف دينار.

9 – مدوّنة حول العمليات مع الأطراف المتصّلة

عملا بالمعيار المحاسبي الخاص بالأطراف المتصلة، فإن أهم العمليات المجراة في هذا الإطار والمختومة في 31 ديسمبر 2011 تتمثل فيما يلي :

1.9 العمليات مع الشركة التونسية للبورصة

قام البنك التونسي بإبرام اتفاقيات مع الشركة التونسية للبورصة يؤمّن البنك بقتضاها خدمة تجارية لهذه الأخيرة ويضع على ذمتها اللوجستية اللازمة لنشاطها ويضع كذلك أعوانه على ذمتها. وتقوم الشركة مقابل ذلك بإعادة 50 % من العمولات المجمّعة إلى البنك وقد بلغ ذلك 151 ألف دينار سنة 2011.

2.9 العمليات مع شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير

يقوم البنك التونسي بدور المودع لديه الحصري لأسهم وأموال شركة سيكاف تثمير Sicav Rendement وشركة سيكاف الإنماء Sicav Croissance. ومقابل ذلك يتحصل البنك التونسي على عمولات إيداع تبلغ 0.6 % من الأصول الصافية لشركة سيكاف تثمير و0.1 % من الأصول الصافية لشركة سيكاف الإنماء.

3.9 العمليات مع عقارية الزياتين

تبلغ مكافأة البنك التونسي الخام التي تتم فوترتها لشركة عقارية الزياتين 3 آلاف دنانير في 2011 وذلك مقابل

الخدمات المالية.

4.9 العمليات مع الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف

يضع البنك التونسي على ذمة الشركة المحلات والتجهيزات واللوجستية اللازمة لتعاطي نشاطها مقابل مكافأة سنوية تبلغ 40.000 دينار دون اعتبار الآداءات. وتغطي هذه المكافأة الخدمات المالية التي يؤمنها البنك للشركة.

5.9 العمليات مع شركة أستري

أبرم البنك التونسي مع شركة أستري اتفاقية خدمات مالية وإدارة السندات المكونة لرأس مالها مقابل مكافأة سنوية صافية تبلغ 30.000 دينار.

ويبلغ جاري توظيفات شركة أستري لدى البنك التونسي في 31 ديسمبر 2011 مجموعا قدره 66.020 ألف دينار منها 23.020 ألف دينار في توظيفات طويلة الأمد و43.000 ألف دينار في شهادات إيداع.

6.9 العمليات مع شركة
Direct Phone Services

يقوم البنك التونسي بكراء محلات تستغلها الشركة للقيام بنشاطها في تونس. ويبلغ معلوم الكراء 130 ألف دينار في السنة. كما يؤمن البنك الخدمات المالية للشركة مقابل مكافأة سنة تبلغ 15 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

7.9 العمليات مع شركة
International Information Developments IID

يقوم البنك التونسي بكراء محلات تستغلها الشركة للقيام بنشاطها في تونس. ويبلغ معلوم الكراء 50 ألف دينار في السنة. كما يؤمن البنك الخدمات المالية للشركة مقابل مكافأة سنوية تبلغ 15 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

8.9 العمليات مع شركة المخازن التونسية

يأوي البنك التونسي المقر الإجتماعي للشركة التي تتمتع بكل المرافق اللازمة للقيام بنشاطها مقابل مكافأة سنوية قدرها 3 آلاف دينار دون اعتبار الأداءات.

9.9 العمليات مع شركة الترويج والتمويل السياحي كرطاغو

أبرم البنك التونسي اتفاقية مع الشركة يأوي البنك بمقتضاها المقر الإجتماعي للشركة ويؤمن لها الخدمات المالية. وتبلغ المكافأة التي قبضها البنك مقابل هذه الخدمات 15 ألف دينار دون اعتبار الأداء. كما يؤمن البنك التونسي الخدمات المالية لشركة Société Club Aquarius Nabeul (شركة تابعة لشركة الترويج والتمويل السياحي كرطاغو) مقابل مكافأة سنوية تبلغ 10 آلاف دينار دون اعتبار الآداءات.

10.9 العمليات مع العامة للمساهمات بتونس

أبرم البنك التونسي اتفاقية مع الشركة يأوي البنك بمقتضاها مقرها الإجتماعي ويؤمن لها الخدمات المالية. وتبلغ المكافأة التي قبضها البنك التونسي مقابل هذه الخدمات 40 ألف دينار دون اعتبار الآداءات.

11.9 العمليات مع العامة للإستثمار بتونس

أبرم البنك التونسي اتفاقية مع الشركة يأوي البنك بمقتضاها مقرها الإجتماعي ويؤمن لها الخدمات المالية. وتبلغ المكافأة التي قبضها البنك التونسي مقابل هذه الخدمات 3 آلاف دينار دون اعتبار الآداءات.

12.9 العمليات مع العامة العقارية بتونس

أبرم البنك التونسي اتفاقية مع الشركة يأوي البنك بمقتضاها مقرها الإجتماعي ويؤمن لها الخدمات المالية. وتبلغ المكافأة التي قبضها البنك التونسي مقابل هذه الخدمات 10 آلاف دينار دون اعتبار الآداءات.

13.9 العمليات مع سيكار البنك التونسي

بمقتضى اتفاقية التصرف في صناديق رأس مال مخاطرة، تتولى شركة «سيكار البنك التونسي» التصرف في هذه الصناديق. ويبلغ جاري الصناديق المتصرف فيها في 31 ديسمبر 2011 ما قدره 16.250 ألف دينار. وقد تم تكوين مدخرات تبلغ 1 508 ألف دينار لتغطية مخاطر تقلص هذه الصناديق.

ومقابل تصرفها، تتحصل شركة ب ت سيكار على مكافأة قدرها 1 % تحتسب على الأصول الصافية التي يتم تقييمها في نهاية كل سنة. كما تتحصل كذلك على عمولة أداء تبلغ 20 % من مبلغ القيمة الزائدة المحققة.

ويؤمن البنك التونسي الخدمات المالية للشركة مقابل مكافأة سنوية تبلغ 10 آلاف دينار بدون اعتبار الآداءات.

10. – مدونة حول الأحداث الموالية لختم السنة المالية

تلقى البنك في 5 جانفي 2012 إشعارا بمراجعة جبائية معمقة لمختلف الضرائب والآداءات الخاضع لها وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من غرة جانفي 2008 إلى 31 ديسمبر 2010. وإلى تاريخ ختم هذه القوائم المالية، فإن أشغال المراجعة جارية ولم يقع إصدار أي إعلام للبنك.

التقـرير العـام لمراقـبي الحسابات عـن القـوائم المـالية للسنـة المنتهيـة في 31 ديسمبـر 2011

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي

تنفيذا للمهمة التي أسندتها لنا جلستكم العامة العادية المنعقدة بتاريخ 26 ماي 2009، نتشرف أن نقدّم لكم تقريرنا حول مراقبة القوائم المالية للبنك التونسي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والتي تبرز جملة للموازنة تبلغ 3.388.044 ألف دينار تونسي وربحا صافيا قيمته 57.666 ألف دينار تونسي، وكذلك حول المراقبة والمعلومات الخصوصية المنصوص عليها قانونا وفي المعايير المهنية .

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التونسي المصاحبة لهذا التقرير والشاملة للموازنة في 31 ديسمبر 2011، جدول التعهدات خارج الموازنة ، قائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات التي تحتوي على ملخص للمبادئ والطرق المحاسبية المعتمدة وكذلك على بيانات تفصيلية.

1 – مسؤولية الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقا للقانون المتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات بتونس. تشمل هذه المسؤولية تصور ووضع ومتابعة نظام الرّقابة الداخلية لغرض إعداد وتقديم عادل لقوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية ناجمة عن غش أو خطأ وكذلك تحديد التقديرات المحاسبية المعقولة بموجب الظروف المتوفرة.

2 – مسؤولية مراقب الحسابات

تتمثّل مسؤوليتنا في إبداء رأي حول هذه القوائم المالية بناءا على عملية التدقيق. لقد أجرينا تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق المتداولة في تونس. تستدعي هذه المعايير إلتزامنا بقواعد أخلاقيات المهنة والقيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى درجة مقبولة من القناعة فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أي خطأ جوهري.

تتضمن عملية التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على عناصر إثبات تؤيد المبالغ والمعلومات الواردة في القوائم المالية. ويتم إختيار هذه الإجراءات على أساس تقدير مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر احتواء القوائم المالية على أخطاء جوهرية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ. وعند تقييم تلك المخاطر فإنّ مدقق الحسابات يأخذ في الإعتبار الرقابة الداخلية المعمول بها بالمؤسسة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وذلك قصد تحديد إجراءات التدقيق الملائمة للظروف المتوفرة.

نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساسا معقولا لإبداء رأينا حول القوائم المالية.

3 – رأينا حول القوائم المالية

حسب رأينا، فإنّ القوائم المالية للبنك التونسي، المختومة في 31 ديسمبر 2011 والمرفقة لهذا التقرير قانونية وصادقة وتعكس بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك ونتائج عملياته وكذلك تدفّقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

4 – فقرات ملاحظة

نلفت إنتباهكم إلى الإيضاحات عدد 2.1.2.. و4.4 و10 حول القوائم المالية التي تتضمّن الملاحظات التالية :

خلال سنة 2011 وعلى إثر الأحداث التي عرفتها البلاد في فترة ما بعد الثورة، تمّ تعديل قواعد تكوين المدّخرات الواردة بمنشور البنك المركزي عدد 24 لسنة 91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991، بمقتضى المنشور عدد 04 لسنة 2011 المؤرّخ في 12 أفريل 2011 المتعلّق بالإجراءات الظرفية لمساندة المؤسّسات الإقتصادية التي تضررت من تداعيات الأحداث المستجدّة، والمنشور عدد 02 لسنة 2012 المؤرخ في 11 جانفي 2012 المتمّم بالمذكّرة عدد 08 لسنة 2012 بتاريخ 02 مارس 2012 الموجّهة إلى مؤسّسات القرض والمتعلّقة بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات سالفة الذكر.

وتطبيقا للأحكام الجديدة ، تمّ الإبقاء على تعهدات الشركات التي تمتّعت بإجراءات المساندة، ضمن الأصول الجارية أو التي تستوجب متابعة خاصّة.

بالتوازي، تمّ تكوين مدّخرات جماعية لتغطية المخاطر المحتملة المتّصلة بمجموع هذه الأصول و ذلك بالإقتطاع من نتيجة السنة.

هذا ونتج عن تطبيق المنشور عدد 02 لسنة 2012 ، الترفيع في المدخرات لتغطية المخاطر المتعلّقة بالحرفاء بقيمة 28.545 ألف دينار، بعنوان المدّخرات المسمّاة «جماعية» وبالتّالي التخفيض في نتيجة السنة المحاسبية بنفس هذه القيمة.

خلال سنة 2011، خضع البنك إلى مراجعة معمّقة حول وضعيته الجبائية وشملت مختلف الضرائب والأداءات التي يخضع إليها البنك، وذلك بالنسبة إلى الفترة الممتدّة بين 01 جانفي و31 ديسمبر 2007.

وقع إعلام البنك بنتائج المراجعة المعمّقة في شهر ديسمبر 2011، والذي تضمّن تعديلات بقيمة 11.321 ألف دينار بالنسبة للأصل و6.646 ألف دينار بالنسبة لخطايا التأخير.

قام البنك بالإجابة على نتائج المراجعة الجبائية حسب أحكام الفصل 44 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية، وقد تمّ تقدير الخطر الحقيقي من طرف البنك بـ 2.000 ألف دينار وتكوين مدّخرات بعنوانه.

نظرا إلى أن البنك لم يتلق إجابة الإدارة الجبائية إلى حدّ تاريخ هذا التقرير فإن التأثير النهائي لهذه الوضعية لا يمكن تحديده.

تلقّى البنك بتاريخ 05 جانفي 2012 إعلاما بمراجعة جبائية معمّقة تشمل مختلف الضرائب والأداءات التي يخضع إليها، وذلك للفترة الممتدّة بين 01 جانفي 2008 و 31 ديسمبر 2010.

لا تزال أعمال المراجعة جارية إلى حدّ تاريخ هذا التقرير ، ولم يقع بعد إعلام البنك بأيّة نتيجة. لذا ، لا يمكن تقدير الخطر المحتمل بهذا العنوان.

لا يتضمّن رأينا إحترازات حول المسائل المذكورة سابقا.

5 – المراقبة والمعلومات الخصوصية

طبقا لأحكام الفصل الثالث من القانون عدد 117 لسنة

1994 المنظم للسوق المالية، والمنقح بموجب القانون عدد 96 لسنة 2005 والمؤّرخ في 18 أكتوبر 2005، قمنا بفحص نظام المراقبة الداخلية والإجراءات الإدارية والمحاسبية الجاري بها العمل ولم نسجل نقائص هامة من شانها أن تؤثر على رأينا حول القوائم المالية .

طبقا لأحكام الفصل 266 (مطة 1) من مجلة الشركات التجارية، قمنا بفحص المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية والحسابات ومدى توافقها مع القوائم المالية والمعطاة من طرف مجلس الإدارة ضمن الوثائق المعروضة عليكم بمناسبة الجمعية العامة. هذه المعلومات لا تستدعي منا اية ملاحظات خاصة.

طبقا لأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرّخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالفحوصات اللازمة وسجّلنا أن شروط ترسيم الأوراق المالية الصادرة عن البنك في حسابات الأوراق المالية بإسم المساهمين، لم يقع مطابقتها كليّا للنصوص الجاري بها العمل وخاصّة أحكام قرار وزير المالية المؤرخ في 28 أوت 2006.

تونس، في 20 أفريل 2012

مراقـــبو الحسابـــات

فـــيـــنـــور ف.م.ب.ز – ك.ب.م.ج تونس

فـيـصـل دربـال منصف بوسنوقة زموري

التقـرير الخـاص لمـراقــبي الحسابات بعنــوان السنــة المنتهيــة في 31 ديسمبــر 2011

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي

حضرات السادة المساهمين

تطبيقا لأحكام الفصل 200 (جديد) من مجلة الشركات التجارية والفصل 29 من القانون عدد 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 والمتعلق بمؤسسات القرض كما وقع تنقيحه وإكماله بالنصوص اللاحقة، نتشرف بمدكم من خلال هذا التقرير بالمعلومات الخاصة بإبرام وتنفيذ الإتفاقيات الخاضعة للأحكام السابقة.

تتمثل مسؤولياتنا في التحقق من مدى إحترام الإجراءات القانونية المتعلقة بالترخيص والمصادقة على هذه الإتفاقيات أوالعمليات وتجسيمها الصحيح ضمن القوائم المالية. ليس من مشمولاتنا أن نبحث على وجه التحديد وبصفة معمّقة على الوجود المحتمل لهذه الإتفاقيات أو العمليات ولكن أن نقدم لكم على أساس المعلومات التي تم مدنا بها وتلك التي تحصلنا عليها من خلال إجراءات التدقيق، خصائصها وشروطها الأساسية دون أن نبدي رأينا حول جدواها ومدى ملاءمتها.

ويرجع إليكم تقييم الفوائد الناجمة من إبرام هذه الإتفاقيات والقيام بهذه العمليات ، قصد المصادقة عليها.

إتفاقيات مبرمة قبل 2011

قام البنك التونسي، بتاريخ 25 جوان 1997، بإبرام إتفاقية خدمات تجارية مع شركة بورصة تونس « SBT » والتي بمقتضاها تؤمّن هذه الأخيرة تداول أوامر البورصة المتلقاة من قبل حرفاء البنك. يؤمّن البنك التونسي، لفائدة شركة بورصة تونس « SBT »، خدمة تجارية وينتفع مقابل ذلك بمكافأة شهرية قدرها 50% من العمولات يقع تحديدها بموجب إتفاق مشترك بين الطرفين

أبرم البنك التونسي، بتاريخ 15 فيفري 1999، إتفاقية مع شركة بورصة تونس « SBT » و التي بموجبها يضع البنك على ذمة هذه الأخيرة المحلات و التجهيزات و اللوجستية اللازمة لتعاطي نشاطها.

بمقتضى هذه الإتفاقية ، يصدر البنك التونسي ، مقابل هذه الخدمات، مذكرة مصاريف حسب الوتيرة التي يراها الطرفان ملائمة.

قام البنك التونسي، بتاريخ 18 نوفمبر 1992، بإبرام إتفاقية وديع حصري لأسهم وأموال شركة «سيكاف روندمان» « SICAV RENDEMENT ». وقع إبرام ملحق لهذه الإتفاقية بتاريخ 03 جانفي 2002، تكافؤ بمقتضاه خدمات البنك بنسبة 0.6 % بما في ذلك الأداءات من الأصول الصافية لشركة «سيكاف روندمان» « SICAV RENDEMENT » يقع إحتسابها يوميا ويقع خلاصها كل ثلاثة أشهر.

أبرم البنك التونسي، بتاريخ 26 أكتوبر 2000، إتفاقية وديع حصري لأسهم و أموال شركة «سيكاف كروسانس» « SICAV CROISSANCE ». تكافؤ خدمات البنك، بموجب هذه الإتفاقية، بنسبة

0.1 % بما في ذلك الأداءات من الأصول الصافية لهذه الشركة يقع إحتسابها يوميا ويقع خلاصها كل ثلاثة أشهر.

قام البنك التونسي ، بتاريخ 27 نوفمبر 2003، بإبرام إتفاقية مع شركة «فوزا» (FOSA) و التي بمقتضاها يؤمن البنك التصرف المالي للشركة والتصرف في الأسهم المكوّنة لرأس مالها. يتقاضى البنك مقابل هذه الخدمات، مكافأة سنوية قدرها 3.000 دينار، دون إعتبار الأداءات، يقع إستخلاصها مسبقا ويمكن مراجعة قيمتها في موفى

كل سنة وذلك للأخذ بعين الإعتبار التطورات التي تشهدها الظروف الإقتصادية.

أبرم البنك التونسي، بتاريخ 12 فيفري 2007، اتفاقية مع شركة تونس للتوظيف « Placements de Tunisie SICAF » والتي بمقتضاها يضع البنك على ذمة هذه الأخيرة المحلاّت والتجهيزات واللوجستية اللاّزمة لتعاطي نشاطها. ويؤمّن البنك أيضا خدمات مسك حسابات الشركة وتنظيم اجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العامة للمساهمين.

يتقاضى البنك مقابل هذه الخدمات مكافأة سنوية قدرها 30.000 دينار، دون اعتبار الأداءات، يقع استخلاصها مسبقا ويمكن مراجعة قيمتها في موفى كل سنة ، وذلك للأخذ بعين الإعتبار التطورات التي تشهدها الظروف الإقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، تمّ إبرام ملحق بتاريخ 05 مارس 2009، وقع بموجبه توسيع نطاق الإتفاقية وتغيير المكافأة الممنوحة للبنك التونسي. بالإضافة إلى الخدمات المذكورة في الاتفاقية، يؤمّن البنك مسك الحسابات وتنظيم إجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامّة لشركة تونس للتوظيف .يتكفّل البنك أيضا بالتصرّف في إتفاقيات إعادة التفويت في المساهمات المتخذة في إطار محفظة الشركة المذكورة .

يتحصّل البنك مقابل جملة خدماته على أجر سنوي قدره 40.000 دينار بدون إحتساب الأداءات يتمّ دفعه مسبّقا.

قام البنك التونسي، بتاريخ 30 نوفمبر 2007، بإبرام اتفاقية مع شركة التأمين أستري « ASTREE » والتي بموجبها يؤمّن البنك لهذه الأخيرة خدمات مالية والتصرف في الأسهم المكوّنة لرأس مالها. يقوم البنك أيضا بتنظيم اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين وتحيين الملف القانوني للشركة. ينتفع البنك مقابل هذه الخدمات، بمكافأة سنوية قدرها 20.000 دينار دون احتساب الأداءات، يقع استخلاصها مسبّقا. ويقع الترفيع في هذه المكافأة سنويا بنسبة 3% يمكن مراجعتها بموجب اتفاق مشترك بين الطرفين .

بالإضافة إلى ذلك، تمّ إبرام ملحق بتاريخ 03 مارس 2009، وقع بموجبه توسيع نطاق الإتفاقية وتغيير المكافأة الممنوحة للبنك التونسي. بالإضافة إلى الخدمات المذكورة في الإتفاقية، يؤمّن البنك مسك الحسابات وتنظيم إجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة لشركة « ASTREE ». يتكفل البنك أيضا بالتصرف في إتفاقيات إعادة التفويت في المساهمات المتّخذة في إطار محفظة الشركة المذكورة.

يتحصّل البنك مقابل جملة خدماته على أجر سنوي قدره 30.000 دينار بدون إحتساب الأداءات يتمّ دفعه مسبّقا.

أبرم البنك التونسي بتاريخ، 05 فيفري 2004، مع شركة «DIRECT PHONE SERVICES» عقد كراء يضع البنك بمقتضاه على ذمة الشركة المحلات اللازمة للقيام بنشاطها في تونس (عمارة موجودة بنهج محمد علي - تونس). تم تنقيح هذا العقد، بتاريخ 30 نوفمبر 2006، قصد ضبط معلوم الكراء السنوي الذي يدفع للبنك في حدود 85.000 دينار.

بالإضافة إلى ذلك ، سوغ البنك إلى نفس الشركة طابقين مقابل معلوم كراء سنوي يساوي 45.000 دينار.

أبرم البنك التونسي بتاريخ، 05 فيفري 2004، مع شركة «INTERNATIONAL INFORMATION I.I.D DEVELOPMENTS» عقد كراء يضع البنك بمقتضاه على ذمة الشركة المحلات اللازمة للقيام بنشاطها في تونس (العمارة الموجودة بنهج محمد علي - عدد 4 تونس). تبلغ قيمة الكراء السنوي الذي يدفع للبنك 50.000 دينار.

أبرم البنك التونسي، بتاريخ غرة جويلية 2008، إتفاقية مع شركة التأمين وإعادة التأمين «أستري» (ASTREE) يضع بمقتضاها البنك على ذمة شركة «أستري» وبصفة مجانية محلا يوجد بمأطر لخزن الأرشيف التابع لها وفي إطار نفس الإتفاقية تضع شركة «أستري» على ذمة البنك وبصفة مجانية محلين إثنين يوجدان بنهج خير الدين باشا - عدد 45 بتونس العاصمة. سيستعمل البنك المحل الأول لإيواء أنشطته والمحل الثاني لإيواء أنشطة «موفّقه» .

أبرم البنك التونسي ، بتاريخ 15 جويلية 2008، إتفاقية مع مؤسسة المخازن التونسية «Société des Entrepôts Tunisiens» يأوي بمقتضاها البنك المقر الإجتماعي للشركة ويجعلها تنتفع بكافة المرافق التي يتمتع بها المقر الإجتماعي للبنك.

يمنح البنك هذه الخدمات للشركة بصفة مجانية مادام ليس لها أعوان خاصّون بها. بالإضافة إلى ذلك ، يؤمن البنك مسك الحسابات وتنظيم اجتماعات المساهمين والجمعيات العامة للشركة. يتحصل البنك مقابل خدماته على أجر سنوي قدره 3.000 دينار بدون احتساب الأداءات ، يتم دفعه مسبقا ويمكن إعادة النظر في هذا المبلغ في آخر كل سنة قصد الأخذ بعين الإعتبار تطور الظروف الإقتصادية.

لا يشمل هذا الأجر إيواء المقر الإجتماعي للشركة.

أبرم البنك التونسي ، بتاريخ 24 ديسمبر 2008، إتفاقية مع شركة «SPFT CARTHAGO» يأوي البنك بمقتضاها المقر الإجتماعي للشركة ويضع على ذمتها بصفة مجانية مكتبا لتلبية حاجيات أنشطة أعوانها.

وتحت هذا العنوان، يمكن لشركة «SPFT CARTHAGO» أن تنتفع بكافة المرافق التي يتمتع بها المقر الإجتماعي للبنك. بالإضافة إلى ذلك ، يؤمّـن البنك تنظيم إجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة للشركة المذكورة.

يتحصل البنك مقابل خدماته على أجر سنوي قدره 15.000 دينار بدون إحتساب الأداءات ، يتم دفعه مسبقا ويمكن إعادة النظر في هذا المبلغ آخر كل سنة قصد الأخذ بعين الإعتبار تطور الظروف الإقتصادية. لا يشمل هذا الأجر إيواء المقر الإجتماعي للشركة.

أبرم البنك التونسي ، بتاريخ 24 ديسمبر2008، إتفاقية مع شركة «SCAN»

«Société Club Aquarius Nabeul» يأوي البنك بمقتضاها المقر الإجتماعي للشركة ويضع على ذمتها بصفة مجانية مكتبا لتلبية حاجيات أنشطتها. وتحت هذا العنوان، يمكن لشركة «SCAN» أن تنتفع بكافة المرافق التي يتمتع بها المقر الإجتماعي للبنك.

بالإضافة إلى ذلك، يؤمّـن البنك تنظيم إجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة للشركة المذكورة. يتحصل البنك مقابل خدماته على أجر سنوي قدره 10.000 دينار بدون احتساب الأداءات، يتم دفعه مسبقا ويمكن إعادة النظر فيه في آخر كل سنة قصد الأخذ بعين الإعتبار تطورالظروف الإقتصادية.

لا يشمل هذا الأجر إيواء المقر الإجتماعي للشركة.

أبرم البنك التونسي ، بتاريخ 31 ديسمبر 2008، إتفاقية مع «الشركة العامة للمساهمات بتونس - سيكاف» (Société Générale de Participations de Tunisie SICAF) يأوي بمقتضاها البنك المقر الإجتماعي للشركة ويجعلها تنتفع بكافة المرافق التي يتمتع بها المقر الإجتماعي للبنك وذلك قصد تمكينها من القيام بأنشطتها. يمنح البنك هذه الخدمات للشركة بصفة مجانية ما دام ليس لها أعوان خاصّـون بها.

بالإضافة إلى ذلك ، يؤمّـن البنك مسك الحسابات وتنظيم إجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة للشركة.
يتكفـّل البنك أيضا بالتصرف في إتفاقيات إعادة التفويت في المساهمات المتخذة في إطار محفظة الشركة المذكورة.
يتحصل البنك مقابل خدماته على أجر سنوي قدره 40.000 دينار بدون احتساب الأداءات يتم دفعه مسبقا ويمكن إعادة النظر فيه في آخر كل سنة قصد الأخذ بعين الإعتبار تطور الظروف الإقتصادية. لا يشمل هذا الأجر إيواء المقر الإجتماعي للشركة.
أبرم البنك التونسي ، بتاريخ 31 ديسمبر 2008 ، إتفاقية مع «الشركة العامّة للإستثمار بتونس» «Société Générale d'Investissement de Tunisie» يأوي البنك بمقتضاها المقر الإجتماعي للشركة ويجعلها تنتفع بكافة المرافق التي يتمتع بها المقر الإجتماعي للبنك وذلك قصد تمكينها من القيام بنشاطها. يمنح البنك للشركة هذه الخدمات بصفة مجانية ما دام ليس لها أعوان خاصون بها. علاوة على ذلك، يؤمّـن البنك مسك الحسابات وتنظيم اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة للشركة. يتكفـّل البنك أيضا بالمتابعة الإداريّـة للتصرف في عقود الإيجار ولعمليات التعهد والصيانة الخاصّـة بالعمارة الموجودة بالمنطقة الإدارية التابعة لفضاء الأنشطة الإقتصادية ببنزرت «PARC D'ATTRACTIVITE ECONOMIQUE DE BIZERTE».
ويتحصل البنك مقابل خدماته على أجر سنوي قدره 3.000 دينار بدون احتساب الأداءات ، يتم دفعه مسبقا ويمكن إعادة النظر فيه في آخر كل سنة للأخذ بعين الإعتبار تطور الظروف الإقتصادية. لا يشمل هذا الأجر إيواء المقر الإجتماعي للشركة.
أبرم البنك التونسي، بتاريخ 17 جويلية 2006، إتفاقية مع « La Banque Fédérative du Crédit Mutuelle - BFCM »، يقوم بمقتضاها بإيداع أسهم وأموال « BFCM » أو حرفائه في تونس.
يتقاضى البنك، مقابل هذه الخدمات، مكافأة تحدّد حسب جدول متـّفق عليه من قبل الطرفين.

أبرمت هذه الإتفاقية لمدّة 180 يوما يتمّ تجديدها ضمنيا.
يتم إيواء شركات «PLACEMENTS DE TUNISIE SICAF»، «G.I.T SA» و«FOSA» في محلات البنك التونسي وذلك بصفة مجانية.
أبرم البنك التونسي، بتاريخ 26 جانفي 2009، إتفاقية مع «الشركة العامّة العقارية بتونس» «GIT - SA» يأوي البنك بمقتضاها المقر الإجتماعي للشركة ويخوّل لها الإنتفاع بكافة المرافق التي يتمتّع بها المقرّ الإجتماعي للبنك. يمنح البنك للشركة هذه الخدمات بصفة مجانية مادام ليس لها أعوان خاصون بها.
علاوة على ذلك، يؤمّن البنك مسك الحسابات وتنظيم إجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة للشركة ويتحصل مقابل هذه الخدمات على أجر سنوي قدره 10.000 دينار بدون احتساب الأداءات ، يتم دفعه مسبقا ويمكن إعادة النظر فيه في آخر كل سنة للأخذ بعين الإعتبار تطور الظروف الإقتصادية.
أبرم البنك التونسي بتاريخ 30 سبتمبر 2009، إتفاقية تصرّف في صندوق رأس مال مخاطرة مع شركة «سيكار البنك التونسي» (BT SICAR) التي تتولى بموجب ذلك التصرّف في هذا الصندوق البالغ قيمته الجملية 7.500.000 دينار.

تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» مقابل ذلك عمولة تصرّف قدرها 1% بدون إعتبار الأداءات تحتسب على قيمة الأصول المقدّرة في نهاية السنة ويقع خلاصها قبل طرح التكاليف الأخرى والعمولات عند نهاية السنة.
إضافة إلى ذلك، تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» عمولة أداء تساوي 20% من مبلغ القيم الزائدة بعد طرح القيم الناقصة المسجّلة إثر التفويت في الأسهم أو الحصص وكذلك حصص الأرباح المتحصّل عليها.
تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» كذلك عمولة إنتاج قدرها 10% من مبلغ مداخيل التوظيفات التي يحققها الصندوق.
يتحمّل البنك خطر عجز المنتفعين بتمويلات الصندوق المتصرّف فيه.
أبرم البنك التونسي، بتاريخ 25 مارس 2009، إتفاقية مع شركة «سيكار البنك التونسي»، يؤمّن بموجبها البنك مسك الحسابات وتنظيم إجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة للشركة. بالإضافة إلى ذلك، يتكفـّل البنك بالتصرّف في إتفاقيات إعادة التفويت في المساهمات المتـّخذة في إطار محفظة الشركة المذكورة.
يتحصّل البنك مقابل خدماته على أجر سنوي قدره 10.000 دينار بدون إحتساب الأداءات يتمّ دفعه مسبّقا ويمكن إعادة النّظر فيه في آخر كل سنة قصد الأخذ بعين الإعتبار تطوّر الظروف الإقتصادية.
أبرم البنك التونسي ، بتاريخ 14 أفريل 2009، إتفاقية مع شركة «سيكار البنك التونسي» والتي بمقتضاها يضع البنك على ذمّة هذه الأخيرة المحلات والتجهيزات واللـّوجستية اللازمة لتعاطي نشاطها. يتمّ توفير المحلات من طرف البنك التونسي بصفة مجانية.
يتولى البنك التونسي إصدار مذكـّرة نفقات لشركة «سيكار البنك التونسي» مقابل توفير التجهيزات واللـّوجستية اللازمة لتعاطي نشاطها، وذلك حسب الوتيرة التي يتمّ الإتّفاق عليها من قبل الطرفين.
أبرم البنك التونسي، بتاريخ 25 ماي 2009، عقدا مع شركة التأمين « ASTREE »، يتحصّل بمقتضاه على حق في الإستعمال، يمكـّنه من وضع لافتاته في محل الشركة الكائن بضفاف البحيرة.
يسند حقّ الإستعمال هذا إلى البنك بصفة مجانية ، وذلك لمدّة سنة تمتدّ من 01 جوان 2009 إلى 31 ماي 2010، يتمّ تجديدها بصفة ضمنية.
أبرم البنك التونسي بتاريخ 15 ديسمبر 2010، إتفاقية تصرّف في صندوق رأس مال مخاطرة مع شركة «سيكار البنك التونسي» (BT SICAR) التي تتولى بموجب ذلك التصرّف في هذا الصندوق البالغ قيمته الجملية 3.000.000 دينار.
تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» مقابل ذلك عمولة تصرّف قدرها 1% بدون إعتبار الأداءات تحتسب على قيمة الأصول المقدّرة في نهاية السنة ويقع خلاصها قبل طرح التكاليف الأخرى والعمولات عند نهاية السنة.
إضافة إلى ذلك، تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» عمولة أداء تساوي 20% من مبلغ القيم الزائدة بعد طرح القيم الناقصة المسجّلة إثر التفويت في الأسهم أو الحصص وكذلك حصص الأرباح المتحصّل عليها.

تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» كذلك عمولة إنتاج قدرها 10% من مبلغ مداخيل التوظيفات التي يحققها الصندوق.

يتحمّل البنك خطر عجز المنتفعين بتمويلات الصندوق المتصرّف فيه.

قام البنك التونسي بتاريخ 28 ديسمبر 2010، بإبرام إتفاقية مع شركة «INTERNATIONAL INFORMATION I.I.D DEVELOPMENTS» والتي بموجبها يؤمّن البنك لهذه الأخيرة خدمات مالية. ينتفع البنك مقابل هذه الخدمات بمكافأة سنوية قدرها 15.000 دينار دون إحتساب الأداءات. بصرف النظر عن الترفيع في هذه المكافأة سنويا بنسبة 3 %، يمكن مراجعتها بموجب إتفاق مشترك بين الطرفين للأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية عند تجديد هذه الإتفاقية.

قام البنك التونسي بتاريخ 28 ديسمبر 2010، بإبرام إتفاقية مع شركة

«DIRECT PHONE SERVICES» والتي بموجبها يؤمّن البنك لهذه الأخيرة خدمات مالية. ينتفع البنك مقابل هذه الخدمات بمكافأة سنوية قدرها 15.000 دينار دون إحتساب الأداءات، يتم دفعها خلال الثلاثية الأخيرة من كل سنة. بصرف النظر عن الترفيع في هذه المكافأة سنويا بنسبة 3% يمكن مراجعتها بموجب إتفاق مشترك بين الطرفين للأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية عند تجديد هذه الإتفاقية.

إتفاقيات مبرمة خلال 2011

أبرم البنك التونسي بتاريخ 31 أكتوبر 2011، إتفاقية تصرّف في صندوق رأس مال مخاطرة مع شركة «سيكار البنك التونسي» (BT SICAR) التي تتولى بموجب ذلك التصرّف في هذا الصندوق البالغ قيمته الجملية 750.000 دينار.

تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» مقابل ذلك عمولة تصرّف قدرها 1% بدون إعتبار الأداءات تحتسب على قيمة الأصول المقدّرة في نهاية السنة ويقع خلاصها قبل طرح التكاليف الأخرى والعمولات عند نهاية السنة.

إضافة إلى ذلك، تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» عمولة أداء تساوي 20% من مبلغ القيم الزائدة بعد طرح القيم الناقصة المسجّلة إثر التفويت في الأسهم أو الحصص وكذلك حصص الأرباح المتحصّل عليها.

تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» كذلك عمولة إنتاج قدرها 10% من مبلغ مداخيل التوظيفات التي يحققها الصندوق.

يتحمّل البنك خطر عجز المنتفعين بتمويلات الصندوق المتصرّف فيه.

أبرم البنك التونسي بتاريخ 28 ديسمبر 2011، إتفاقية تصرّف في صندوق رأس مال مخاطرة مع شركة «سيكار البنك التونسي» (BT SICAR) التي تتولى بموجب ذلك التصرّف في هذا الصندوق البالغ قيمته الجملية 5.000.000 دينار.

تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» مقابل ذلك عمولة تصرّف قدرها 1% بدون إعتبار الأداءات تحتسب على قيمة الأصول المقدّرة في نهاية السنة ويقع خلاصها قبل طرح التكاليف الأخرى والعمولات عند نهاية السنة.

إضافة إلى ذلك، تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» عمولة أداء تساوي 20% من مبلغ القيم الزائدة بعد طرح القيم الناقصة المسجّلة إثر التفويت في الأسهم أو الحصص وكذلك حصص الأرباح المتحصّل عليها.

تتقاضى شركة «سيكار البنك التونسي» كذلك عمولة إنتاج قدرها 10% من مبلغ مداخيل التوظيفات التي يحققها الصندوق.

يتحمّل البنك خطر عجز المنتفعين بتمويلات الصندوق المتصرّف فيه.

المكافآت الممنوحة للمسيّرين

تتمثّل الإلتزامات والتعهدات لفائدة المسيّرين كما وقعت الإشارة إليها في الفقرة II-5 من الفصل 200 (جديد) لمجلّة الشركات التجارية، في ما يلي :

حدّدت لجنة الأجور المنبثقة عن مجلس الإدارة المنعقد في 25 جانفي 2011 ،أجور الرئيس المدير العام كما يلي :

أجر سنوي خام قار قدره 000 420 دينار. تقدّر أعباء سنة 2011 بهذا العنوان بـ 396.667 دينار.

أجر خام متغيّر قدره 18.000 دينار أو جزء من هذا المبلغ، لكل إرتفاع في النتيجة الصافية للبنك بـ 1% أو جزء من 1 %، مع حد أقصى بـ 180.000 دينار، يتمّ دفعه بعد المصادقة على الحسابات من طرف الجلسة العامّة.

مساهمة البنك في إطار عقد ضمان على الحياة، تقدّر أعباء سنة 2011 بعنوان هذا العقد بـ 107.100 دينار.

بالإضافة إلى هذا الأجر، وضع البنك على ذمّة الرئيس المدير العام خلال سنة 2011 سيّارة مع مبلغ قدره 400 دينار شهريّا بعنوان تكاليف الوقود.

من ناحية أخرى بلغت الأجور الخام التي تقاضاها الرئيس المدير العامّ من شركات المجمّع « SPFT CARTHAGO » و« SCAN » ما قدره على التوالي 35.295 دينار و18.000 دينار.

حدّد مبلغ منح الحضور كما تمّ إقراره خلال السنة المالية لفائدة أعضاء مجلس الإدارة بـ 350.000 دينار.

بلغت منح الحضور التي تمّ صرفها خلال السنة المالية لفائدة أعضاء مجلس الإدارة ما قدره 300.000 دينار خام بما في ذلك منح الحضور لأعضاء لجنة التدقيق الدائمة واللجنة التنفيذية للقروض.

عدا الإتفاقيّات المنصوص عليها أعلاه ، لم يعلمنا مجلس إدارتكم بأي إتفاقية أخرى تندرج ضمن الأحكام المذكورة آنفا.

تونس، في 20 أفريل 2012

مراقبو الحسابات

فينور ف.م.ب.ز – ك.ب.م.ج تونس

فيصل دربال منصف بوسنوقة زموري

تقرير التصرف
لمجموعة البنك التونسي 2011

تعريف
مجموعة البنك التونسي

تعريف مجال التجميع

تم تحديد مجال تجميع القوائم المالية طبقا للقانون عدد 2001-117 بتاريخ 2001/12/6. وحسب هذا القانون، توجد ثلاث أنواع من المراقبة تؤدي إلى التجميع :

المراقبة الكلية

تكون المراقبة كلية عندما تمسك الشركة الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة 40 في المائة أو أكثر من حقوق الإقتراع على ألا يمتلك مساهم آخر مثل ذلك. وفي هذه الحالة، يكون التجميع بطريقة الإقحام الكلي.

المراقبة المشتركة

تعني المراقبة المشتركة تقاسم المراقبة أي أنه لا أحد من الطرفين قادر لوحده على القيام بمراقبة مرجّحة. وفي هذه الحالة، تطبق طريقة الإقحام النسبي.

التأثير الجلي

يظهر التأثير الجلي عندما تملك الشركة الأم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الشركات التابعة لها، 20 في المائة أو أكثر من حقوق تصويت الشركة الأخرى. وفي هذه الحالة، فإنه تستعمل طريقة الإقحام بالمعادلة.

مجال تجميع البنك التونسي

إن تطبيق مقتضيات القانون عدد 2001-117، بالنسبة للبنك التونسي يفضي إلى نوعين من المراقبة : المراقبة الكلية والتأثير الجلي. وبذلك يتكون مجال التجميع كالآتي :

مجال التجميـــع

الشركات المقحمة كليّا

	نسبة المراقبة		نسبة المصلحة	
	2011	2010	2011	2010
النشاط البنكي				
البنك التونسي	100.00%	100.00%	98.37%	98.36%
التصرف في محفظة القيم المنقولة				
العامة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف	99.99%	99.99%	53.05%	53.04%
الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف	54.98%	54.98%	46.72%	46.63%
سيكاف الإنماء	60.55%	56.10%	36.82%	33.80%
سيكاف تثمير [1]	4.80%	5.26%	2.77%	2.97%
الوساطة بالبورصة				
الشركة التونسية للبورصة	99.99%	99.99%	97.91%	97.89%
اقتناء، بناء وتهيئة المباني				
العامة العقارية بتونس شركة خفية الإسم	99.98%	99.98%	93.00%	92.99%
العامة للإستثمار بتونس شركة ذات مسؤولية محدودة	100.00%	100.00%	92.82%	92.81%
الإستثمار وتمويل المشاريع				
البنك التونسي سيكار	99.99%	99.97%	98.34%	98.31%
شركة المساهمات والنهوض بالإستثمارت	50.52%	40.66%	49.70%	39.99%
كراء الأراضي والبنايات				
عقارية الزياتين	81.46%	81.46%	56.81%	56.80%
التامين				
أستري للتأمين	58.29%	58.29%	53.05%	53.04%

(1)شركة سيكاف تثمير هي تحت مراقبة كلية من طرف المجموعة (أغلبية في مجلس الإدارة)

الشركات المقحمة بالمعادلة

	نسبة المراقبة		نسبة المصلحة	
	2011	2010	2011	2010
الترويج السياحـــــي				
شركة الترويج والتمويل السياحي كرطاغو [2]	40.91%	40.91%	35.30%	35.30%
كراء الأراضي والبنايات				
شركة القطب التنموي ببنزرت	30.00%	30.00%	28.32%	28.32%

(2) شركة كرطاغو هي مقحمة بالمعادلة على الرغم من أن نسبة المراقبة تفوق 40 % . باعتبار أن البنك لا ينوي أخذ مراقبة هذه الشركة وهي تعتبر شركة تابعة لمجموعة كلوب ماد Club Med

المساهمات التي تفوق الـ 20 % والتي لم تدخل في مجال التجميع

	نسبة المسك المباشرة	سبب الاستبعاد
شركة المخازن التونسية	30.00%	لا تذكر بالنسبة للمجموعة
ديراكت فون سرفيس	24.91%	مجرد مساهمة، لا تأثير
أنترناسيونال أنفرميشن دفلبمنت	24.80%	مجرد مساهمة، لا تأثير
سيكواك	23.27%	لا تأثير واضح، مراقبة كلية من طرف مجموعة PEI

نشاط
شركات مجموعة البنك التونسي

الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف

بعثت هذه الشركة سنة 1948 برأس مال أولى بلغ 18.000 دينار. وقد عرف رأس المال هذا العديد من عمليات الترفيع المتتالية ليبلغ حاليا 10.000.000 دينار مقسم إلى 1.000.000 سهم قيمة الواحد الإسمية 10 دنانير محررة كليا. وتم تحويل الشركة إلى شركة استثمار ذات رأسمال قار في سنة 1989 وبذلك أصبحت خاضعة للقانون عدد 92-88 بتاريخ 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الإستثمار كما تم إكماله وتنقيحه بالقانون عدد 113-92 بتاريخ 23 نوفمبر 1992 والقانون عدد 87-95 بتاريخ 30 أكتوبر 1995 والقانون 83-2001 بتاريخ 24 جويلية 2001 والقانون 91-2001 بتاريخ 7 أوت 2001 والقانون 80-2003 بتاريخ 29 ديسمبر 2003.

ويتمثل غرض الشركة في التصرف في محفظة قيم منقولة وذلك بواسطة استعمال أموالها الذاتية.

ويتوزع رأسمال الشركة كما يلي : مجمّع البنك التونسي (54.97 %) ومساهمين آخرين (45.03 %).

وقد أفرزت هذه المساهمة للبنك التونسي وبصفة منتظمة حصة ربح هامة وذلك نظرا لجودة محفظتها.

واختتمت سنة 2011 على مجموع موازنة بـ 16.616.980 دينار مقابل 15.787.330 دينار سنة 2010 ونتيجة رابحة بـ 2.626.684 دينار مقابل 2.167.086 دينار نهاية سنة 2010.

وعلى غرار الشركات التابعة الأخرى، فإن المصاريف الهيكلية ضعيفة جدا وهي متكونة أساسا من مصاريف البورصة والخدمات المالية.

وقد عرفت محفظة الشركة التونسية لتوظيف الأموال سنة 2011 تحسنا بمقارنة بسنة 2010. فقد بلغت التوظيفات على المدى الطويل والتوظيفات الجارية سنة 2011 على التوالي 9.322.188 دينار و6.162.774 دينار (صافية من المدخرات) مقابل 8.665.003 دينار و6.754.728 دينار (صافية من المدخرات) سنة 2010.

وبلغت الرسملة السوقية للشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف 45 مليون دينار نهاية 2011.

العامة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف

هي شركة استثمار ذات رأس مال قار خاضعة للقانون عدد 88-1992 بتاريخ 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الإستثمار كما تم إكماله وتنقيحه بالقانون عدد 113-1992 بتاريخ 23 نوفمبر 1992 والقانون عدد 87-1995 بتاريخ 30 أكتوبر 1995 والقانون 83-2001 بتاريخ 24 جويلية 2001. وقد تم بعثها سنة 1995 برأس مال أولي 5.000.000 دينار وقد عرف العديد من عمليات الترفيع المتتالية ليبلغ حاليا 20.000.000 دينار مقسم إلى 200.000 سهم قيمة الواحد الإسمية 100 دينار.

والعامة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف» هي مراقبة من طرف شركة أستري بنسبة 99.99 في المائة من رأس مالها. ويتمثل غرض الشركة في التصرف، باستعمال مواردها الذاتية، في محفظة سندات.

وتحتوي محفظة العامة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف أساسا على سندات مضمونة وذات إمكانيات تطوّرمرتفعة وكذلك على مساهمات منتقاة في نطاق مرافقة أحسن حرفاء البنك.

وقد اختتمت سنة 2011 على مجموع موازنة بلغ 23.126.404 دينار ونتيجة رابحة بـ 897.999 دينار.

الشركة التونسية للبورصة

هي شركة وساطة بالبورصة تابعة للبنك التونسي تم بعثها سنة 1996 في إطار القانون عدد 117-1994. يبلغ رأس مالها حاليا مليون دينار مقسم إلى 40.000 سهم قيمة الواحد الإسمية 25 دينار يمسكه البنك التونسي بصفة شبه كلية.

ويقوم نشاط الشركة على عنصرين أساسيين وهما الوساطة بالبورصة والتصرف في شركات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة OPCVM. تتصرف الشركة التونسية للبورصة في شركتي إستثمار «سيكاف تثمير» (رقاعية تبلغ أصولها الصافية 508 مليون دينار في 2011/12/31) و«سيكاف الإنماء» (مختلطة غالبيتها أسهم مع أصول صافية 14.512 مليون دينار في 2011/12/31).

وخلال سنة 2011، بلغ حجم التداول الذي حققته الشركة التونسية للبورصة 116 مليون دينار. وفي 31 ديسمبر 2011 بلغ رقم معاملاتها 825.748 دينار. كما بلغ مجموع الموازنة الصافي في 31 ديسمبر 2011 ما قدره 4.167 مليون دينار وبلغ الربح الصافي 472.660 دينار.

سيكاف تثمير

هي شركة استثمار ذات رأس مال متغير أسست وبعثت من طرف البنك التونسي في 8 جويلية 1992 في إطار القانون عدد 92-1988 بتاريخ 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الإستثمار وهي خاضعة حاليا لمقتضيات القانون عدد 83-2001 بتاريخ 24 جويلية 2001 (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 59 بتاريخ 24 جويلية 2001).

ويتمثل غرض الشركة الوحيد في التصرف في محفظة قيم منقولة باستعمال أموالها الذاتية. وتهتم الشركة بصفة خاصة باقتراضات الدولة والجماعات وبالرقاع وبصفة عامة بالتوظيفات ذات الدّخل القار.

ويلعب البنك التونسي دور «المودع لديه» بالنسبة للشركة إذ أن التصرف المالي موكول للشركة التونسية للبورصة. وعلى النطاق العملي يتمثل دورنا في :

- الحفاظ على سندات وأموال «سيكاف تثمير»
- قبض المداخيل المتصلة بذلك
- جمع أوامر الإكتتاب وإعادة الشراء عن طريق شبكة فروعنا
- مراقبة صحة قرارات الإستثمار ووضع قيمة التصفية وكذلك احترام القواعد الخاصة بنسب الإستعمال وبمبلغ الأصول الدنيا لسيكاف تثمير.

ومقابل هذه الخدمات، يتحصل البنك التونسي على عمولة تساوي 0.6% في السنة، بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة، تحتسب على قاعدة الأصول الصافية اليومية لشركة سيكاف تثمير.

وتتكون محفظة «سيكاف تثمير» بالأساس من سندات اقتراض الدولة ورقاع مصدرة أو مضمونة من طرف بنوك وكذلك توظيفات مالية وأموال مودعة لدى البنك التونسي.

وفي 31 ديسمبر 2011، بلغت الأصول الصافية لسيكاف تثمير 507.917 مليون دينار والنتيجة القابلة للتوزيع 17.547 مليون دينار مما يسمح بتوزيع حصة سهم بـ 3.550 دينار للسند الواحد بالنسبة لنشاط سنة 2011.

وتبلغ حصتها في السوق 10.4 % من مجموع الأصول المتصرف فيها من طرف هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة و11.6 % من مجموع الأصول المتصرف فيها من طرف شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير الرقاعية.

سيكاف الإنماء

هي شركة استثمار ذات رأس مال متغيرتمّ بعثها من طرف البنك التونسي في 5 جوان 2000 ويتمثل غرضها في التصرف في محفظة قيم منقولة باستعمال مواردها الذاتية دون سواها. وتتكون هذه المحفظة أساسا من أسهم مسعرة بالبورصة. وهي خاضعة للقانون عدد 83-2001 بتاريخ 24 جويلية 2001 المصدر لمجلة هيئات التوظيف الجماعي.

وتتكفل الشركة التونسية للبورصة بالتصرف المالي في سيكاف الإنماء بينما يقوم البنك التونسي بدور«المودع لديه». وبذلك يقوم البنك التونسي :

- مسك حساب سندات والحسابات النقدية لسيكاف الإنماء
- عمليات القبض والدفع على القيم المسوكة من طرف سيكاف الإنماء
- جمع أوامر الإكتتاب وإعادة الشراء عن طريق شبكة فروعنا
- مراقبة صحة قرارات الإستثمار ووضع قيمة التصفية وكذلك احترام القواعد الخاصة بهيئات التوظيف الجماعي

في القيم المنقولة.
ومقابل هذه الخدمات، يتحصل البنك التونسي على عمولة سنوية تساوي 0.1% بما في ذلك الأداء من الأصول الصافية تحتسب يوميا وتدفع للبنك التونسي كل ثلاثة أشهر.

وفي 31 ديسمبر 2011، بلغت الأصول الصافية لشركة الإيماء 14.511.911 دينار مقابل 16.928.777 دينار في 31 ديسمبر 2010.

وتتكون هيكلة أصول سيكاف الإيماء في 31 ديسمبر 2011 من أسهم بمبلغ 10.457 مليون دينار أي بنسبة 78.82 % من مجموع الأصول ومن رقاع بمبلغ 346 ألف دينار ومن سندات شركات التوظيف الجماعي بمبلغ 656 ألف دينار ومن توظيفات مالية بنسبة 19.92 % من الأصول المتصرف فيها.

وخلال سنة 2011، وزعت سيكاف الإيماء حصة ربح صافية بالنسبة لنشاط سنة 2010 بلغت 4.334 دينار.

وتبلغ النتيجة القابلة للتوزيع لسنة 2011 ما قدره 206.200 ألف دينار. وبالنسبة لنشاط 2011، تبلغ حصة الربح الصافية 3.898 دينار. ويبلغ المردود العام للسهم 0.26 ـ % في 2011.

شركة التأمين وإعادة التأمين أستري

هي شركة تمّ بعثها سنة 1949 وهي من أوائل شركات التأمين في تونس. وهي شركة خفية الإسم رأسمالها 20.000.000 دينار مقسم إلى 4.000.000 سهم قيمة الواحد الإسمية 5 دنانير. وترجع آخر عملية ترفيع في رأس المال إلى سنة 2009 حيث قامت بترفيعه من 10 إلى 20 مليون دينار بدمج احتياطيات. ويتمثل نشاطها في القيام بكل عمليات التأمين وإعادة التأمين لجميع أنواع المخاطر بتونس والخارج وكذلك كل العمليات المتصلة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
وتبلغ مساهمة مجموعة البنك التونسي في أستري 58.29 %. وتكوّن مجموعة تأمينات CREDIT MUTUEL التي تملك 30 في المائة من رأسمال أستري، مع البنك التونسي وشركاؤه مجموعة تنسيق مما يسمح للبنك بمراقبة جلية للشركة.

وتنشط أستري في مختلف فروع التأمين : السيارات، المرض، النقل، الحرائق، الحياة، المخاطر الخاصة، المسؤولية المدنية، الفلاحة، العجز، المساعدة، تأمين القروض...
وفي 31 ديسمبر 2011، بلغ رقم معاملات الشركة 101.929 ألف دينار مقابل 91.524 ألف دينار سنة قبل ذلك، أي بارتفاع بلغ 11.28 %.

ومرّت النتيجة الصافية من 16.090 ألف دينار سنة 2010 إلى 13.218 ألف دينار سنة 2011.

العامة العقارية بتونس – خفية الإسم

هي شركة خفية الاسم رأسمالها الحالي 8.000.000 دينار

وقد تم بعثها سنة 2000 بهدف تهيئة أرض يمتلكها البنك التونسي موجودة بنهج جمال عبد الناصر. وقد قامت بإنشاء بناية تتكوّن من طابق أرضي وطابق أوسط وخمس طوابق ومربض سيارات تحتي ذو طابقين (82 مكان). وقد بدأت الشركة مرحلة بيع المحلات التي تمّ بنائها وهي في طور التحسين التدريجي لنتائجها.

وفي 2011، بلغ رقم معاملاتها 234.711 دينار وبلغت النتيجة الصافية 95.951 دينار.

شركة الترويج والتمويل السياحي كرطاغو

هي شركة خفية الإسم للترويج والتمويل السياحي بعثت سنة 1967. ويبلغ رأس مالها حاليا 42.002 مليون دينار بعد أن كان 7.4 ملايين دينار سنة 1999. وهي شركة سياحية بالشراكة مع النادي المتوسطي Club Med وتمتلك ثلاث وحدات فندقية بجربة بطريقة مباشرة وهي :

جربة La Douce

هي قرية عطل بـ 650 سريرا من النوع العالي ومشيّدة على مساحة 20 هكتارا شيدت عليه أيضا :

كاليبسو Calypso

هي وحدة فندقية بـ 750 سريرا من فئة أربع نجوم.

جربة La Fidèle

تنتمي هذه الوحدة إلى قرى النادي المتوسطي Club Med ذات قدرة إيواء تبلغ 1100 سريرا.

وتمثل بالنسبة للبنك التونسي شراكة استراتيجية مع النادي المتوسطي Club Med الذي يبقى تاريخيا المساهم المرجعي الذي تكترى إليه هذه الوحدات.

وفي 2011، تبلغ العائدات المحققة من طرف شركة الترويج والتمويل السياحي كرطاغو 13.471 مليون دينار مقابل 17.58 مليون دينار سنة 2010.

وفي 31 ديسمبر 2011، بلغت نتيجتها الصافية 5.375 مليون دينار مقابل نتيجة صافية بلغت 10.095 مليون دينار سنة 2010.

سيكار البنك التونسي

هي شركة استثمار ذات رأسمال تنمية يتمثل غرضها في المساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغيرلتدعيم الأموال الذاتية للشركات أساسا في القطاعات ذات الأولوية. وهي شركة خفية الإسم تخضع للقانون عدد 92-1988 بتاريخ 1988/8/2 والنصوص اللاحقة المتعلقة بشركات الإستثمار وخاصة القانون عدد 77-2008 بتاريخ 2008/12/22 المتعلق بقانون المالية 2009 والقانون عدد 78-2008 بتاريخ 2008/12/22 الذي قام بتنقيح التشريع المتعلق بشركات الإستثمار ذات رأسمال تنمية. يبلغ رأسمالها 5.000.000 دينار يمسك البنك التونسي 96.97 % منه.

وفي 31 ديسمبر 2011، بلغت موارد «ب ت سيكار» 21.6 مليون دينار وبلغت نتيجتها الصافيةخسارة

القوائم المالية المجمعة لمجموعة البنك التونسي في 31 ديسمبر 2011

الموازنة وخارج الموازنة
قائمة النتيجة
جدول التدفقات النقدية
الإيضاحات حول القوائم المالية

تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة

مجموعة البنك التونسي
الموازنة المجمّعة في 31 ديسمبر 2011

(الأرقام بآلاف الدنانير)

الأصول	البنود	الإيضاحات	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
أصول 1	الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والحسابات الجارية للبريد والخزينة العامة التونسية		22 159	38 968
أصول 2	ديون على المؤسسات المصرفية والمالية	1	103 694	208 777
أصول 3	ديون على الحرفاء	2	2 898 083	2 641 987
أصول 4	محفظة السندات التجارية	3	458 070	361 553
أصول 5	محفظة الإستثمار		209 726	180 840
	التوظيفات الصافية لشركات التأمين	4	124 173	100 467
أصول 6	الأصول الثابتة الصافية		50 776	52 301
أصول 7	أصول أخرى		29 293	36 731
	حصة معيدي التأمين في المدخرات الفنية لشركات التأمين	5	25 210	15 658
	السندات المأخوذة بالمعادلة	6	24 360	23 871
	فارق الإقتناء الصافي	7	3 970	4 308
مجموع الأصول			**3 949 514**	**3 665 461**

الخصوم	البنود	الإيضاحات	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
خصوم 1	البنك المركزي التونسي، مركز الشيكات البريدية		0	0
خصوم 2	إيداعات وأرصدة المؤسسات المصرفيّة والمالية		342 389	59 791
خصوم 3	ودائع الحرفاء	8	2 168 782	2 159 601
خصوم 4	اقتراضات وموارد خاصة		79 073	104 775
خصوم 5	خصوم أخرى		108 216	122 187
المدخرات الفنية لشركات التأمين		9	201 674	173 695
مجموع الخصوم			**2 900 134**	**2 620 049**

الأموال الذاتية	الإيضاحات	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
أموال ذاتية 1 رأس المال		112 500	112 500
(سندات المراقبة الذاتية)	10	-3 880	-3 897
الإحتياطيات المجمعة	11	389 187	350 133
النتائج المجمعة	11	64 759	65 278
الأسهم الذاتية			
مجموع الأموال الذاتية		562 566	524 014
حقوق الأقلية	11	486 814	521 398
مجموع الأموال الذاتية والخصوم وحقوق الأقلية		**3 949 514**	**3 665 461**

مجموعة البنك التونسي
خارج الموازنة المجمّعة في 31 ديسمبر 2011

(الأرقام بآلاف الدنانير)

خارج الموازنة		الإيضاحات	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
خارج الموازنة 1	ضمانات وكفالات والضمانات الأخرى المقدمة		324 988	214 617
خارج الموازنة 2	اعتمادات مستندية		166 928	130 826
خارج الموازنة 3	أصول مقدمة كضمان		262 000	0
	مجموع الخصوم المحتملة		**753 916**	**345 443**
خارج الموازنة 4	تعهدات التمويل المقدمة		145 087	640 466
	تعهدات على السندات		2 388	2 971
	ضمانات وكفالات ضمان على طلبات العروض		450	272
	مجموع التعهدات المقدمة		**147 925**	**643 709**
خارج الموازنة 6	تعهدات التمويل المقبولة		61	79 000
خارج الموازنة 7	ضمانات مقبولة		1 476 860	1 303 453
	ضمانات وكفالات ضمان على اتفاقيات حمل		0	265
	تعهدات رهنية على قروض ممنوحة		498	569
	مجموع التعهدات المقبولة		**1 477 419**	**1 383 287**

مجموعة البنك التونسي
النتيجة المجمّعة في 31 ديسمبر 2011

(الأرقام بآلاف الدنانير)

البنود		الإيضاحات	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
إيرادات الإستغلال البنكي				
إيرادات 1	فوائد ومداخيل مماثلة		175 785	164 513
إيرادات 2	عمولات (في شكل إيرادات)		29 841	29 086
إيرادات 3	أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية		29 140	27 359
إيرادات 4	مداخيل محفظة الإستثمار		10 181	7 001
	مجموع إيرادات الإستغلال		**244 947**	**227 959**
أعباء الإستغلال البنكي				
أعباء 1	فوائد متحمّلة وأعباء مماثلة		71 379	57 909
أعباء 2	عمولات متحمّلة		1 132	583
أعباء 3	خسارة على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية		32	0
	مجموع أعباء الإستغلال		72 543	58 492
	الهامش الصافي لأنشطة التأمين	13	**7 730**	**9 922**
الناتج المصرفي الصافي			180 134	179 389
إيرادات 5/أعباء 4	مخصصات للمدّخرات على ديون وخصوم		39 474	39 403
إيرادات 6/أعباء 5	مخصّصات للمدّخرات ونتيجة تصحيح القيمة على محفظة الإستثمار		-595	1 435
أعباء 7	إيرادات الإستغلال الأخرى		-1 745	-872
أعباء 6	نفقات الأعوان		30 047	26 369
أعباء 7	أعباء الإستغلال العامة		10 055	11 362
أعباء 8	مخصصات للإستهلاكات على الأصول الثابتة		6 581	6 093
نتيجة الإستغلال			96 317	95 599
	حصة النتيجة الصافية المتأتية من الشركات المقحمة بالمعادلة	12	1 724	3 563
إيرادات 8/أعباء 9	رصيد ربح/خسارة متأتي من عناصر عادية أخرى		-253	-242
النتيجة الجارية قبل الضريبة			**98 294**	**99 404**
أعباء 11	الضريبة على الشركات		11 936	11 338
	استهلاك فارق الإقتناء	7	339	339
نتيجة الأنشطة العادية			**86 019**	**87 727**
إيرادات 9/أعباء 10	رصيد ربح/خسارة متأتي من عناصر غير عادية		0	0
النتيجة الصافية			**86 019**	**87 727**
	حقوق الأقلية	11	21 260	22 449
النتيجة الصافية، حصة المجموعة			64 759	65 278
النتيجة الصافية، حصة المجموعة لكل سهم (بالدينار)			0.596	0.601

مجموعة البنك التونسي
قائمة تدفّقات الخزينة المجمّعة في 31 ديسمبر 2011

(الأرقام بآلاف الدنانير)

	الإيضاحات	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
أنشطة الإستغلال			
إيرادات الإستغلال البنكي المقبوضة		219 367	207 980
أعباء الإستغلال البنكي المدفوعة		-84 480	-66 106
إيداعات / سحوبات إيداعات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى		259 555	-31 018
قروض وتسبقات / خلاص قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء		-265 635	-525 313
إيداعات/سحوبات لودائع الحرفاء		-17 344	523 772
سندات التوظيف		-136 149	0
مبالغ مدفوعة للأعوان ودائنين مختلفين		-48 822	-34 554
تدفقات خزينة أخرى متأتية من أنشطة الإستغلال		-36 199	-18 247
ضريبة على المرابيح		-6 144	-21 716
تدفقات الإستغلال لميادين مالية أخرى		36 453	33 617
تدفقات الإستغلال لميادين أخرى غير مالية		607	78
تدفقات الخزينة الصافية المخصصة (المتأتية من) لأنشطة الإستغلال		-78 791	68 493
أنشطة الإستثمار			
فوائد وحصص أرباح مقبوضة على محفظة الإستثمار		11 860	10 175
اقتناء / إحالات على محفظة الإستثمار		15 238	124
اقتناء / إحالة على أصول ثابتة		-4 293	-8 271
تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة الإستثمار		22 805	2 028
أنشطة التمويل			
إصدار أسهم		-38 311	-28 552
إصدار اقتراضات		-3 186	3 000
تسديد اقتراضات		-12	-212
ارتفاع / انخفاض الموارد الخاصة		-25 323	-24 700
حصص ربح مدفوعة		-55 270	-63 926
تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		-122 102	-114 390
تأثير تغيرات أسعار الصرف على السيولات وما يعادلها		-91	-4
التغير الصافي للسيولات وما يعادلها خلال السنة المالية		-178 180	-43 873
السيولات وما يعادلها في بداية السنة المالية	14	186 956	230 829
منها خزينة لدى البنك التونسي		1 898	2 158
السيولة وما يعادلها في نهاية السنة		8 776	186 956
خزينة المجموعة لدى البنك التونسي		2 546	1 898

الإيضاحات حول القوائم المالية
المجمّعة في 31 ديسمبر 2011

الإيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة

1- أهم قواعد التقييم وتقديم الحسابات المجمعة

تمّ وضع الحسابات المجمعة لمجموعة البنك التونسي المتعلقة بسنة 2011 طبقا لمقتضيات القانون عدد 117-2001 بتاريخ 6 ديسمبر 2001 المتعلق بقواعد تجميع الشركات.

كما أن تقديم القوائم المالية المجمعة مطابق لمقتضيات القانون 112-1996 المتعلق بالنظام المحاسبي للشركات والوثائق التحليلية المجمّعة لشركات المجال البنكي. كما أن الأعباء والإيرادات المقدمة في حساب النتيجة تم ترتيبها حسب طبيعتها وليس حسب وجهتها.

وتحتوي الحسابات المجمّعة حسابات البنك التونسي والشركات التونسية المكونة لمجموعته وتمت عمليات إعادة المعالجة والترتيب اللازمة لجعلها مطابقة للمبادئ المحاسبية لمجموعة البنك التونسي.

2- مبادئ ورؤية وطرق التجميع

تم تحديد الحسابات المجمعة انطلاقا من الحسابات السنوية الخاصة بالبنك التونسي وحسابات كل الشركات ذات أهمية المراقبة من طرفه.

تم تحديد النتيجة المجمّعة حسب رؤية تغلّب مصلحة المجموعة. وبذلك، فإن حذف العمليات داخل المجموعة يمسّ حصة المجموعة حسب النسبة المائوية للمصلحة في الشركة المقابلة.

وطرق التجميع المطبقة هي التالية :

2-1- الدمج الكلي

تم تطبيق هذه الطريقة على الشركات المراقبة بصفة كلية والتي لها نشاط ذو طابع مالي، وتضاف إليها الشركات التي تعتبر أنشطتها امتدادا للمجال المصرفي أو المالي أو الأنشطة المتصلة (تأمين، ترويج سياحي، اقتناء، تشييد وتهيئة المباني، كراء الأراضي والمباني).

وتقيّم المراقبة الكلية لشركة تابعة حسب السلطة في تسيير سياساتها المالية والعملية وذلك للتمتع بنشاطها. ويأتي إما من:

- المسك المباشر أو غير المباشر لأغلب حقوق الإقتراع في الشركة التابعة
- التسمية لمدة سنتين متتاليتين لمعظم أعضاء هيئات الإدارة والتسيير أو المراقبة بالشركة التابعة. ومن المفترض أن تكون المجموعة قد قامت بهذا التعيين عندما حصلت خلال هذه المدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نسبة تفوق 40 في المائة من حقوق الإقتراع على أن لا يكون هناك شريك أو مساهم آخر قد مسك، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لنسبة أكبر منها.
- سلطة تحقيق تأثير مهيمن على شركة تابعة، عن طريق عقد أو اشتراطات بالعقد التأسيسي، إذا كان القانون المطبق يسمح بذلك والمجموعة مساهمة أو مشاركة بهذه الشركة التابعة. ويظهر التأثير المهيمن منذ أن يمكن للمجموعة أن تستعمل أو توجه استعمال الأصول والخصوم أو العناصر خارج الموازنة بنفس الطريقة التي يراقب بها نفس هذه العناصر في الشركات الواقعة تحت المراقبة الكلية. كما لم يتم الأخذ بعين الإعتبار لهذه الشروط إلا بالنسبة للشركات التي لها معنى بالنسبة لحسابات المجموعة.

2-2- الدمج النسبي

تم تجميع الشركات التي تمارس فيها المجموعة مراقبة مشتركة بطريقة الدمج النسبي وتتمثل المراقبة المشتركة في تقسيم مراقبة شركة تابعة مستغلة باتفاق بين عدد محدود من الشركاء أو المساهمين مما يجعل السياسات المالية والعملية نتيجة لهذا الاتفاق.
كما أن اتفاقا تعاقديا يجب أن يذكر أن مراقبة النشاط الاقتصادي والقرارات المتعلقة بإنجاز الأهداف تتطلب اتفاق جميع الشركاء أو المساهمين الممارسين للمراقبة المشتركة.

2-3- الإقحام بالمعادلة

تم تجميع الشركات التي تمارس فيها المجموعة تأثيرا واضحا حسب طريقة الإقحام بالمعادلة.
ويتمثل التأثير الواضح في سلطة المساهمة في السياسات المالية والعملية لشركة تابعة بدون الحصول على المراقبة. ويمكن أن يتأتى التأثير الواضح خاصة من التمثيل في هيئات الإدارة أو المراقبة أو المساهمة في القرارات الإستراتيجية أو وجود عمليات مهمة بين الشركتين أو تبادل أعوان الإدارة أو ارتباطات تبعية فنية. ويفترض وجود التأثير الواضح على السياسات المالية والعملية عندما تحتكم المجموعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نسبة تبلغ 20 في المائة على الأقل من حقوق اقتراع الشركة التابعة.

3- أهم عمليات إعادة المعالجة التي أجريت على الحسابات المجمعة

خصّت أهم عمليات إعادة المعالجة لتحديد الحسابات المجمّعة المواقع التالية :

3-1- معالجة الإقتناءات وفوارق الاقتناء

تم توجيه الفارق بين ثمن الاقتناء وحصة الوضعية الصافية المقتناة في بادئ الأمر إلى عناصر معروفة من الموازنة أو خارج الموازنة. كما تم تسجيل التعديلات التي تم القيام بها على قيمة دخول العناصر المعروفة، بصفة مقابلة، على القيمة الخام لفارق الاقتناء وبذلك تم تعديل استهلاكا ته المتراصّة.

ولكل اقتناء، تم تسجيل رصيد الفوارق غير الموزعة في أصول أو خصوم الموازنة حسب اتجاهها في حساب «فوارق الإقتناء». ويتم استهلاك فوارق الإقتناء -أصول بينما تحمل فوارق الإقتناء خصوم على النتيجة. ولا تتعدى مدة الاستهلاك في كل الأحوال 20 سنة. وتخضع فوارق الإقتناء إلى مراجعة متواصلة انطلاقا من تحليل متعدد المقاييس تشبه تلك المستعملة لدى التقييم الأولي للشركات المقتناة.
وفي صورة إحالة كلية أو جزئية للشركة المقتناة، فإن فارق الإقتناء المتعلق بها والذي تمّ تحميله في الأصل على الأموال الذاتية يأتي ليصحح قيمة الإحالة الزائدة أو

الناقصة في النتيجة المجمعة، مع خصم الإستهلاكات التي تم تطبيقها دون الأخذ بعين الاعتبار للحصة النسبية، إذا كان هذا الفارق قد بقي في أصول الموازنة المجمعة.

3-2- احتساب الضريبة

تمّ وضع الحسابات المجمعة حسب قواعد طريقة الضريبة المستوجبة وهو مبلغ الضرائب على الأرباح المدفوعة أو المسترجعة الخاصة بالسنة المالية. ولا تقدم المجموعة بذلك أصولا و أو خصوما لضرائب مؤجلة.

3-3- الدمج الكلي لشركات التأمين

تطبق المجموعة مقتضيات القانون عدد 112-1996 المتعلق بقواعد تجميع الشركات الخاضعة لمجلة شركات التأمين، كما أن القواعد المحاسبية الخاصة بأنشطة التأمين قد تم الإبقاء عليها في الحسابات المجمعة للمجموعة. كما أن المواقع المكونة لشركات التأمين المجمعة بطريقة الإقحام الكلي أو النسبي، تم تقديمها في المواقع ذات نفس الطبيعة بالموازنة أو خارج الموازنة أو حساب النتيجة ما عدى العناصر التالية التي توجد في أسطر مغايرة بالقوائم المالية المجمعة.

3-3-1 التوظيفات الصافية لشركات التأمين

تضم توظيفات شركات التأمين :

- التوظيفات العقارية يتم احتسابها بقيمة اقتنائها زيادة على مصاريف الإقتناء والأداءات وتنضاف إليها أعمال البناء والتحسين، ويتم استهلاك المباني بطريقة الأقساط المتساوية على المدة المحتملة لاستعمالها الإقتصادي. كما يتم تكوين احتياط تقلص للقيمة في صورة تقلص متواصل لقيمة المباني.
- يتم احتساب القيم المنقولة والسندات الأخرى ذات العائدات الثابتة بتكلفة الإقتناء دون اعتبار الفوائد الجارية ومصاريف الإقتناء.
- يتم احتساب الأسهم والسندات الأخرى ذات العائدات المتغيرة بثمن شرائها دون اعتبار المصاريف. ويتم تكوين احتياط لتقلص القيمة في صورة التقلص المتواصل لقيمة السندات مقارنة بالقيمة المحتملة لاسترجاعها.

تقوم مجموعة البنك التونسي بإعادة ترتيب الأراضي والودائع وكذلك القروض في العناوين الخاصة بها في الموازنة المجمعة.

3-3-2 المدّخرات الفنية لشركات التأمين

تتمثل المدخرات الفنية في تعهدات شركات التأمين لصالح مضمونيها والمتمتعين بالعقود. وتتكوّن المدخرات الفنية على الحياة أساسا من مدخرات حسابية وتتمثل في الفارق بين القيمة الحالية للتعهدات المأخوذة على التوالي من طرف المؤمّن والمتمتعين بالتأمين والمدخرات للأضرار التي سيتم دفعها.

وتشتمل المدخرات الفنية غير الحياة على المدخرات على منح غير مكتسبة (حصة المنح المصدرة المرتبطة بالسنوات القادمة) والأضرار التي سيتم دفعها.

3-3-3 الهامش الصافي لأنشطة التأمين

يؤخذ الترتيب المصرفي للأعباء والإيرادات حسب الطبيعة مكان ترتيب شركات التأمين حسب الوجهة. ويتكون العنوان «الهامش الصافي لأنشطة التأمين» من الإيرادات والأعباء الفنية التالية بعد إعادة ترتيب الإيرادات والأعباء الفنية الأخرى حسب طبيعتها وحذف العناصر داخل المجموعة : المنح والإسهامات المتحصل عليها، المدفوعة أو التي تم توفير المدخرات لها، وأعباء تأدية الخدمات الصافية من الإحالات والإستعادات بما فيها تغيّرات المدخرات والإيرادات الصافية من التوظيفات الممنوحة.

4- محفظة السندات

يتم ترتيب السندات :

- حسب طبيعتها : سندات عمومية (سندات خزينة وما شابهها)، رقاع وسندات أخرى ذات مدخول قار (سندات الديون القابلة للبيع وسندات سوق ما بين البنوك) والأسهم والسندات الأخرى ذات مدخول متغير
- حسب وجهتها : المبادلات والتوظيفات والإستثمارات وأنشطة المحفظة والمساهمات والحصص في الشركات المرتبطة والسندات الأخرى الممسوكة لأمد طويل التي تقابل الغرض الإقتصادي لمسكها. وحسب كل نوعية محفظة، فإنها تخضع لقواعد تقييم متشابهة وهي التالية:

4-1- سندات التداول

وهي السندات القابلة للتداول في سوق ذات سيولة والتي تم اقتنائها بنية إعادة بيعها في أجل قريب لا يتعدى ثلاثة أشهر. ويتم تقييمها حسب قيمة السوق في تاريخ ختم السنة المالية. ويتم تسجيل رصيد الربح والخسارة غير المحققة وكذلك رصيد الربح والخسارة المحققة على إحالة السندات في حساب النتيجة في العنوان «أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية». ويتم ترتيب الأرباح المقبوضة على سندات محفظة سندات التداول ذات المدخول القار في حساب النتيجة في العنوان «أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية».

4-2- سندات التوظيف

هي السندات التي تم اقتنائها بنية مسكها لمدة تفوق الثلاثة أشهر فيما عدى تلك التي تدخل في نوعية سندات الإستثمار.

4-3- سندات الإستثمار

هي السندات ذات المدخول القار أو المتغير التي تنوي المجموعة مسكها بصفة طويلة والتي وفرت لها الإمكانيات التي تتيح لها المحافظة على هذه السندات طويلا وبصفة فعلية وذلك بالحصول على الموارد بما في ذلك الموارد الذاتية المتوفرة. يتم احتساب سندات الإستثمار بطريقة مماثلة لسندات التوظيف، إلا أنه في ختم السنة المالية، يؤدي نقصان القيمة غير المحقق إلى تكوين مدخر لتقلص محفظة السندات. وحسب مبدأ الحذر، فإن القيمة الزائدة على سندات الإستثمار لا يتم تدوينها في حساب نتيجة السنة المالية.

5 – المدخرات الجماعية

إلى غاية ختم السنة المالية 2010، كانت قواعد تصنيف الأصول وتغطية المخاطر التي سنها المنشور عدد 24-91 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 هي الوحيدة المطبقة.

في 2011 وعلى إثر أحداث ما بعد الثورة التي عرفتها البلاد، تم تكييف هذه القواعد وذلك عن طريق المنشورة 2011-04 بتاريخ 12 أفريل 2011 المتعلق بالتدابير الدورية لمعاضدة الشركات الإقتصادية التي تأثرت بتبعات الأحداث التي وقعت.

وبذلك، فإن جاري مجموع التعهدات (موازنة وخارج الموازنة) للحرفاء الذين تمتعوا باتفاقات في إطار المنشور المذكور والذين تم الإبقاء عليهم ضمن الأصول الجارية والذين يتطلبون متابعة خاصة، بلغ في 31 ديسمبر 2011 ما قدره 323.878 ألف دينار منها 59.182 ألف دينار جارية تم إعادة جدولتها أو هيكلتها.

وبالتوازي، وتطبيقا للمنشور الموجه لمؤسسات القرض عدد 02-2012 بتاريخ 11 جانفي 2012 والمذكرة عدد 2012- 08 بتاريخ 2 مارس 2012 المتعلقان بتكوين المدخرات الجماعية، قام البنك التونسي بتكوين مدخرات جماعية لتغطية المخاطر الكامنة على الديون المصنفة 0 و1 بمبلغ 28.545 ألف دينار. وقد تم تكوين هذه المدخرات باقتطاع من نتيجة السنة.

الإيضاحات حول الموازنة

الإيضاح عدد 1

أصول 2 : الديون على المؤسسات البنكية والمالية

(الأرقام بآلاف الدنانير)

	الإقحام	الحذ ف	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
القطاع المالي	333 414	-229 720	103 694	208 777
قطاعات أخرى	8	-8	0	0
	333 422	**-229 728**	**103 694**	**208 777**

ويحتوي هذا البند على :

- موجودات وديون مرتبطة بقروض أو تسبقات ممسوكة على المؤسسات البنكية كما تم تعريفها من طرف النصوص الجارية التي تخص النشاط البنكي بما في ذلك الديون المثبتة بسندات سوق فيما بين البنوك.
- موجودات وديون مرتبطة بقروض أو تسبقات ممسوكة على المؤسسات المالية كما تم تعريفها من طرف النصوص الجارية خاصة شركات الإيجار المالي وشركات شراء الديون.

وقد تعرضت الأرصدة المدمجة في هذا البند إلى تأثير الحذوفات فيما بين المجموعة بمبلغ 229.728 ألف دينار.

الإيضاح عدد 2

أصول 3 : الديون على الحرفاء

الأرقام بآلاف الدنانير

	الإقحام	الحذ ف	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
القطاع المالي	2 897 393	-176	2 897 217	2 641 184
قطاعات أخرى	866	0	866	803
	2 898 259	**-176**	**2 898 083**	**2 641 987**

ويحتوي هذا البند على الديون المتصلة بالقروض والتسبقات (الأصل والفوائد الجارية)، المسندة إلى مستثمرين وطنيين أو أجانب آخرين من غير المؤسسات البنكية والمالية.

وقد تعرضت الأرصدة المقحمة في هذا البند إلى تأثير الحذوفات فيما بين المجموعة بمبلغ 176 ألف دينار.

الإيضاح عدد 3

أصول 4 : المحفظة التجاريّة

الأرقام بآلاف الدنانير

	الإقحام	الحذ ف	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
القطاع المالي	456 213	0	456 213	359 347
قطاعات أخرى	1 857	0	1 857	2 206
	458 070	**0**	**458 070**	**361 553**

ويحتوي هذا البند على :

- سندات التداول : سندات قابلة للتداول على سوق ذات سيولة والمسوكة من طرف المؤسسة البنكية مع نية بيعها في مستقبل قريب جدا، سواء كانت ذات مدخول قار أو متغير.
- سندات التوظيف : هي سندات سواء ذات مدخول قار أو متغير والتي لم يتم تصنيفها لا ضمن سندات التداول ولا ضمن سندات محفظة الإستثمار وكذلك المداخيل الجارية ولم يحل أجلها المتصلة بها.

الإيضاح عدد 4

التوظيفات الصافية لشركات التأمين

الأرقام بآلاف الدنانير

	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
أراضي، مباني وأسهم شركات عقارية غير مدرجة بالبورصة		
أراضي ومباني للإستغلال	2 059	2 146
أراضي ومباني خارج الإستغلال	3 944	4 089
حصص وأسهم الشركات العقارية غير المسعرة	690	690
المجموع الأول	6 693	6 925
التوظيفات في الشركات التابعة ومساهمات	**30 488**	**30 488**
توظيفات مالية أخرى		
أسهم، سندات أخرى ذات مدخول متغير وحصص في الصناديق المشتركة للتوظيف	57 069	56 278
الرقاع والسندات الأخرى ذات مدخول قار	86 074	61 920
القروض الرهنية	498	569
قروض أخرى	354	364
إيداعات لدى مؤسسات بنكية ومالية	66 020	64 675
المجموع الثاني	210 015	183 806
المجموع	**247 196**	**221 219**
تأثيرات إعادة الترتيب والحذوفات	-75 162	-72 533
تأثيرات توزيع الأموال الذاتية	-47 861	-48 219
التوظيفات الصافية	**124 173**	**100 467**

تم تقديم حسابات توظيفات شركات التأمين طبقا لمقتضيات المعيار القطاعي عدد 26 «تقديم القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين». وتتمثل عمليات إعادة الترتيب المنجزة على هذه الحسابات في إعادة ترتيب الأراضي والودائع وكذلك القروض في البنود الخاصة بها والقيام بتوزيع أموال الشركات التابعة على السندات المدمجة في هذا البند.

الإيضاح عدد 5

حصّة معيدي التأمين في المدّخرات الفنيّة

الأرقام بآلاف الدنانير

	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
مدّخرات لمنح غير مكتسبة	7 515	5 921
مدّخرات لأضرار حياة	45	0
مدّخرات لأضرار غير التأمين على الحياة	16 453	8 881
مدّخرات للمشاركة في المرابيح	0	0
مدخرات أخرى فنية غير الحياة	1 197	856
المجموع	25 210	15 658

وتتمثل في مجموع الحصص الممنوحة من طرف شركات التأمين إلى معيدي التأمين في المدّخرات التي تم تقييمها من طرف هذه الشركات والكافية للخلاص الكلي لتعهدهم الفني تجاه المؤمّنين أو المتمتعين بالعقود. والوصف الفني المبين بالقانون الجاري، يسمح بالتمييز بينها وبين المدّخرات الأخرى كالمدّخرات للمخاطر والأعباء والمدّخرات للتقلص.

الإيضاح عدد 6

السندات المأخوذة بالمعادلة

الأرقام بآلاف الدنانير

قيمة السندات المأخوذة بالمعادلة	نسبة المصلحة	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
كرطاغو	35.30%	22 627	21 965
شركة القطب التنموي ببنزرت	28.32%	1 733	1 906
تأثير العمليات المتبادلة		-	-
السندات المأخوذة بالمعادلة		**24 360**	**23 871**
المساهمة في الإحتياطيات المجمعة		6 059	3 734
المساهمة في النتائج المجمّعة		1 724	3 563

يستوجب التجميع بطريقة الإدماج بالمعادلة إذا كان للشركة الأم تأثيرا واضحا على التصرف وعلى السياسة المالية للشركة التابعة لها. ويكون التأثير الواضح إذا كانت شركة تحتكم، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، على نسبة لا تقل عن 20 في المائة من حقوق الإقتراع لهاته الشركة. ويتمثل الأخذ بالمعادلة إذا في تعويض القيمة المحاسبية لسندات الشركة التابعة الممسوكة من طرف الشركة الأم بالحصة التي تمثلها في الأموال الذاتية للشركة التابعة (بما في ذلك النتيجة).

وتقوم مجموعة البنك التونسي بالتجميع بالأخذ بالمعادلة الشركات :

- كرطاغو
- شركة القطب التنموي ببنزرت.

كما أن العمليات المتناظرة داخل المجموعة (بدون تأثير على النتيجة المجمعة) لا يتم حذفها.

الإيضاح عدد 7

معالجة فوارق الإقتناء

(الأرقام بالدينار)

	2011				2010	
	الفارق الجملي		حصة المجموعة		حصة المجموعة	
	فارق التقييم	فارق الإقتناء	فارق التقييم	فارق الإقتناء	فارق التقييم	فارق الإقتناء
عقارية الزياتين	247	301	173	160	173	160
أستري	0	5 049	0	4 545	0	4 543
الشركة التونسي لتوظيف الأموال	0	560	0	551	0	551
كرطاغو	0	2 093	0	1 533	0	1 532
	247	**8 003**	**173**	**6 789**	**173**	**6 786**

	2011				2010
	معالجة فارق الإقتناء				
	النسبة	التراكمات	المخصصات	القيمة المحاسبية الصافية	القيمة المحاسبية الصافية
عقارية الزياتين	5.00%	96	8	56	64
أستري	5.00%	1 391	227	2 927	3 153
الشركة التونسي لتوظيف الأموال	5.00%	127	28	396	423
كرطاغو	5.00%	866	76	591	668
		2 480	**339**	**3 970**	**4 308**

الإيضاح عدد 8

خصوم 3 : ودائع الحرفاء

الأرقام بآلاف الدنانير

	الإقحام	الحذف	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
القطاع المالي	2 401 451	-232 669	2 168 782	2 159 601
	2 401 451	**-232 669**	**2 168 782**	**2 159 601**

يحتوي هذا البند على ودائع الحرفاء من غير المؤسسات البنكية، سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، وحسابات الإدخار وكذلك المبالغ المطلوبة فيما عدى الديون تجاه الحرفاء الممثلة برقاع أو أي سند آخر شبيه.

الإيضاح 9

المدّخرات الفنية الخام

الأرقام بآلاف الدنانير

	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
مدّخرات لمنح غير مكتسبة خارج التأمين على الحياة	22 204	21 203
مدّخرات لمنح غير مكتسبة للتأمين على الحياة	0	0
مدّخرات التأمين على الحياة	80 302	66 906
مدّخرات للأضرار الخاصة بالحياة	1 888	1 606
مدّخرات للأضرار غير الحياة	90 490	79 177
مدّخرات للمساهمة في مرابيح الحياة	1 101	755
مدّخرات للمساهمة في مرابيح غير الحياة	1 020	712
مدخرات للموازنة والتعديل غير الحياة	241	401
المدّخرات الفنية الأخرى الحياة	654	621
مدّخرات فنية أخرى خارج التأمين على الحياة	3 774	2 314
المجموع	201 674	173 695

وكانت أرصدة العمليات المتبادلة 232.669 ألف دينار وتتمثل في حذف الحسابات تحت الطلب لشركات المجموعة.

وتتمثل في جملة المدّخرات المقيّمة من طرف شركات التأمين و(أو) إعادة التأمين الكافية للخلاص الكلي لتعهدهم الفني تجاه المؤمنين أو المتمتعين بالعقود. والوصف الفني المبين بالقانون الجاري، يسمح بالتمييز بينها وبين المدخرات الأخرى كالمدخرات للمخاطر والأعباء والمدخرات للتقلص.

الإيضاح عدد 10

سندات المراقبة الذاتية

تمثل سندات المراقبة الذاتية حصة رأس المال في الشركة الأم الممسوكة من طرف شركات المجموعة. ولا تسمح هذه السندات للشركة الأم بالمراقبة، وهي موضوع حذف لاحتساب نسبة المصلحة.

الأرقام بآلاف الدنانير

	2011				2010
	% المسك	تكلفة السندات	القيمة الإسمية	% المصلحة	% المصلحة
سندات المراقبة الذاتية					
أستري	2.67%	4 790	3 001	53.05%	53.04%
العامة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف	0.61%	4 808	686	53.05%	53.04%
العامة العقارية بتونس	0.03%	355	32	93.01%	92.99%
الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف	0.03%	438	35	46.77%	46.63%
سيكاف الإنماء	0.11%	814	126	36.82%	33.80%
		11 205	3 880		
مساهمي البنك التونسي					
البنك التونسي	96.55%	108 620	108 620	98.37%	98.36%

الإيضاح عدد 11

إيضاح حول الأموال الذاتية

الأرقام بآلاف الدنانير

	القطاع المالي	القطاعات الأخرى	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
رأس المال	112 500	0	112 500	112 500
أسهم المراقبة الذاتية (1)	-3 880	0	-3 880	-3 897
الأسهم الذاتية	0	0	0	0
المساهمة في المدخرات المجمعة	**381 789**	**7 398**	**389 187**	**350 133**
المساهمة في النتيجة المجمعة	62 873	1 886	64 759	65 278
الشركات بالإقحام	62 873	162	63 035	61 715
السندات بالمعادلة		1 724	1 724	3 563
حقوق الأقلية	489 907	-3 093	486 814	521 398
الإحتياطيات خارج المجموعة	-4 950	136	-4 814	-4 635
النتيجة خارج المجموعة	21 210	50	21 260	22 449
حصة السندات خارج المجموعة	473 647	-3 279	470 368	503 584

(1) تمثل أسهم المراقبة الذاتية السندات الممسوكة من طرف شركات المجموعة في الشركة الأم وهذه السندات لا تساهم في الإحتياطيات المجمعة.

الإيضاحات
حول قائمة النتيجة

الإيضاح عدد 12

التحليل القطاعي للنتيجة المجمّعة

الأرقام بآلاف الدنانير

	القطاع المالي						القطاعات الأخرى		ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
	نشاط بنكي	تأمين	التصرف في محفظة قيم منقولة	أنشطة أخرى			عقارية الترويج السياحي			
الحصّة في الشركات المدمجة كليا										
البنك التونسي	56 343								56 343	54 540
أستري		4 101							4 101	5 262
عقارية الزياتين							54		54	52
العامة العقارية التونسية خ إ							105		105	199
العامة للإستثمار بتونس ذ م م							4		4	9
العامة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف			81						81	-68
الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف			1 057						1 057	769
الشركة التونسية للبورصة				400					400	275
سيكار البنك التونسي				78					78	-44
شركة المساهمات والنهوض بالإستثمارات				83					83	-79
سيكاف الإنماء			309						309	326
سيكاف تثمير			420						420	474
المجموع	56 343	4 101	1 867	561	0	163	163	0	63 035	61 715
الحصة في الشركات المدمجة بالمعادلة										
كرطاغو							1 897		1 897	3 563
شركة القطب التنموي ببنزت								-173	-173	0
المجموع	0	0	0	0	0	0	1 897	-173	1 724	3 563
مجموع النتيجة	56 343	4 101	1 867	561	0	10	1 897	173	64 759	65 278

الإيضاح عدد 13

الهامش الصافي لأنشطة التأمين

الأرقام بآلاف الدنانير

	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
النتيجة الفنية للتأمين خارج التأمين على الحياة	8 286	13 501
النتيجة الفنية للتأمين على الحياة	3 474	2 002
النتيجة الفنية	**11 760**	**15 503**
إيرادات توظيفات التأمين خارج التأمين على الحياة	10 987	10 557
أعباء توظيفات التأمين خارج التأمين على الحياة	-1 066	-1 210
إيرادات التوظيفات المخصّصة، المحوّلة إلى حساب النتيجة الفنية للتأمين خارج التأمين على الحياة	-6 216	-5 952
إيرادات أخرى غير فنية	142	162
أعباء أخرى غير فنية	0	0
الضرائب على النتيجة	-2 389	-2 970
الهامش القابل للإقحام	**13 218**	**16 090**
حذف العمليات داخل المجموعة	-5 488	-6 168
الهامش الصافي لشركات التأمين	**7 730**	**9 922**

تمّ إقحام قائمة نتيجة شركات التأمين كليا في بند واحد في مستوى النتيجة المجمّعة –الهامش الصافي لشركات التأمين. تمّ حذف كل العمليات المتبادلة المتصلة بها من هذا الهامش.

الإيضاحات
حول جدول التدفقات النقدية

الإيضاح عدد 14

التدفقات النقدية المجمعة

الأرقام بآلاف الدنانير

	تغيّر خزينة الشركات التابعة	البنك التونسي	القطاع المالي	القطاعات الأخرى	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010
أنشطة الإستغلال						
ودائع / سحوبات ودائع الحرفاء	-648	-16 696			-17 344	523 772
خزينة المجموعة						
تأثير تغيرات أسعار الصرف على السيولة وما يعادلها		-91	0	-91	-4	
التغير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المالية	-648	-180 693	3 155	7	-178 180	-43 873
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المالية		185 577	3 276	1	186 956	230 829
منها الخزينة لدى البنك التونسي			1 897	1	1 898	2 158
السيولات وما يعادلها في نهاية السنة المالية	**4 884**		**6 431**	**8**	**8 776**	**186 956**
خزينة المجموعة لدى البنك التونسي			2 545	1	2 546	1 898

يتمثل تحضير جدول التدفقات النقدية المجمّعة في ضمّ مختلف جداول الشركات المقحمة كليا والقيام بحذف العمليات المتبادلة ذات معنى. لا تملك الشركات العاملة في قطاع شركات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة جدول تدفقات نقدية. وبذلك فقد تمّ احتساب جدول تدفقات طبقا للمعيار العام. تمّ ذكر الخزينة في بداية السنة وكذلك الخزينة في نهايتها المتعلقة بالحسابات البنكية المفتوحة لدى البنك التونسي في الهامش. وتمّ حذف تغيّر هذه الحسابات بتغيّر بند ودائع وسحوبات الحرفاء.

الإيضاح عدد 15

المراجعة المعمقة للوضعية الضريبية للبنك التونسي

خلال سنة 2011، تعرض البنك التونسي إلى فحص معمق لوضعيته الضريبية حول مختلف الضرائب والآداءات الخاضع لها وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2007.

وقد تم توجيه إعلام بنتائج الفحص إلى البنك في ديسمبر 2011 يحتوي على مراجعة ر ئيسية بمبلغ 11.321 ألف دينار كأصل و 6.646 ألف دينار كخطايا.

وقد أجاب البنك على هذا الإعلام بنتائج الفحص الجبائي طبقا لمقتضيات الفصل 44 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية. إلا أن الإدارة لم تجب إلى حد الآن على إجابة البنك. وبذلك تم تكوين مدخر بمبلغ 2.000 ألف دينار خلال سنة 2011.

الإيضاح عدد 16

الأحداث الموالية لختم السنة المالية

تلقى البنك في 5 جانفي 2012 إشعارا بمراجعة جبائية معمقة لمختلف الضرائب والآداءات الخاضعة لهم وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من غرة جانفي 2008 إلى 31 ديسمبر 2010. وإلى تاريخ ختم هذه القوائم المالية، فإن أشغال المراجعة جارية ولم يقع إصدار أي إعلام للبنك.

تقرير مراقبي الحسابات عن القوائم المالية المجمّعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

حضرات السادة المساهمين
لمجمع البنك التونسي

تنفيذا للمهمة التي أسندتها لنا جلستكم العامّة المنعقدة في 26 ماي 2009، نتشرف بأن نقدّم إليكم في ما يلي تقرير مراقبتنا للقوائم المالية المجمّعة للبنك التونسي المختومة في 31 ديسمبر 2011 والمصاحبة لهذا التقرير والتي تبرز جملة للموازنة تبلغ 3.949.514 ألف دينار وربحا مجمّعا قدره 64.759 ألف دينار وكذلك الفحوصات والمعلومات الخاصّة المنصوص عليها في القانون والتشريع الجاري به العمل والمعايير المهنيّة.

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمّعة للبنك التونسي المصاحبة لهذا التقرير والشاملة للموازنة المقفلة في 31 ديسمبر 2011 وجدول التعهّدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النّقدية وإيضاحات تحتوي على ملخّص لأبرز الطرق المحاسبية وإيضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإقفال والإعداد والعرض السليم لهذه القوائم المالية المجمّعة وفقا للقانون المتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات. تشمل هذه المسؤولية تصور ووضع ومتابعة نظام الرّقابة الداخلية لغرض إعداد وتقديم سليم لقوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية ناجمة عن غش أو خطأ وكذلك تحديد التقديرات المحاسبية المعقولة بموجب الظروف المتوفرة.

مسؤولية المدقق

تتمثّل مسؤوليتنا في إبداء رأي حول هذه القوائم المالية المجمّعة بناءا على عملية التدقيق. لقد أجرينا تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق المعتمدة بالبلاد التونسية . تستدعي هذه المعايير إلتزامنا بقواعد أخلاقيات المهنة والقيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى درجة معقولة من القناعة فيما إذا كانت القوائم المالية المجمّعة خالية من أي خطأ جوهري.

تتضمن عملية التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على عناصر إثبات تؤيد المبالغ والمعلومات الواردة في القوائم المالية المجمّعة. ويتم إختيار هذه الإجراءات على أساس تقدير مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر احتواء القوائم المالية المجمّعة على أخطاء جوهرية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إجراء هذا التقييم يأخذ المدقق بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد القوائم المالية المجمعة وذلك لإختيار إجراءات التدقيق الملائمة وليس بهدف إبداء رأي حول نجاعة نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييما لمدى ملاءمة القواعد المحاسبية المعتمدة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المتوخاة من قبل الإدارة وكذلك تقييما لطريقة العرض الإجمالي للقوائم المالية المجمّعة.

نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساسا معقولا لإبداء رأينا حول القوائم المالية المجمّعة.

رأينا حول القوائم المالية

المجمّعة

حسب رأينا، فإن القوائم المالية المجمّعة للبنك التونسي المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2011 والمرفقة لهذا التقرير ، قانونية وصادقة وتعكس بصورة وفيّة من كافة النواحي الجوهرية ، الوضعية المالية للمجمّع وكذلك نتيجة عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ ، وفقا لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بالبلاد التونسية .

4 – فقرات ملاحظة

نلفت إنتباهكم إلى الإيضاحات عدد 5 و 15و 16 حول القوائم المالية التي تتضمّن المعلومات التالية :

خلال سنة 2011 وعلى إثر الأحداث التي عرفتها البلاد في فترة ما بعد الثورة، تمّ تعديل قواعد تكوين المدّخرات الواردة بمنشور البنك المركزي عدد 24 لسنة 91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991، بمقتضى المنشور عدد 04 لسنة 2011 المؤرّخ في 12 أفريل 2011 المتعلّق بالإجراءات الظرفية لمساندة المؤسّسات الإقتصادية التي تضررت من تداعيات الأحداث المستجدّة، والمنشور عدد 02 لسنة 2012 المؤرخ في 11 جانفي 2012 المتمّم بالمذكّرة عدد 08 لسنة 2012 بتاريخ 02 مارس 2012 الموجّهة إلى مؤسّسات القرض والمتعلّقة بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات سالفة الذكر.

وتطبيقا للأحكام الجديدة، تمّ الإبقاء على تعهدات الشركات التي تمتّعت بإجراءات المساندة، ضمن الأصول الجارية أو التي تستوجب متابعة خاصّة.

بالتوازي، تمّ تكوين مدّخرات جماعية لتغطية المخاطر المحتملة المتّصلة بمجموع هذه الأصول و ذلك بالإقتطاع من نتيجة السنة.

هذا ونتج عن تطبيق المنشور عدد 02 لسنة 2012، الترفيع في المدخرات لتغطية المخاطر المتعلّقة بالحرفاء بقيمة 28.545 ألف دينار، بعنوان المدّخرات المسمّاة «جماعية» وبالتّالي التخفيض في نتيجة السنة المحاسبية بنفس هذه القيمة.

خلال سنة 2011، خضع البنك إلى مراجعة معمّقة حول وضعيته الجبائية وشملت مختلف الضرائب والأداءات التي يخضع إليها البنك، وذلك بالنسبة إلى الفترة الممتدّة بين 01 جانفي و31 ديسمبر 2007.

وقع إعلام البنك بنتائج المراجعة المعمّقة في شهر ديسمبر 2011، والذي تضمّن تعديلات بقيمة 11.321 ألف دينار بالنسبة للأصل و6.646 ألف دينار بالنسبة لخطايا التأخير.

قام البنك بالإجابة على نتائج المراجعة الجبائية حسب أحكام الفصل 44 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية ، وقد تمّ تقدير الخطر الحقيقي من طرف البنك بـ 2.000 ألف دينار وتكوين مدّخرات بعنوانه.

نظرا إلى أن البنك لم يتلق إجابة الإدارة الجبائية إلى حدّ تاريخ هذا التقرير فإن التأثير النهائي لهذه الوضعية لا يمكن تحديده.

تلقّى البنك بتاريخ 05 جانفي 2012 إعلاما بمراجعة جبائية معمّقة تشمل مختلف الضرائب والأداءات التي يخضع إليها، وذلك للفترة الممتدّة بين 01 جانفي 2008 و31 ديسمبر 2010.

لا تزال أعمال المراجعة جارية إلى حدّ تاريخ هذا التقرير، ولم يقع بعد إعلام البنك بأيّة نتيجة. لذا، لا يمكن تقدير الخطر المحتمل بهذا العنوان.

لا يتضمّن رأينا إحترازات حول المسائل المذكورة سابقا.

الفحوصات الخصوصية

لقد قمنا بالفحوصات الخصوصية المنصوص عليها في القانون والمعايير المهنية.

بالاعتماد على هذه الفحوصات، ليس لدينا ملاحظات تخصّ مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير التصرّف الخاصّ بالسنة المالية 2011 مع القوائم المالية المجمّعة.

قمنا كذلك في إطار تدقيقنا ، بفحص إجراءات نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية المجمعة.

نشير طبقا لأحكام الفصل الثالث من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما وقع تنقيحه بموجب القانون عدد 96 لسنة 2005 والمؤرخ في 18 أكتوبر 2005، إلى أنّنا لم نعثر، وفقا لفحصنا، على نقائص جوهرية من شأنها التأثير على رأينا حول القوائم المالية المجمعة المذكورة أعلاه.

تونس، في 10 ماي 2012

مراقبو الحسابات

ف.م.ب.ز ك ب م ج تونس فينور
منصف بوسنوقة الزموري فيصل دربال